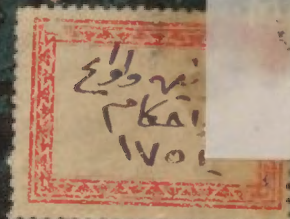


MB54L

.M6788L

S





MBb4L

.M6788 Ls

INSTITUTE  
OF  
ISLAMIC  
STUDIES

26526

★

McGILL  
UNIVERSITY

3359043



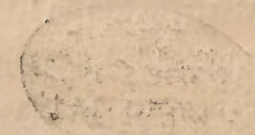


H B 84 L  
M 6788 Ls



W. 11. 11. 11.

Lā'ihah al-Sa'idīyah  
"ellix. Qonvānīm.





لائحة الاطيان الصادر عليها أمر الاعتماد من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤  
ذى الحجة سنة ١٢٧٤ وصاد رفع البنود الملغية منها والبنود الباقية هي الاتية  
المقدمة

بما أنه صدرت الارادة السنية لمجلس الاحكام بترتيب لائحة لفصل مشاكل  
الاطيان بحيث ياجادها بلغ ما يكون سبق نشره فيما يتعلق بذلك من الاوامر  
والوائح والمنشورات ويصير الاتباع والعمل بموجب هذه وقد كان المجلس  
اجرى اعمال اللائحة المرقومة وبعد أن عرضت للاعتاب السنية وأعيدت  
اقتصد رؤيتها ايضا بالمجلس المنصوص وقد نظرت وبعد اثبات ما لزم علاوته  
ومحو ما لزم محو منها وعرضها صار استنباط لائحة منها بعرفة المعينة مع  
ما تلاحظ علاوته عليها ومحو منها بحضور من استحضروا بالمعية من حضرات  
مديرى بحرى وصدرت الارادة السنية للداخلية رقم غاية ل سنة ١٢٧٤  
تسبب عن طوقها السامى عن حصول رؤية ذلك بالداخلية بحضور اثنين من  
مديرى الوجه القبلى وآخرين من مديرى الوجه البحرى واذا لا حشى بخلاف  
الوارد باللائحة التى عملت بالمعية تصير المكاملة عنه بما يقتضى حتى يستقر  
الامر على ما يرى استحسانه فيقتضى الارادة السنية المشار اليها بقاد حضر من  
حضر من حضرات المديرين وبحضور حضرات ارباب المجلس المنصوص  
صارت تلاوة ما ذكر وجرت المداولة فيما لزم استحسان محو أو اثباته على  
حسب ما تراهى واستقر عليه الحال وقد عملت عنه هذه اللائحة كما هو آتى  
ذكره ادناه

### البند الاول

بما انه من المفترق اصول الشريعة ان الاراضى الخارجية الميرية لا يجرى  
فيها الميراث بحيث لو مات شخص من اربابها عن ورثة لا تعطى لاحد من ورثته  
بطريق الميراث بل لميت المال أن يوجه لمن شاء ~~ال~~ كن متى كان للميت  
ورثة شرعية فراعاة اتمهشهم وعدم انحرافهم من اتقاءهم يكونون أحق  
وأولى من الغير فيبناء على هذا يقتضى ان الاطيان التى يتوفى اربابهم ساعها يصير  
توجيهها الى ورثاتهم الشرعيين ذكورا كانوا أو إناثا بحيث يكون أخذهم  
لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركه المتوفى لكن بشرط ان يكونوا



مقتردين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء  
الذين يصير تصديقهم عليهم معرفة القاضي عن يد الحكومة وأما من يتوفى ولم يترك  
ورثة ذرية ولا أقارب فليتركه من الطين يصير محلولاً بالجهة بيت المال  
البعد الثاني

من كون قديم جد بالواجب اشخاص من ذوى العائلات فمن يتوفى منهم  
ويترك أولاداً أو أقارب وجميعهم مقيمون في مدينته واحدة ومجرى زراعة  
الأطيان سوية والقائم بتكليف الأطيان ارشدهم ثقل هو لا مادام زمام  
الطين يكون قديماً واحداً على جملة نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد  
منهم بدون بيان حصة كل شخص على خدمتها فلاجل بيان حصة وقهم تعمل لهم  
قائمة تقسيم معرفة كبير العائلة بالأسماء والمقادير التي تخص كل منهم ذكرها  
كانوا أو أئاناً ويكون ذلك بحضورهم جميعاً وبحضور مشايخ الناحية أيضاً  
وبعد رؤية تلك القائمة بالحكمة الشرعية وإقرارهم بصحة ما فيها وتحرير  
الاشهاد الشرعي عليها بذلك بعد الاعتراف وتسجيلها بالحكمة الشرعية  
وبالمديرية أيضاً والشرح عليهم من المديرية بالاعتماد تحفظ تحت يد الارشدهم  
المكلف عليهم الطين ولا يعتبر في ذلك مدة وضع يد الارشدهم على الطين وتكليفه  
باسمه في هذا الباب عن المدة التي مضت سواء كانت المدة كثيرة أو قليلة بل  
يكون اعتبار مدة وضع اليد في هذا الباب هو على ما يجري تقسيمه من الآن  
أما إذا كان بحسب الاجل المحتوم تحصل وفاة الارشدهم المكلف عليهم الطين  
أو أحد العائلة فحصة المتوفى المخصصة له في الطين يجري فيها مائة مائة البعد  
الاول وباقي الحصص تكون باقية لأربابهم يجريون زراعتها بواسطة ارشدهم  
الذي يقدمونه لذلك بحسب رضاهم لأجل عمارة العائلة بدون تفرق إذا  
مادت العائلة يوجد فيها الارشدهم الذي يقوم بفرائض الزراعة وفتح البيت  
لا يحصل تفرقهم ولا خراب البيت مادام جميع العائلة متراضين بذلك وأما إذا  
تأخر الارشدهم عن أعمال القسمة للعائلة فالعائلة ملزمة بالتشكي في حقه  
وبحصول التشكي من أحد العائلة يترتب الجزاء على ذلك الارشدهم وإذا لم يحصل  
تشكي من العائلة وصارت الكيفية معلومة للمديرية بواسطة حصول التشكي  
من غيرهم فمع اجراء البحث بالدقة من المديرية يترتب الجزاء كالقانون على



الارشاد وعلى العائلة الباقين الراشدين في مقابلة سكوتهم على تاخر الارشاد  
عما ذكره أما الغير الراشدين شرعاً منهم فلا يترتب عليهم جزاء وبعد تريب الجزاء  
السالف ذكره يصير اعمال القسمة فإذ مات الارشد قبل القسمة فيترتب من  
العائلة من يليق بدله للارشادية برضا الجميع وباطلاع المديرية وبوقته تجري  
القسمة كما ذكره وبهذا بخلاف ما إذا كان الارشد او خلفه من العائلة اكتسب  
طيناً من جهة أخرى ويريد اخرج عن القسمة فهذا لا يدخل في القسمة بل انه  
بعد التحقيق والتمسك متى اتضح انه خارج عن الاكتساب الزكي فلا يدخل  
في القسم بل يكون خاصاً به

تنبيه

التسليف يكون على الاكبرية من قرار النواب الصادر في سنة ٨٥

البند الثالث

انه موجود في الحكومة المصرية نساخ حريمات من الاهالي بأيديهم اطيان  
ومكافئة عليهم بحسب الجارى وهن قائمات بأديته الخراج فكذلك مثل هؤلاء  
يجزى في حقهم حكم هذه اللائحة

البند الرابع

من حيث ان الاراضى الميرية الخراجية لا تملك للمزارعين فيها بل ليس لهم فيها  
الاحق الانتفاع بها فقط ماداموا يتهجدونها بالزراعة فاذا تركوها اختاروا  
مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب اصول الشريعة القراء  
ومع كون الحكم الشرعى قضى بتحديد الثلاث سنوات لكن بطريق  
العرف لما تلاحظ من واقعات احوال الاهالي جواز علاوة سنتين آخرين على  
ذلك المدة لتكون المدة خمس سنوات وبمقتضى ذلك يلزم ان كل من كانت  
تحت يده اطيان من الاراضى الميرية الخراجية ذكرها كان او اتى ومكافئة  
عليه وواضع يده عليه خمس سنوات فاقترع قائم عليهم من الخراج لجهة  
الميرى فلا تنزع من يده ولا تسع في ادعوى ولا قول من أحد بوجه من الوجوه  
ولا طريقة من الطرق حيث كانت الارض خراجية ميرية تطبيقاً على  
الاصول الشرعية وذلك ما عدا الاطيان التي بالغاروقة والايجار والشركة  
وأما تلك فسيأتى توضيح حكمها بالبنود اللاحقة بعده ومن كون جملته قضايا

موجودة



موجودة بالبدنة على يد اعي الاطيان وموقوفة بدواوين الحكومة انتظارا  
انهم هذه اللاتجعة فهذه متى كان وضع اليد على اطين يبلغ مدة خمس سنوات  
قبل حصول البدنة اعي فيمضى حكمه على موجب هذه اللاتجعة وأمامدة وضع  
اليد التي حصلت على اطين في مدة المرافعة والتحقيق التي لم يكن انقطع فيها  
الحكم فلا يعتبر احتسابها من مدة الخمس سنوات المحددة

البند الخامس

ان مطلق الاطيان التي انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة  
أو بمقتضى أوامر أو بعمل رابطة فيها القطع النزاع ما بين واضع اليد والمنازع  
بشرط معلومة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال او على مقتضى قانون  
الشرع المنيف وجب سند شرعي لا يصير سماع قول فيها من أحد بل يصير  
الاجراء فيها على حسب ما تم عليه الحال بوقت سواه وكانت من الاطيان  
الخراجية أو كانت رزقة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالثاني على مقتضى هذه  
اللاتجعة وأما القضايا التي في اليد ولم يتقدم فيها حكم وهي الآن في بحر  
التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على غط هذه اللاتجعة

البند السادس

اذا كان أحد المشايخ أو الاهالي أو خد لا فهم كائنا من كان له اطيان أثرية  
وبسبب جنانية منه حكم عليه بجزائه فيه ابعاد وتوجه الى محل جزائه بحسب  
جنحته فبمعرفة المديرية تعطى اطيانه ان يقوم به من أولاده أو اقاربه لاجل  
زراعتها أو تأدية أموالها ومطالبتها حين انقضاء مدة مجازاته ويعوده تسليم اطيانه  
كما كان ولا تعتبر في ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة أو قليلة أما اذا مات  
المجنوح بحل المجازاة فالاطيان التي تختلف عنه يجرى فيها مقتضى البند الأول

البند السابع

من كون ان الاطيان المبرية الخراجية ولو أنهما بحسب أصول الشريعة  
المطهرة لم يكن لاحد فيهما توارث ولا رهن اسكنه بالنظر لمراعاة العمارة  
والقدن واستحصاال التعيش وحسن التوطن قد تنصرح بالبند الاول بتحويل  
اتقاع اطيان من يموت الى ورثته الشرعيين ذكرور او انما كما أنه قد تجوز  
بالبنه العائنه لاحتساب الاثر حصول افراغ اتقاع الاطيان أثرية من



يريدون فيما يطبق على ذلك يتجزئ في رهن الاطيان بالغاروقة من الآن  
فصاعدا من صاحب الاثر الى من يريد بشرط أن يكون ذلك باطل لاغ المديرية  
ويكون التكليف باسم الذي أخذ الاطيان بالغاروقة بشرط أن يذكر في  
التكليف ان ذلك أثر فلان وأما عن الماضي الذي صار اجراؤه من الرهنية  
فالذي مضى عليه مدة خمس عشر سنة وكان الطين موضوعا عليه يد المرتمين  
فلا تسمع فيه دعوى أما اذا لم تكن مضت عليه المدة المذكورة وكان اعطاء  
الطين بالرهنية بدون اطلاع الحكومة فهذا يصير تجديد سندات ديوانية له  
بالرهن باطل لاغ المديرية ويتحدد لاسنة كمال تجديد تلك السندات بميعاد  
سنة كاملة من وقت صدوره هذه اللائحة لكل من رهن أطيانا من السابق  
وباقية الى الآن موهونة لاجل اعتماد المعاملة بوجوبها واذا كان بعده هذا  
الميعاد أحديديعي أنه رهن أطيانا ويريد أداء رهنيته وحاصل بوقيف من  
المرتمن في تسليمها اليه ولم يكن يده سند ديواني باطل لاغ المديرية فلا يقبل له  
دعوى واذا كان أصحاب الاطيان يؤدون ما عليهم من الغاروقة للمرهون  
عنده الطين فلهم أن يأخذوا أطيانهم من بعد اثبات رهنيته واذا كان الراهن  
توفي وله ورثة كالموضح عنهم بالبند الاول فلهم أن يؤدوا الرهنية ويأخذوا  
الطين من المرتمن وذلك أيضا من بعد الاثبات وأما اذا كان الراهن توفي عن  
بيت المال فتبقى الاطيان تحت يد واضع اليد اثرية ولا يؤخذ منه رسم وأما  
المرتمن الذي يكون واضعا يده على أطيان موهونة وفيما به تد توفى عن بيت  
المال فمن حيث ان مادفعه المرتمن المذكور الى الراهن صار حق بيت المال  
فحينئذ اذا كان الراهن مقعد راعى اداء قيمة ما أخذه فيؤخذ منه الى بيت  
المال وترد الاطيان اليه وان كان غير مقعد رلاه ولا أقاربه وموجود من  
يرغب لاخذ تلك الاطيان بقيمة الرهنية فيجبرى رهنه عنده ويعمد أن الرهن من  
صاحب الاطيان لهذا المرتمن ومطلوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار  
صاحب الاطيان يؤدى الرهنية للمرتمن المذكور ويأخذ أطيانه واذا لم  
يوجد من يرغب وصاحب الاطيان أو أقاربه يرغبون في تخصيص قيمة الرهنية  
عليهم ويأخذون الاطيان فلا مانع من تخصيصها عليه أو على أقاربه الذين  
يرغبون فيها بالسند والضمانة جميعا مدسة قرب بحسب ما يتلائم لدير الجهة



واذا كانوا لم يرغبوا في ذلك أوليهم كونه مقدرين على اداء قيمة الرهنية  
ولم يوجد راعب لارتم انما كاذ كرفن حيث ان هذا ايه تدعيطه لالخارج وهو  
لا يجوز في مقتضى تكون الاطيان محلولة لبيت المال بوجه الممن بشاء بالرسم  
المقرر خلاف صاحب الاطيان وعائلته

### المبدأ الثامن

من حيث ان صاحب الاثر له أثرية منفعة الزراعة في الاطيان كاذ كرفنما سلف  
وجارى اعطاء الاطيان بالايجار من صاحب الاثر له أن يؤجر ان يريد بغير رفته  
انما يكون عقد الايجار من الآن فصاعدا عن سنة واحدة الى ثلاث سنوات  
فقط ويهدمضى المدة المذكورة اذا اراد المؤجر بوجبه وافقه مع المستأجر ابقاءه  
الطين تحت زراعته مدة ثمانية فحسب تراخيصهم معا لامانع من اجراء تجديد  
عقد الايجار عن مدة أخرى من سنة الى ثلاث سنوات حسب ما ذكر بدون  
أن يجبر المؤجر أو المستأجر على ابقاء أو اخذ الاطيان بعد انتهائهما وما عهدها  
بجيت اذا كان المؤجر به مدة مضى مدة الايجار يريد أن يستولى على اطميان  
أو يؤجرها لغير المستأجر الاول عن سنة أو سنتين أو ثلاث كاذ كرفن لا يمنع من  
ذلك مادامت الاطيان أثرية وله حق المنفعة فيها ولا جل ضبط واعتماد تحرير  
شروط الاجارات ينبغى من الآن فصاعدا أن لا يصير عقد التأجير أو المشاركة  
الا بموجب سند يوافق بصير تحريره بواسطة المديرية كما انه لا يسوغ الترخيص  
من المؤجر للمستأجر في فعل غرس ولا بناء في الاطيان المستأجرة كلياً بحيث  
ان المؤجر لو اراد الترخيص للمستأجر بذلك فالمدير أو ناظر القسم لا يقبل  
منه ما ذكر ولا يدركونه في سند الايجار وحاصل الامر أن ايجار الاطيان  
لا يكون الا لمجرد زراعة الطين فقط في المدة التي يصير عقد الايجار أو المشاركة  
عليها والاطيان التي تحصل عليها المشاركة يكون تسكينها باسم صاحب الطين  
لا باسم الشريك ويكون الايجار خاليا عما سوى ذلك مما يوجب التعقيد  
والاشكال وقيام التداعي واذا حصل عقد ايجار بخلاف ما ذكر بدون واسطة  
الحكومة فالحكومة لها أن تعامل من أجرى ذلك بما يستحقه من المعاملة  
نظير المخالفة بموجب القانون

### المبدأ التاسع

الجارى من قديم الزمان أن المزارعين فى الاراضى الميرية الخراجية يسقطون  
حقوقهم من اراضى الزراعة ويقرعونها لغيرهم بموجب حجج شرعية فمن  
حيث ان المزارع فى الاراضى الميرية يسوغ له شرعا أن يسقط حق انتفاعه منها  
لغيره وأنه يقرع عنها لغيره بالتبنيان وإن أصول الشريعة تقتضى أن لا ملك  
للمسقط ولا للمسقط له فى الاراضى الميرية الخراجية بل الملك فيها للجهة بيت  
المال لكن من حيث ان المزارع فيها له أثر وهو حق منفعة الزراعة فيسوغ له  
اسقاط حقه فى تلك المنفعة والفراغ والنزول عنها شرعا فبقية قضى ان من الآن  
فصاعدا اذا وقع افراغ أو نزول أو اسقاط من احد لحد يلزم أن يكون ذلك  
بموجب حجج شرعية من محكمة ثلاث الجهة أو من النواب المأذونين بسماع  
الدعاوى الشرعية وكتابة الحجج ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية  
وصدور الاذن منها بتحرير الجهة من بعد التحقيق بأن الاطيان حقه على  
مقتضى ما هو مدون بهذه اللائحة مع اسبققاء الشروط التى ذكرها وهو أنه  
بعد تمام الاسقاط والفراغ والنزول يكتب فى الجهة شروط على المسقط له  
أو المقرغ له بأنه اذا لزم الحال الى مصلحة الرى لعميل يسور أو ترع أو قاطر  
أو لزم اعمال طرق أو بناء ونحو ذلك يجب لزوم المصلحة ودخول فيه اثنى  
من تلك الاطيان اى الاطيان الخراجية خلاف الاطيان الغير خراجية اى  
خلاف الاطيان المملوكة فلا يكلف الميرى بشئ فى مقابلة ذلك خلاف دفع  
مال الاطيان التى أخذت فى تلك العمليات وأما اذا دخل فيه اثنى من الاطيان  
المملوكة فيعطى لاربهم ابدانها أو قيمتها وكذا يشترط على المسقط له أو المقرغ  
أو المباع لهما سواء كانت الاطيان خراجية أو مملوكة ان يكون ممتثلا الى  
القوانين واللوائح والاوامر التى تصدر من الحكومة ويكون ملزوما  
بسداد الاموال وأداء المطالب الميرية بما يصير على أهالى الناحية وهكذا  
يشترط فى سائر الحجج التى تتجر من الآن فصاعدا واذ اتبين فيما بعد أن المسقط  
له أو المقرغ له أجرى مخالفة شئ من الشروط المذكورة فيجب على الاجراء  
بموجبها بدون مخالفة هذه ذامع الحد من كتابة حجج اسقاط أو فراغ أو نزول  
على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضى من المسقط والمسقط له  
وإذا كان بعده هذا يظهر وجود حجج محرمة من بعد تاريخ هذه اللائحة

وتكون



وتكون مخالفة لهذه الشروط أو سندات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ  
والبيع فلا تعتبر وترد الاطميان الى المسقط والتمن للمسقط له مع ترتيب الجزاء  
عليه ما وعلى القاضى بحسب القانون (يتراجع قرار المجلس المخصوص الصادر  
عليه امر عالى في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣)

## البند العاشر

ان جميع الاطميان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بالمحاكم  
الكبار ومن النواب الشهيدين الذين كانوا امر خصمين في المرافعات  
والدعاوى الشرعية وكافة الحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت  
مستحقة في سجل أحد القضاة أو النواب المذكورين وأما الحجج التي من  
النواب الصغار الغير مشهورين مثل نائب شرع بالبلدة صغيرة أو كفر فلا تعتبر  
بل يصير تغييرها بحجة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار أو النواب الشهيدين  
اذا لم تمض خمس سنوات على وضع اليد على الاطميان المذكورة وقد تحدد  
ميعاد سنة كاملة من وقت صدوره هذه اللائحة لتغيير الحجج المعالة لذلك اما  
اذا كان مضى على وضع اليد خمس سنوات فأكثر من بعد تكليف الارض  
عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل يكفي بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكورة  
عنها بالبند الخامس من هذه اللائحة واما اذا لم يكن مضى خمس سنوات مع  
واضع اليد المشتري ولم تكن الحجة التي معه من نواب المأذونين بل من نواب  
صغيرين أو سندات شرعية فيما ذكر يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور  
الفرعيين وان وجد ان البائع قد توفي او تهرب ولا يستدرك طلوع الحجة  
مرة أخرى فمثل ذلك يصير بتحقيقه بالديرة اذا ظهر مدعى تنازع واضع اليد  
وهذا عن الذى سبق ومن الآن فصاعدا لا تقبل الحجج الا من المحاكم الكبار  
أو من النواب المأذونين في كتابة الحجج وسماع الدعاوى كما هو مصرح بالبند  
العاشر من هذه اللائحة وحيث انه بحسب مستلزمات المصلحة لا يجوز الحال  
من الاحتياج لاخذ اطميان من الاطميان الخارجية وادخالها في مصلحة الري  
في اعمال المسور والترع والقنطرة والابنية ونحو ذلك فهو وان كانت  
المصلحة مكلفة برفع المال عن أرباب تلك الاطميان وخصمه على جانب الميرى  
اذ أن الاراضى ميريبة خارجية ومن ارعوا بها بنوع الاثرية لهم فيها حق

الاتفاق ماداموا يتعهدونهم بالزراعة الا انه ربما ان بعض ارباب الاطيان  
التي تدخل اطيانهم او بعضها في العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش  
بسبب ما أخذ منها حيث كانوا معيشين من الاتفاقات برزاعهم أو ربما البعض  
منهم يكون في حلة نقوس من العالة والمتبقي في الطين بعد المأخوذ منه  
بالعمليات المذكورة لا يكفي لتعيشهم فربما يرفع ذلك الضرر رات وملازمة  
لحسن الوطن والعمارية يلزم انه بعرفة المديرية التي يقع ذلك في نواحيها اذا  
كان يتحقق لخدمة المدير ويتراعى له حصول ضرر وضيق معاش لاحد من  
المأخوذ اطيانهم أو بعضها من الآن فصاعدا بالعمليات المذكورة ويكون  
محتاجا لاخذ بدلها فمادام توجد بالناحية اطيان ابعادية غير عمولة سواء  
كانت نازلة في المزارع وغير نازلة في المزارع اطيان الجزائر فيعطى له منها  
ما يقتضي اعطائه له لا بعرفة خدمة المدير واذ لم توجد ذلك بالناحية  
وتوجد اطيان متروكة عن اربابهم فيعطى له منها البديل أو بقدر ما يحتاجه  
من ضمن البديل حسب رغبته وان لم توجد اطيان بالناحية من هذا القبيل  
وتوجد اطيان محمولة عن اربابهم او صارت حق بيت المال فيعطى له منها  
بدون تأدية رسم السند حيث هو احق بالاخذ منها عن سائر من يتقدم خلافه  
لاخذها من أهالي الناحية أو المجاورة وأما اذا لم توجد تلك الناحية اطيان  
مما ذكر يعطى منها البديل ويرغب صاحب الطين ان يأخذ البديل من البلاد  
المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله والذي يستولاه من الطين البديل  
بأي وجهه من تلك الوجوه يتقدم عليه بالضرية المقررة بحوضه ويكون  
ذلك له بنوع الأثرية وأما اذا دخل بتلك العمليات اطيان من الاطيان الغير  
خراجية أي المملوكة لاربابهم فهذه يعطى بدلها لصاحبها أو قيمتها بحسب  
ما نسوي (يتراجع بند ٦ من قرار اصلاحات المالية وبند ٢٣ وبند ٢٤  
من لائحة محاسن تفتيش الزراعة في شأن الاطيان الخراجية التي تؤخذ  
للمنافع العمومية)

## البند الحادي عشر

ان الاراضي الميرية الخراجية التي يصير فيها غرس أشجار وحفر وواق  
وانشاء ابنية تقل هذه الاراضي التي تصير مشغولة بما ذكر يكون للغراس



أو الباقي الذي هو صاحب الاثر ولو رثته من بعده حصول التصرف فيها سائر  
التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك من سائر التملكات وهذا يكون  
اجراؤه من ابتداء صدوره هذه اللائحة واما الماضي فاذا كان توجد شروط  
بين صاحب الاثر والمستأجر أو المشارك أو الذي أخذ بالرهن وتلك الشروط  
تجوز البناء والغرس في الارض فموجب الشروط المذكورة تحرر الجميع  
اللازمة بملك ما يكون صار بناؤه أو غرسه في تلك الارض اما اذا لم يكن بينهم  
شروط ولم يحصل التصديق من صاحب الاثر على ما صار غرسه أو بناؤه  
فالغرس أو الباقي بغير إذن وبغير شروط سواء كان صاحب الاثر نظره  
وسكت عنه أو غير ذلك فهو سائر دفع أمره الى الشريعة الغراء ويجري فصل  
الحكم فيه بمقتضى الاصول الشرعية وأما من الآن فصاعدا فالذي يزيد  
ايقاف ما يثبت له تملكه بالوجه المأتممة سواء كان صاحب أثر أو من تصدق  
له من صاحب الاثر أو ورثته ثم فله أن يوقف ما أنشأه من البناء والسواقي  
وجميع ما يملكه مما له فيه حق القرار كما هو من مقتضيات الشريعة انما ذلك  
يكون باذن من المديرة واذا كان البناء أو الغرس في جانب من الارض  
وليس هو في جميعها فلا يكون جميع الاطميان تحت تصرف أربابها كما ذكر  
بل ذلك يكون عن الجانب الذي صار فيه الغرس أو البناء من الارض  
المذكورة والاطميان التي تكون مشغولة بالذي يصير ايقافه وهي عليها  
الخارج للميرى فاذا انظر وجه يحصل منه تعميل الخارج المجموع عليهم افيما  
أن ذلك لا يجوز تعطيله فيصير النظر فيه بالوجه الشرعي ويجري فيها مقتضى  
أصول الشريعة لاجل عدم تعميل الخارج وعلى اى حال فيستتر في جميع  
هذه الاوجه اداء الاموال والمطالبة الميرية والشروط المذكورة في البندين  
العاشر والحادي عشر ويتوضح ذلك بالجميع والوقفيات (يتراجع بندي من قرار  
اصلاحات المالية فيما يتعلق بمسألة الايقاف)

البند الثاني عشر

اذا لزم الحال لمصلحة الرى العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى  
حفر ترع أو أعمال جسور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء  
جرى اعمال طرق عمومية أو انشاء أبنية تتعاقبها وازم المصلحة وأخذ لذلك



أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر في البند  
الحادي عشر فالأطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع إلا بعد العرض  
والاستحصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة  
بعرفة المهندسين واسقياء حقيقتها وصحتها بعرفة المدينين قبل العرض  
وكذلك من الآن فصاعدا إذا كان يحصل لكل بحر بالأطيان الخراجية أو  
العشورية ولم يخلف بحيرة في مقابلة ماء كله البحر من الأطيان في البلدة التي  
يحمل بها ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال أو عشور وما أتاه البحر على طرف  
الديوان بعد العرض وصددور الأمر وأما إذا تخللت أطيان بحيرة متصلة  
بأطيان الناحية التي أكل البحر منها فينظر ما إذا زاد من أكل البحر  
وقصير توقيته من المتخلف فإذا كان المتخلف أقل مما أكل البحر فيصير توزيعه  
بنسبة ما أكل البحر من أطيان كل إنسان والباقي يرفع ماله على طرف  
الديوان بعد العرض وصددور الأمر عنه ويعتبر الإجراء في ذلك من الآن  
فصاعدا فأما ما سبق إجراؤه في مثل ذلك فاتساعا لما حكم فيه سابقا يعقد وإذا  
كانت تظهر زيادة بعد وفاء البحر فيصيراء طأؤها بالمزاد لمن يرغب من أهالي  
الناحية المتصل بها ذلك بقية مضي الزيادة التي تجرى بينهم على عموم أهالي  
الناحية بحسب ما يجب لهم أحق وأولى من الغير (يتراجع الأمر الصادر في ١٧  
ربيع أول سنة ٩١ عن المزايدات)

## البند الثالث عشر

إن الجهادية الذين أعيدوا إلى بلادهم وتوطنوا بها قبل أعمال هذه اللائحة  
أو بعدهم سواء كانوا امدادية أو من العساكر المحضرين من السفرية  
إذا كانوا يريدون أخذ أطيان لتعيشهم منها فهو لا من يكن منهم من أرباب  
المكارات أو تحت أيديهم هم أو والديهم أو أخوتهم أطيان والجميع في معيشة  
واحدة فلا يستحقون أخذ أطيان فأما الذين لم تكن لهم كارات وليس لهم  
ولا والديهم ولا أخوتهم أطيان فيعطى لكل واحد من الانصار فدانان  
ولكل واحد من ضباط الصف ثلاثة أفدنة والأطيان التي تعطى للجهادية  
تسكون من مستبعدات الميرى الخائز الاعطاء منها وتعيها الحكومة

## البند الرابع عشر



انه يحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه نارة من الشرق الى الغرب  
وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أسفل بحر في الاطميان من الجهتين  
وتحدث جزائر مستجدة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة مفازع  
و جارى فيها الاحكام بموجب روابط محددة لذلك من مدة سابقة فلا احكام  
التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذه الاذخعة لا تنقض بل يكون حكمها  
جاري على ما كان عليه بدون نقض وامان الا ان فضاء الجزائر التي تظهر  
يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه \* الوجه الاول انه اذا كان البحر أكل  
من الاطميان العلوي بل من البلاد وظهر جزيرة متصلة باطميان البلد ولو  
كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدود اطميان بلاد أخرى فيصير اطميانها كل  
البحر من تلك الجزيرة واذا كان المتخلف لا يفي بمأكله البحر فالذي يتبقى من  
بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان كما تشرح بذلك في البند  
السادس عشر من هذه الاذخعة وأما اذا كان المتخلف زائدا عن الذي ذهب  
فن بعد استيفاء قدر الذاهب فالزيادة التي تبرز من المتخلف تعطى بالمراد لمن  
يرغب من أهالي البلاد المتصل ذلك بمحدودها واما اذا كان المتخلف ظهور  
متصلا باطميان بلاد أخرى غير التي أكل منها البحر فهذه يصير دخولها في المزايا  
اذا لم يكن ظهر بحر باطميان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه  
تضاف على زمام بلده \* الوجه الثاني اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين  
البحرين والجزر أكل اطميان من إحدى النواحي التي ظهرت بينهم من  
الاطميان العلوي المسكونة على الأهالي فيما الحال يصير مقاس مأكله البحر ويرفع  
ماله على طرف الديوان واطميان الجزيرة المذكورة يصير نزولها في المزايا بين  
أهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة متصلا بمحدود اطميانهم وتعطى لمن تنتهي  
عليه المزايدة وتلحق بزمام بلده \* الوجه الثالث انه من حيث نارة تحدث جزائر  
بالبحر من دون أكل بحر من اطميان المملوك فكل هذه الجزائر تعطى لأهالي  
البلاد التي ظهرت فيما بينهم بالمزاد على الوجه المشروح وتضاف على زمام  
بلاد من تنتهي عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن  
أهلها فن بعد المساحة ومعلومية مقدار البحر يعرض عنه بالاستئذان عن  
رفع ماله وبصدد الأمر يحرق العلم بجملة تضاه في وقع ماله عن الذي يكون



مكلفا عليه وأما ما ظهر من زيادة فيه فقيمة مد على من سبق في قيد أطيان الجزيرة  
عليه بالقيمة السابقة الاعطاء لهم بدون انه تنزل الزيادة المذكورة بالمراد وكل  
ما انتهى المزد فيه على أحد في جميع ذلك يتقيد أثره له ويجرى فيه كفى  
بنود الاطيان الخارجية ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام بجري فيه  
مقتضى الامر الصادر في ١٧ ربيع أول سنة ٩١

البند الخامس عشر

من حيث ان الاطيان الاواسى على مقتضى أصول الشريعة هي في حال  
الاصل أطيان خراجية ميرية وكانت أعطيت الى الملتزمين نظير حماية  
الخراج وتأديته لبيت المال واذامات الملتزم تعود لأطيان الاوسية المذكورة  
الى جهة بيت المال وكان جارى العمل على هذا المنوال كمقتضيات أصول  
الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية بأن الاوسية التي يتوفى صاحبها  
أوصاها بمأوى يكون له ذرية من الذكور أو الاناث لا يجرى عليها الانحلال بل  
تتقيد بأهله من بعده من الذرية ولا تنحل الا عند انقراض نسلهم وأما من  
يتوفى من أصحاب الاواسى ولا يكون له ذرية فهي التي تجبيل وصدر بذلك  
الامر العالى للروضامه العامرة في ١٣ ن س ١١٧٠ غرة ١ فعلى  
مقتضى ذلك كل من يتوفى من أرباب الاواسى سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ولم  
توجد لهم ذرية من الذكور أو الاناث يصير انحلال أوسيتهم الى جهة بيت المال  
وأما الاطيان الاواسى التي توفيت أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد  
من ارعين فهذه تبقى تحت أيديهم ويجرى فيها كالمعتدق بالبعد الخامس  
وتصير أثر الهم ويصير الاجراء في حقها بموجب البنود التي في حق الاطيان  
الخارجية (بتراجع بند ٩ من قرار اصلاحات المالية في حق أطيان الاواسى)

\* (الخاتمة) \*

انه مما لا يخفى ان هذه اللائحة حسب ما تراه لدى  
الحاضر من حيث ان ما ورد بالبنود المسطرة بها هو على قدر ما لم وتلاحظ  
من وقائع مواد الاطيان وليكون ان مشا كل الاطيان تتعدد وتتفرع عما  
لا يتدخل تحت حصر يدعى ما يحدث بحال واقعة ظهور الاشياء بمجالاتها  
والماقصود ان تكون هذه اللائحة مستقرة العمل بموجبها وتختص قانونا



وحدود الاطيان بما لا ينقض حكمه مما هو محترق بها فإذا كان بمجاله الاجراء بعدلات الواقعة  
تحدث مواد ولم يوجد باللائحة ما يندفعه انك مشككها فبعد تحقيقها بعرفة الجهة التي  
تكون واقعة بها واعطاء الرأي عنهما من محلها بحيث يذكر فيه عدم وجود ما يقتضي حكمه  
بها في اللائحة يعرض لمجلس الاحكام فان وجد أن ما باللائحة يكفي للفصل بها فخطرا المديرية  
بما تجزئها والا اذا ظهر اليه بحقيقة الحال عن تجديد بند آخر لفصل تلك المادة وأعمالها  
علاوة على اللائحة فبعد تنسيقه والمذاكره في مجلس المصوصي وصول الاقرار عليه  
يعرض من المصوصي للاعتاب ومضى استحسن اجراءه بالارادة العلية التي تصدر فيجب على ذيلا  
له هذه اللائحة وينشر للجهات باجراء المعاملة بموجبها كما وان على هذا الوجه تلتزم المعاملة  
بما تقر رزكره وأحكامه بهذه اللائحة مع الجميع كأنها من كان بدون مخالفة لما هو اوك  
من تعدي حكمها في الاجراء فيكون أو جب نفسه للععا كة والمجازاة بموجب القانون  
ويعامل بذلك

وعلى وجه ما ذكره انتهى أمر تنظيم هذه اللائحة على ما تدون بها فبعضها على المسامع  
الشريفة متى قورنت بالقبول وصدر عليها الامر العالي بالاجراء يصير مطبوعا ونشرها  
للمدريات والمحافظة والمجالس ودواوين العمومات ومن يلزم ليخبروا بالعمل بموجبها

اصل هذه اللائحة ثمانية وعشرين بندا حذف منها ثلاثة عشر بندا لوجه الاتي ايضا احدها	بيان الالوجه التي حذف من بعض البنود الباقية باللائحة كما هو آتى ايضا
ادناه	البند الثاني حذف منه عبارة تجوز فصل
البند الثالث حذف كون الاراضى التي قول لبيت المال وتعطى بالرسم الاجراآت المتبعة في ذلك بعد اللائحة صادر عنها أمر من المرحوم سعيد في سنة ٧٨ وأمر على في سنة ٩١	أحد من العائلة حيث قرار النواب الصادر في سنة ٨٥ صريح بعدم الفرز كان عبارة التكليف باسم الارشد وضع لها تنبيه بان غير البند



البند الثالث	حذفوا حيث احكامهم صارت	البند السابع	حذف منه الحكم الاول
عشر والرابع	ملغاة بالاوامر الصادرة في		المتعلق باطمان المتعصبين بها
عشر والخامس	١١ جا سنة ٨٨ وفي		ان له اجراءات موضوعة بالامر
عشر	١٧ را سنة ٩١		العالى الصادر في ٢٥ رجب
	هو لا الاربع بنوده حذفوا		سنة ٨٢
	حيث ان الاجراءات المتبعة	البند التاسع	حذف منه ما ذكر فيه عن
البند السابع	في شأن من يكن واضح يده		الترخيص انظار الاقسام
والثامن عشر	على اطمان خراجيه بدون		تخصيصات ديوانيه عن
والناسع عشر	حجة هي على مقتضى امر		تأجير أو شركة اطمان حيث
والعشرين	على صادر في ٣ رجب سنة		ان السمندات المتعلقة بذلك
	٨٢ وأمر في ١٩ جا		على وجهه العام موم جارى
	سنة ٨٣		تخريرها واعطاها بواسطة
البند الثاني	حذف بما ان هذا كان في		المديريات
والعشرين	وقته واترك غير جارى	البند الحادي	حذف منه الحكم المختص
البند الخامس	حذف كون ما يتعلق	والعشرين	بالاطمان خاصة الجهادية
والعشرين	باطمان الرزق انتهى حكمه		الذين يلحقوا بالعسكرية حيث
	في وقته		ان الجارى فيه هو يات تطبيق
البند السادس	هو لا حذفوا حيث		لوجه الثالث من الامر
والعشرين	احكامهم ملغية بالامر		العالى الصادر في ٢٥ رجب
والسابع	الصادر من المرحوم سعيد		سنة ٨٢
والعشرين	باشا في ١١ جا سنة ٧٨	البند الرابع	حذف منه عبارة الاعطا
والثامن	والاوامر الكريمة الصادرة	والعشرين	بالرسم لكونها ملغية بالوجه
والعشرين	في ٦ را سنة ٩٠ وفي ١٧		الثاني من الامر الصادر في
	را سنة ٩١		٢٥ رجب سنة ٨٢



صورة أمر على رقم ٧ شعبان سنة ٩٢ غرة ٨ لفظارة الحفانية والتجارة  
حيث انه بالقومسيون المنعقد لرؤية لوائح الاطيان اللازم طبعتها ونشرها  
على حسب لائحة ترتيب المحاكم المستجدة صارت لائحة الاوامر والقرارات  
والمنشورات السابق صدورها الخاف بلوائح اجراآت الاطيان وما وجد أنه  
متعلق بالامور الادارية والمسبوق لغومته عولته أو نسخه بخلافه صارت استبعاد  
والذي استقر الحال على ابقاء حسب الجارى عليه العمل صادر توريده في هذا  
المجموع بتعديل وافصاح ما لزم وجرى تلاوة ذلك بالقومسيون المنعقد فحن  
رياستنا وصار الاقرار عليه واعتماده فأصدرنا أمرنا هذا اليكم للمبادرة بطبعه  
ونشره تطبيقا لما نص عن ذلك بالعدد السادس والثلاثين من لائحة ترتيب  
المحاكم المستجدة

سنة ٧٣

منشور من مجلس الاحكام في ١٧ الحجة سنة تاريخه بعدم جواز مبيع  
ولاشراء الاطيان المجاورة للترعة الخلو

سنة ٧٥

أمر من جنتمكان سعيد باشا في ٢ شعبان سنة تاريخه على مضبطة من  
مجلس الاحكام بأن توريد الاوامر يكون باعتبار الطبقات من الذرية

سنة ٧٦

منشور من المعية في غرة الحجة سنة تاريخه ان المبادلة في الاطيان تكون بتميز  
اطيان المتبادلين وتحصل عليهم عوايد كتل عوايد اسقاط المنفعة أو يبيع  
الاطيان من كل من المتبادلين المذكورين حسب ما يخصه انما لا يجوز تحرير  
حجج المبادلة الا من بعد دقة التحري في ثبوت الاثر والاحقية في الاطيان  
المرغوب المبادلة عليها

سنة ٧٧

أمر من جنتمكان سعيد باشا في ١٩ رسة تاريخه غرة ٧ يجوز  
للازرباوين بناء ابواب رات حليج القطن باطيان المزارع التي يجوز وامنتقتها



من الاهالى انما تكون تلك الواورات خارجة عن بناء مساكن الفواحي  
ويشترط عليهم معاماتهم اسوة الاهالى رعايا الحكومة  
قرار من الجمعية العمومية وعليه أمر جفته كان سعيد باشا في ٨ ص سنة  
تاريخه مقتضاه أنه اذا ظهرت زيادة باطيان أحد يتحصل من بوطها من واضع  
اليدها من وقت ظهورها الحادثة أخذها  
المقصود هو رانه من  
حيث ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يعلم الا من المساحة فالمطالبة  
بالايجار يكون من سنة المساحة ولو كانت في آخر السنة فانه يعتبر  
المطالبة بالايجار من اول السنة بدون تشييد لتحقيق سوابق الزراعة  
أمر من جفته كان سعيد باشا في ١٥ ذى سنة تاريخه اعتماد مساحه  
الاطيان من الآن فصاعدا يكون بالقصبة التي اعتبارها ثلاثة أمطار  
وخمس وخمسين ستمتر حسب الرقبة الهندسية وتكون مصفحة من الطرفين  
ومخمومة بنحتم ميري  
ان مقاس القدان الواحد المعتبر بالحكومة  
المصرية على حسب الوارد بتواريخ المساحة المحورة من عهد جفته كان  
محمد علي هو أن القدان ثلثمائة ثلاثة وثلاثين قصبة وثلاث عدا بعض بلاد  
في جهات مستنقعة من القديم بما أن اطميانهم توقف على هذه القاعدة  
والقادر والاعتماد في مقاس أفدنتها هو على حسب الطبع ووضع اليد  
والتكليف

سنة ٧٨

أو أمر من جفته كان سعيد باشا في ١١ جا سنة تاريخه الاراضى الخراجية  
التي يصير انحلالها الجهة يت المال وكان جارى اعطاها بالرسم حسب الاولوية  
يصرف النظر عن عبادة الاولوية وكل من توفي من أرباب الاطيان الاثرية  
الخراجية ولم يكن له ورثة شرعية فيه يرشها اسقاط مفعلة بالمازاد ومن  
يرسى عليه تعطى له مع لغو اعطاء الاطيان بمواعيد  
منشور من المالية في ١٥ ن سنة تاريخه الاطيان التي تعطى للزراعة  
بالشركة يؤخذ على سندات شركتهم رهن باعتبار كل قرش ميري واحد على  
واقع مقدار موطها سنوي ان كانت الشركة على سنة واحدة امان  
كانت عن سنتين فأكثريؤخذ الرسم المذكور على واقع مجموع موطها



سنة ٧٩

قرار من المجلس الخصوصي رقم ١٤ ن سنة تاريخه من الآن يمنع الترخيص  
بقرز كفرة من بلد كمان للحكومة اذا كان يظهر لها عدم ضبط بأحد الكفور  
السابق فرزها أو العزب أو حصول خلل بها تجرى ازالتهما أو وضعها على  
أصل البلد

سنة ٨٠

أمر عالي للمالية في ١٢ ب سنة تاريخه حجج الايلوليات يصير تحريرها من  
المحكمة الكبرى الكاتبة بالأقليم الموجودة به الاميان والعقارات  
كالجاري في تحرير المبيعات في العقارات ونحو ذلك  
أمر عالي رقم ٢٧ ل سنة ٨٠ لا يجوز فك زمام بلد الا بالامر العالي  
واذا صدر أمر بفك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك الزيادة لاحد  
بل تكون على ذمة المبري

أمر كريم في ١٩ ذا سنة تاريخه الحجج الشرعية الصادرة من المحاكم المختصة  
ومسجلة بالمجلد المصان لا تسمع فيها دعوى

سنة ٨١

منشور من باشعوان خديوي في ٢٠ م سنة تاريخه الاراضي المجاورة  
لجانبى جسر السكة الحديد لا يجوز بيع شي منها ما لم يكن من بعد كل خندق  
من الجهتين بخمسة أقداب الغير جائز التصريح بجميعه انما هو جسر  
السكة الحديد والجناينتين المجاورة اليه والجسر بن الذين يجانبهما الماعدين  
للمرور والعبور كما هو مرسوم ومقتن من ديوان الاشغال والسكة الحديدية  
ان ذلك من الجسور والطرق العمومية التي لا يجوز فيها بيع ولا شراء  
وماعدا ذلك بالطبع يجري فيه البيع والشراء كخلافه وأما ارض الخنادق  
عند جفافها من الماء اذا كانت تستعمل للزراعة وتكون من المضاف بالمال  
أو بالمشور يمكن للمضافة عليه الانتفاع بزراعتها بحيث ان الزراعة التي  
تجرى بها لا تضر بجسر السكة الحديد ولا يترتب منها حرمان مرور المياه  
الصيفي أو الشتوي بالخنادق المذكورة



سنة ٨٢

أمر في ٣ ب سنة تاريخه على قرار من المجلس الخصوصي كل واضع يد على  
أطيان خراجية بدون حجة تحريرة من محكمة معتبرة يتعين عليه استخراج حجة  
بما يكفيه منفعتهم التكون سنداً له ويؤخذ على استخراج الحجج المذكورة رسم  
وعوايد في المائة واحد عن كل فدان بواقع مربوط سنة وبنه الحالية في مدة  
عشر بن سنة وهكذا كل من توفي من أرباب الاطيان عن ورثته تكتب لورثته  
حجة بالولة في الحال ويؤخذ منهم الرسم السالف ذكره ويتحدد ميعاد سنتين  
كاملتين لأرباب الاطيان المذكورة من تاريخ اعلان هذا القرار لاجراء  
ما ذكره ومن تأخر عن الميعاد المذكور ويوقع نفسه تداعي في خصوص  
أطيان خراجية بلا حجة فلا تسمع له دعوى حتى يستخرج لها حجة وفي هذه  
الحالة لا تزيد قيمة الرسم عن واحد في المائة كما ذكر

والاطيان التي تباع وتشرى يؤخذ عليها عوائد في المائة خمسة على الثمن  
ولا تكون كتابة الحجج الا بعد تحقيق ثبوت امتلاك المنفعة لطالب الحجة بغير  
منازع والتصريح من المديرية بانها واجها وتحرير قائمة مساحة عنها  
يتبين بها الحدود والمقاسات بيانياً يعلم منه مقدار قصب كل حدة من الحدود  
الاربع باسمه وتكون المساحة بحضور واقناع الجيران كي لا يحصل بعدها  
تداعي

أمر كريم رقم ٢٥ ب سنة ٨٢ أولاً من تسحب من أرباب الاطيان  
وعاب عن بلده في غير أوان الزراعة ينظر لحلول الاوان المذكور وان لم  
يحضر تعطي اطياناً لذريته أو أقاربه الذين يرثونه لومات وتسكف عليهم  
الاطيان موقتاً بصفة وكلاء عن الغائب المذكور ويستمر التكليف بهذه الصفة  
ثلاث سنوات اعتباراً من وقت غيابه فان حضر المتسحب قبل مضي الثلاثة  
سنوات المذكورة تعطي له اطياناً وان لم يحضر يعتبر تكليف اطيان آخر باسم  
من ذريته أو أقاربه بحيث انه ان حضر فيما بعد وطالب طينه  
لا تسمع له دعوى

ومن تسحب ولم تكن له ذرية أو أقارب يرثونه ولم يعد له بلده قبل فوات أوان  
الزراعة تعطي اطياناً بعرفة المديرية بالايجاز سنوي لغاية مدة الثلاثة سنوات



وبعد سداد حق الميرى من ذلك الايجار ما يزيد منه يصير ابقاءه بالمديرية على  
ذمة صاحب الطين فان حضر في ظرف الثلاثة سنوات أو في غاية ما تنسأ له  
الاطيان مع زيادة الايجار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة الايجار  
للميرى وتعطى الاطيان ان يكونوا خالصين الزراعة من أهالى بلاد المنسحب  
وقد تقدم أثر الهم بدون مقابل فان لم يوجد أحد خالص من الاطيان من الاهالى  
المذكورين تعطى لمن تكون اطيانهم أقل من باقى اهالى الناحية الذين  
تكون اطيانهم من نصف فدان الى فدانين اثنين ونحو ذلك

ثانياً الاطيان الخراجية التى تؤول ايت المال المناسبة وفاة أو باب الاتر  
واطيان الاموى التى تحمل عبوت أربابهم الذين لم يعقبوا ذرية لاذكور  
ولاناث وجرى اعطاها بالرسم باعتبار رسم الفدان اربعة وعشرين قرشا  
بالحظوة الاولى يجرى ضبطها للميرى بمعرفة الجهة التى يقع فيها ماذكر  
وتكون مثل اطيان الميرى ويتبع اجراء ذلك فيما يكون باقى الغاية الآن  
على ذمة الميرى مما يكون سبق انحلاله من الاطيان المذكورة

ثالثاً من توجه للجهادية ويترك اطيانه كانت تحت يده قبل التوجه له  
صلاحية التصرف فيها مثل سائر ارباب الاطيان باعطاها بمعرفة من يشاء  
بالايجار أو بالمشاركة عليها أو نحوه بحيث ان التكليف يقضى باسم الجهادى  
وعند عودته يستولى عليها كما انه اذا حصل قراره من الجهادية فلا يعد القرار  
من نوع المنسحب ولا يترتب عليه نزع اطيانه منه بل تبقى تحت يده من عطيت  
اليه بمعرفة لزماعته أو تأدية ما عليه حسب شروطه مع عودته وتوطنه  
فى بلده واذا تمسكت الاطيان المذكورة على من يكون استولى زراعتهما  
بأى حيلة كانت فى مدة غياب الجهادى المذكورة فوضع اليه بهذه الكيفية  
لو بلغت مهما بلغت لا تعتبر ولا تسقط احقية الجهادى فى اطيانه

اما اذا أعيد الجهادى لبلده وأقام بها وكانت اطيانه موضوع عليهم ليد الغير  
ولم يفتار مع الجهادى ولم يطالبها منه فى مدة خمسة سنوات تمضى من تاريخ  
حضوره من العسكرية واقامته فى بلده فتسقط احقيته فيها وكذلك اذا كان  
عند توجهه الى بلده استولى على اطيانه وفيما بعد تسحب فيجرى فى حقه  
ما سبق ذكره فى حق سائر من تسحب من الاهالى



أمر كريم في ٢٢ من سنة تاريخه برخص بالوصية في الاطيان الخراجية ولا يجوز اية فافها لان ايقاف الاطيان الخراجية تتعلق بالارادة الخديوية  
 أمر كريم في ٢ من سنة تاريخه على قراره ووصى في ٢٤ من سنة تاريخه  
 اذا رفعت دعوى من مؤجر أو مستأجر أو من وارث لأحدهما في أملاك  
 أو أطيان ولم تكن عليه توجب سماعها غير كونها ناجزة بورقة كون تراو غير  
 ديواني يصير سماعها بعد تحصيل ضعف الرسم المقرر من الطرف المنضرد  
 منشور من مجلس الاحكام في ٩ ذى سنة تاريخه لا يسقط حق القاصر في  
 الاطيان الخراجية بترك كبير العائلة لها ما لم يمض على القاصر بعد بلوغه مدة  
 خمس سنوات فاكثر مع الترتك الاختياري منه البلوغ هو بلوغ عمر  
 القاصر الى سن الواحد وعشرين

أمر عالي في ١١ الحجة سنة تاريخه الابعاديات التي تعطى انعام أو اتي تباع  
 من طرف الميري يلزم فرزها في وقت تحديدها ويتوضح بقوائم التديد عن  
 القرز الذي يصير بحيث يظن من معاينته الاجل تقدير ما يربط عليها واذا  
 كان يوجد حالة التديد والقرز اطيان بور لا تستحق تقدير شيء عليها يتوضح  
 عنها بقوائم التديد ايضا وترسل القوائم للمالية ليصرح للرزنامة بانخراج  
 التقييط بدون انتظار لربط عشور البور

الاطيان البور الواردة بتمه ارباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور  
 وجاري فرزها سنوي وربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه اذا كانت  
 تستمر على الطريقة المذكورة يمضي عليها اوقات وأزمنة بدون أن يهتموا  
 أصحابها في اصلاحها مع ان المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان  
 يترتب عليه زيادة عمارية واتقاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد  
 ثلاثة سنوات من ابتداء سنة ٧٦ افرنكي لاصلاحها بدون أن يجري عليها  
 القرز السنوي ومن ابتداء السنة الرابعة التي هي سنة ٧٩ افرنكي يجري  
 ربط وتخصيل عشورها من ملاكها الموضوع أيديهم عليها باعتبار فوات  
 الحيطان الموجودة فيها ولولم يكن صار اصلاحها

قرار من المجلس الخاص في ٢٤ الحجة سنة تاريخه الاملاك التي تبني  
 بالاراضي الخراجية يتقرر عليها عوايد خلاف مربوط الارض المبنية فيها



وبالطبع ما يبنى بالأراضي العشورية يجري فيها مثل ذلك

سنة ٨٣

قرار من المجلس الخصوصي رقم ٧ جاسنة تاريخه وعليه امر على في ١٩  
منه من يريد اسقاط منقعة أطمائه انطراجمة أو يسع أطمائه العشورية  
فبعد اتفاق الطرفين يتوجه والديوان المديرية ومع المسقط أو البائع سنداته  
مثل حجج شرعية بالخراج أو تقسيم ديواني بالعشوري وما يؤيد وضع يده  
على الطين بأبواب دفع المربوط عليه ويقدم لها الاسدعا اللازم وبعد  
التحري اذا لم يوجد مانع لتصرفه في الحال يؤخذ جواب القبول من الطرف  
الثاني على يد القاضى ومن يلزم ويصير تسجيل ذلك بسجل مخصوص يترتب  
بكل مديرية وبهذه التأسيس من المدير أو وكيله الذي يحصل ذلك على يده يصير  
تتيم اللازم بموجب بند ٩ من لائحة الاطميان لتحرير الحجة والتكليف باسم  
المسقط له أو استخراج التقسيم وقيد المربوط باسم المشتري كما انه ان تعذر  
توجه الطرفين أو أحدهما الى المديرية فيعينوا وكلاء شرعيين وباجراء هكذا  
اذا وفى أحدهما قبل استخراج الحجة أو التقسيم ومن آل اليه الاستحقاق  
طالب الحصول عليه فيجب انما ذكر بمجرد وجود صحة الواقعة في ذلك السجل  
اما اذا كانت غير مسجلة فلا تسمع الدعوى

منشور من المجلس الخصوصي في غرة ج سنة تاريخه الاطميان انطراجمة  
الجارية في جهات الاوقاف مع تأديته مربوطها وتم للوقف شروط حياتها  
المقررة في البند الرابع من اللائحة المذكورة اذا حصل تكليفها باسم ناظر  
الوقف الموجود أو السالف فلا يكون التكليف المذكور موجبا  
لاستحقاق المكلف عليه بشئ من تلك الاطميان ولو طالت المدة بل تكون  
بلهة أوقافها حيث لا يخرج التكليف المذكور عن كونه في مقام النيابة  
عن جهة الوقف وكذلك اذا كاف الناظر أطميان الوقف باسم أحد أقاربه  
أو اتباعه أو أحد من خدمة الوقف فمما يترتب ذلك التكليف نيابة عن الناظر  
واذا تركها الناظر لأقاربه أو لاتباعه أو لأحد من خدمة الوقف فلا عبرة  
بذلك الترتك ولو طالت مدته واذا وجد تحت يد ناظر الوقف بعد انفصاله عن  
الناظر أطميان الوقف كان وضع يده عليه بسبب نظارته واجب نزعهما من يده



والخافها الجهة الوقفية مدبروطها على الوقف وهذا فيما عدا ما انتهى  
حكمه قبل صدور لائحة الاطيان حسب المدون بالبند الخامس منها  
أمر على قرار شورى النواب رقم ١٦ ش سنة تاريخه يصير فك عهد  
البلاد من ابتداء سنة ٨٤ وتساوى الاهالى ببعضها

قرار من المجلس الخصوصى فى غرة ذى سنة تاريخه وعليه امر على فى ٦  
الجنة سنة كل من أراد ايقاف أو الوصية بشئ مما يملكه شرعا وجب عليه  
أن توجه ديوان المديرية المعلوم بها ملاك ويعرض اليها ويؤخذ اقراره  
بالسجل الذى ترتب بكل مديرية بالمبيع الاطيان العثورى أو اسقاط منفعة  
الاطيان الخارجى بحضور المدير أو وكيله وقاضى المديرية ومن يلزم  
ويختتم عليه من جميعهم بالسجل وبعد هاتى علم المديرية عن ثبوت قلبك  
ما اراد ايقافه أو الايصافه ومتى ثبت لها صحة قلبك ما ذكر يصير تحريرة  
الوقف أو الوصية الشرعية على حسب الاصول المرعية ان لم يكن  
هناك مانع

واذا كان الشخص الذى يريد الايقاف أو الوصية مقيما فى مصر أو سكنه مديرية  
أو فى مديرية غير المديرية الكائنة بملاكة التى يريد ايقافها أو الوصية  
بها تعذر عليه التوجه فيعرض للمديرية القريبة لمحل اقامته ويؤخذ اقراره  
الشورى بسجلها او منها ترسل صورته الى المديرية الكائنة بملاكة ليحرى  
فيها ما ذكر

ومن لم يكن له اطميان ملك وله املاك أخرى اراد ايقافها أو الايصافه بشئ  
منها فان كانت فى مصر أو غيرها من الشغور التى لم تكن تابعة الى المديرية  
يكون العرض عنها الى المحافظة الكائنة بجهتها الاملاك ومن بعد أن تختاط  
المحافظة بالكمية ينظر اللاتى الكتابة ما يلزم كتابته من الوقف أو الوصية  
والذى تجده موقى للضبط فى تسجيل ذلك تحريره بحضور القاضى ومن يلزم  
والخدرات اللواتى يردن وقف بشئ مما يملكه أو الوصية به فى بعض المديرية  
وكذلك الرجال الذين لا قدرة لهم على التوجه الى الديوان اللازم العرض له  
عن ذلك يكتب منه الى محافظ البلدة المقيمين بها والمحافظ ينظر ما يجب اجراءه  
وتتمم اللازم له على الوجه المشروح بما يجده احسن للضبط ويجوز وقف

ما يكون مفروضا او منشيا من مباني اوسواقى فى الاطيان الخراجية حسب  
بند ١١ من لائحة الاطيان انما يحتزم دخول نفس الاطيان الخراجية فى  
الوقف عملا لامر الصادر فى ٢٢ ش سنة ٨٢

سنة ٨٤

منشور من تفتيش عزم الاقاليم رقم ٢ جاسنة تاريخه ومن المالية فى راسنة  
٩٠ بانه اذا اراد احدا مسترى شئ من اطيان وعقارات ويكون عليه او على  
البائع شئ للميرى فلا يتحرر بجهة بمبايع حتى يقدّمه لطلب الميرى  
الاراضى المنزوعة فحقه لفساد الاموال والعشور المربوطة على الاطيان  
مقرر على النخيل عشور سنوى

سنة ٨٥

قرار من مجلس شورى النواب رقم ١٢ محرم سنة تاريخه وعليه امر على  
فى ١٦ محرم كل من عنده اطيان هالت عليها الرمال وصار غير ممكن الانتفاع  
منها يجب عليه العرض للمديرية عن التعيين من تلق به من عدها ومعانها  
ومهندسيها ومضى التنازل وعدم امكان الانتفاع بالكلية فما يمكن  
منع ورود الرمال عنه بالطريقة الهندسية تعمل له الطريقة اللازمة والذي  
لا يمكن اعمال طريقة له يجزى فيه مئة مائة ١٢ من لائحة الاطيان  
كما المقرر فى حق الاطيان اكل الجيران على المديرية ان تعين فى كل سنة احد  
معاونيها او ناظر قسم او خ لافه لاكتشف عما يكون استصلح منها للزراعة  
باكتساب الطمى ونحوه وكل ما وجد صالحا يصير اخبار المديرية عنه فى الحال  
لاجل ان تجرى ما يلزم فى اعطائه من برغب ويربط عليه المال بحسبه

اما اذا كان المستصلح المذكور شئ من المرفوع عشوره ولم يكن سبق  
اعطائه له فتربط العشور على صاحب تلك الاطيان بحسبه  
المرام من التصريح بالا اجرا على موجب البند الثانى عشر من لائحة الاطيان  
انما هو رفع المربوط فقط

امر كريم فى ٢٥ ذى سنة ٨٥ على قرار من شورى النواب فى ٢٣ منه  
المباني المكننة بالاراضى الخراجية والعشورية ولم يكن بها حجج يداربها  
فن منهم يريد اخراج حجج شرعية بما يجب لذلك



قرار من مجلس شوري النواب رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٢٠ تاريخه وعلمه أمر على في  
 ٢٤ منه نظرا لاستمرار فتح بيوت ذوى العائلات يمنع القرز المصرح عنه بقوله  
 ٢ من لائحة الاطيان ومن الآن يكون تكليف الاطيان على أكبر أولاد  
 صاحب العائلة المتوفى وعلى الأكبر المذكر المسمى في إدارة أشغال الزراعة  
 وحسن السلوك مع العائلة المذكور كانوا أو أنا في أمر المعيشة مع بعضهم  
 وبعد سداد المربوط والمصاريف التي تصرف على الزراعة وتعيش العائلة  
 وإدائه مصاريف المنزل حسب متاعده فما تبقى من الأيراد يجري تقسيمه سنوي  
 على العائلة كل وما يخصه وعلى هذا يلزم أن يكونوا الذكور المقيمين بالعائلة  
 تحت إدارة الأكبر في أشغال الزراعة وإدائه ما يلزم لها حسب ما أمرهم به حتى  
 يكونوا الجميع كرجل واحد

ولا يصح للمكلف عليه الاطيان أن يتصرف فيما يملكه من الاطيان بالرهن أو  
 المبيع بلا سبب موجب لذلك يحصل عليه الاتفاق من الجميع بحيث يكون  
 ذلك السبب واضح بهذا كونه يحصل بينهم ويختم عليهم وإذا انقضت  
 الذكور من العائلات وليبق الا الاناث فقط قدم أكبر بنات المتوفى ويصير  
 تكليف الاطيان باسمها ويقام لها وكيل معتمد سواء كان زوجها أو خاله  
 يتعين معرفته وعرفته وادعاءه بالبلدية لإدارة أشغال الزراعة والمنزل إلى  
 أن تزق بولد ذكر يصير تكليف الاطيان عليه

يتبع هذا القرار في حق العائلات التي سبق تقسيم أطيانهم ولم تزل أربابهم في  
 معيشة واحدة وفي حق من يتوفى من الآن فصاعداً أماما لم يثبت عليه القسمة  
 من أطيان العائلات وانقرز كل من أربابها بمعيشة واحدة فهو لا يكون كل  
 منهم على حدة بعائلة مستقلة

سنة ٨٧

قرار من المجلس الخصوصي في ٢ محرم سنة ١٢٩٠ تاريخه كـ كما أن المربوط على  
 الاطيان جاري تقسيمه بعرفة المالية بحسب الإيجاب بمراعاة أوقات  
 مواسم المحصولات فالأول على أرباب الاطيان تسديد القاسم بآوقاتهما  
 ومن يتأخر عن السداد يجري الجزاء على محصولاته وعلى مقدار منها يساوي  
 المطلوب منه ويساع ويتسدد بلجهة الميري على حسب القواعد والأوامر

والقرارات

والقرارات المتبعة في مثل ذلك بالمديريات كذلك الاطيان الغير جارى زراعتها  
على ذمة اربابها وجرى تأجيرها فعلى المستأجرين سداد المطلوب عليها بالجهة  
الميرى من أصل الايجارات المقررة عليهم فان تأخروا يصير معاملةهم في الجز  
والمبيع من محصولاتهم بقدر مطلوب الميرى ويجرى تسديده على وجه ما  
سبق ايضا ٤

## سنة ٨٨

قرار من مجلس شورى النواب في ١٧ ر سنة تاريخه وعليه أمر كريم في ٢٤  
منه العوايد التي كانت تقررت بمقتضى قرار شورى النواب في ١٧ ن سنة  
٨٣ على مواشى الزراعة وهي الاثوار والابقار والجمال والخيول والحـير  
والبغال يصير رفعها من الآن حيث انها من ضمن مصاريف الرى  
والعمليات ومحافظة النيل وكان جارى استئثارها منهم وان يجرى تحصيل  
المصاريف المذكورة باكملها

## سنة ٨٩

أمر على في ١٠ رجب سنة تاريخه من يتأخر عن تسديد الاموال الميرية  
المطلوبة منه ويجرى حجز محصولاته وبيعها اذا كانت اعمانها الاتى بمطلوب  
الميرى فتحجز موجودات ومواشى المتأخر وتباع فان لم تفي ايضا ينظر الى  
مقدار الباقي ويبيع بقدره من اطميان المتأخر حتى لا يبقى طرفه شئ  
(ما يعاقب من يتأخر في دفع عوايد الاملاك موضع عنه أدناه)

الميرى يمتاز بكافة مطالباته وهذا الامتياز مقدم على سواه من جميع حقوق  
الامتياز واخراجها فيما يخص بالاطيان يكون على محصولاتها وثمارها وأجرها  
وسائر ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان ببيعها كلها او بيع جزء منها ان لم  
توفى المحصولات او الثمار او الايرادات المذكورة وفيما يخص بالاملاك  
يكون على موجودات المدين المنقولة وعلى أجزائها وريهها بل وعلى ذات  
الاملاك ببيعها كلها أو بيع جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت ديانة  
آخر للمدين الذى أفلس وصار يبيع موجوداته من منقول وثابت فلا يتسلم  
من اعمانها شئ للمدينين سواء كانوا امتنازين او عادية الامن بعد سداد كامل  
مطالبات الميرى المذكورة وهكذا جميع الحقوق الميرية في سائر المطالبات



مما تارة ويتبع فيها كما الاجراءات الموضحة أعلاه  
مسماجر وأطيان المديون أو أملاكه وجميع من يكون مطلوب منهم شيء إلى  
ملزومون بمجرد مطالبتهم أن يدفعوا الميرى ما عليهم للمديون المذكور أو ما  
يكون بطرفهم له لا لأى سبب كان تسديد الكامل المطلوب أو جزئ منه  
والوصلات التي تعطى اليهم من الميرى تكون سنة الهيم بخلاف طرفهم عما  
يدفعوه

سنة ٩١

أمر على الدخيلة رقم ١٧ را سنة تاريخه على قرار خصوصى كافة  
الاطيان والاراضى حق الميرى الموجودة بكافة الثغور والمدن والبنادر  
الكبيرة بسائر الاقاليم والمحافظات وغير لازمة للميرى في الحال والاستقبال  
يجرى اسمها بالزادات وبالاتها يجرى عرضها للمالية وبعد النظر  
بمعرفة حتى استقر رأيهم على التسليم تعرض من طرفها للاعتاب الخديوية  
لصدور الامر العالى بدون أن لا يكون لها رخصة في مبيع شيء من ذلك كما ان  
الرخصة السابق اعطاها اليه المال بهذا الخصوص تعتبر ملغاة  
منشور من الجاهى الخصوصى فى ١١ جاسنة تاريخه المساحة التى تحصل  
بكل مديرية بمعرفة المساحين الغير موظفين بصيرملاحظتها والتصديق عليها  
بعرفة عمار مساحة المديرية

سنة ٩٢

أمر على فى ٣ م سنة تاريخه على قرار خصوصى فى ٢ منه بصير أخذ عوايد  
على سائر الاملاك بوجه العموم بمصر وسكنندرية وكافة الثغور والمدن والبنادر  
وسائر النواحي والقرى والبقالك والاباعد والعرب والكفور وغيرهم على  
وجه العموم بدون استثناء شيء باعتبار السنة الهلالية  
الاطيان المتوفى فى ١٣ من لائحة الاطيان باعطاها للجهادية الذين يتوجهوا  
الى بلادهم يكون اعطاها من اطيان الميرى المسبب بعدات الجائز الاعطا  
منها وتعين الحكومة اه

Handwritten text in a rectangular frame, likely a list or account. The text is extremely faded and illegible, appearing as faint horizontal lines across the page.



لايحة المقابلة

صورة الامر العالى الصادر لانتظار الداخلية رقم ١٣ ج سنة ٨٨

نمرة ١٨٠

صار منظورنا قرار المجلس الخصوصى هذا المحتوى على تأسيس اصلاحات مالية البلدة مع انتفاع العموم وتقدم الوطن فى الثروة والعـمارية فلاجل الاسفصال على ذلك أصدرنا أمرنا هذا الحكم للمبادرة بإجراء اعلانه للعموم وفتح الدفاتر اللازمة لقيدها التمام الراغبين وبورودهم للمالية بحرى عرض النتيجة لطرفه الصدور أمرنا بما يلزم

صورة قرار المجلس الخصوصى

المقدمة

قد حصلت منذ اكرة بالمجلس مرارا بشأن الحالة المالية الموجودة فيها البلدة الآن وهى وان كانت غير خطيرة ويمكن ادارة تأديتها فى مقدرة معلومة لكن بالنظر للعامل من علو القوائض استوجب النظر لاجراء حالة معدلة يترتب عليها ثروة بلدنا ورفاهيتها فى المستقبل ولهذا وما تضح لنا من أن ترعة السويس قد سدت البلدة تسكيمات صعبة جدا تأدية المبالغ الجسيمة الى قومياتها وكالمبالغ المتخلفة من العهد السابق والارباح التى تراكت على جميع تلك المبالغ والزمت الحكومة على تدارك هذه المبالغ بأخذ نقود من اوروها هذا فضلا عن الغرامات التى كابدتها البلدة مدة السنتين الذى مكثهم -م حادث المواشى وعن الاشغال النافعة للزراعة والتجارة التى كان صار الشروع فيها فى مبادئ الحكومة الخديوية واقبضت الضرورة اتمامهم وعن الاضرار والخسائر التى اصابت بلدنا من كساد الحال الذى حصل عقب وقائع أمر يكاد كل هذه الاسباب بانضمامها لبعضها البعض هذه الحالة الراهنة ومع وجود تلك التسكيمات على التزينة قد أمكن ثروة بلدنا مقامتها الحسد الآن الى درجة معلومة لكن والحالة هذه نرى انه من الضرورى بات مداركة علاج مؤثر للحالة المذكورة وتنبير ذلك من أشد اللزوم لما أن مدارقوام زراعتنا هو على الاشغال العمومية ويخشى من عدم تلافى هذا الامر انحرام الزراعة من الاشغال حيث ان علو أسعار القوائض الفائت الحسد الجارى دفعها من

طرف

طرف الخزينة استأصل أغلب منابع ايراد البلد كما وان اصول محركات  
الاوروبايين التجارية بهذا الطرف لا يمكننا بسببهم ان نؤمن بطريق الاتعام  
اشغالنا العمومية اليهم العائديننا ولهم المنفعة منها وبالمدولة في ذلك بالجلس  
رؤى من حيث ان اسباب هذه الحالة مخصصة في علو سعر الفانض عن المبالغ  
الجارية دفعها من طرف الحكومة وتلك الفوائض مستغرقة لوحدها أكثر  
من نصف ايراد اموال الاطيان ولها تأثير ايضا على علو سعر الفانض التجديدين  
بدفعه المزارعين للصيارف ويم بالطبع هذا الحال أيضا سائر اصناف  
الاهالى بحيث انهم يتضررون اضعافا من علو اسعار الفانض مع انه بالنسبة  
لموقع البلد لا يوجد وجه يستدعى هذا العلو وان معظم الضرر من علو اسعار  
الفانض عائد على الاهالى وهم الذين يدفعون للمقرضين اهم فوائض فاحشة  
فلذلك حصل التبصر بالجلس في طريقة تسليم اندفع الاهالى لنفسهم هذه  
الفوائض بأن تأخذ على ذمتهم رأس مال الديون المزمومة بهم البلدة حتى يمكنها  
التخلص من تلك الفوائض ومن العوائد المضروبة عليهم الى لانفع لها  
في الحقيقة سوى سداد تلك الفوائض ثم انه بمنظرة المراجعة التي تقدمت  
للجلس من نظارة المالية تبين انه اذا كانت أصحاب الاراضى تدفع أموال  
ستة سنوات الى الخزينة ويعطى لهم مقابل ذلك وبها باعتبار ثمانية وثلاث  
المائة في السنة تستعمل من اموال اطيانهم في هذا يكون ما في مال الستة  
سنوات الذى يدفعوه بعد خصم الربح المحكى عنه كافى لسداد جميع ديون  
الحكومة وعلى هذا الوجه تخلص المالية من الديون والفوائض المطلوبة  
منها وطبعا يتخلصون المزارعين أيضا من مقدار من الاموال الخصص دفعها  
للمالية لسداد الديون المذكورة وفوائضها وعلى مقتضى حساب نظارة  
المالية السالف ذكره تحقق ان هذا المقدار الذى يتخلصون منه الاهالى هو  
نصف الاموال المقررة سنوى على جميع الاراضى وان الانواع يجب هذه  
الرابطة يستلزم ان ارباب الاطيان تدفع للحكومة تلك الاموال في طرف  
الستة سنوات المحكى عنها ويحوزوا الانتفاع منها لما يبلغ ثمانية وثلاث  
المائة في السنة نظير الفوائض تستعمل من الاموال المقررة وحيث معلوم ان كل من  
يدفع مبلغا مقدما يلزم له تأميناء على ما يدفعه فينبغى ان الحكومة تقدم  
للاهل تأمينات عن جهة استعمال وصرف تلك المبالغ وعلى بقاء ما يصير



تتقدمه مؤبدا من المال والعشور في مقابلة ما دفعوه وان تكون هذه  
التأمينات على نوعين أحدهما يندرج في صاب الخرج الشرعية والتقسيم  
الدوائية التي تعطى والثاني في التأمينات التي تعطى للاهلالي بمعنى انه لا يمكن  
زيادة الاموال مطلقا وانما عند حدوث احوال قهرية او جبرية كحرق  
او غرق وما أشبه ذلك واسلمن الحال اطلب مصاريق في ظرف السنة التي  
يقع به ذلك فيصير طلبها بالوجه الاتي هذا ما استقر عليه الرأي في هذا  
الخصوص انما اذا وافق لدى الاعتاب السنية الاجراء بوجبه فترجوه قبل  
صدور الامر العالي لنظرارة المالية باجراء مقتضاه يصدر الامر الكريم  
بإعلانه حتى ان كل من يرغب المعاملة بوجبه يكتب اسمه في الدفاتر التي يصير  
استعدادها لذلك ومؤملين انه باتمام الاجراء على هذا الوجه تكون بلدنا  
من جهة البلاد التي أظهرت مشروع مثل هذا كان سيباني اكتساب حياتها  
وارديا ثروتها كما يوضح ذلك مما تقدم ايضاحه وما هو آتي بيانه  
بند أول

المقابلة التي تدفع من أرباب الاطيان الخراجية والعشورية تكون قيمتها  
بقدر مربوط الاطيان المذكورة في الحالة الزايدة ستة سنوات

بند ثاني

تسديد المقابلة من أصحاب الاطيان يكون اما في السنة الاولى وهي سنة ٨٨  
واما في سنوات متعاقبة حسب ما يرغبوا بحيث ان مدة الدفع والتسديد من  
طرفهم لا تزيد عن ستة سنوات

بند ثالث

من يدفع المقابلة عن مربوط مال أو عشور أطيانه ستة سنوات يرفع له قيمة  
نصف مربوط عليهم الحالة هذه رفعا مستقرا ولا يزداد عليهم شي بعد ذلك لاني  
أموال الاطيان الخراجي ولا في مربوط الاطيان العشوري كما انه بعد تادية  
كامل المقابلة على وجه ما تقدم توضيحه في بند أول وبند ثاني لا يحصل تصعيد  
درجات الاطيان العشورية ولا تعديل في ارباب الاطيان الخراجية

بند رابع

كامل الذين يدفعون المقابلة على أطيانهم في السنة الاولى أو في سنتين متتاليتين  
من بعدها لمدة ستة سنوات يحصلون على منقعة رفع ثمانية وثلاثمائة من

لاحة المقابلة

أصل المربوط سنوي على مجموع ما يدفعه حسب ما هو آتى مثال ذلك بائع الخمار  
تدفع خمس

من يدفع المقابلة من أرباب الايمان في سنة واحدة وتدرج بائعته غاية هامة سنوات  
تكون محاسبته على الوجه المبين ادناه  
من يدفع كامل المقابلة في السنة الاولى  
تكون محاسبته كالاتي  
اذا كان المربوط عليه مثلاً مائة كيسه  
اذا كان المربوط عليه مثلاً مائة كيسه  
فأول سنة هكذا

اصول	خصوم	اصول	خصوم
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
١٠٠ مربوط السنة	٦٠٠ قيمة المقابلة	١٠٠ مربوط السنة	٣٠٠ نصف المقابلة
٦٠٠ قيمة المقابلة تدفع عن ستة سنوات	٥٠٠ قيمة نصف مال السنة	٣٠٠ نصف المقابلة	٧٥٠ من مربوط مال السنة
٧٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٣٧٥
الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط
الاسم وذلك عن نصف مال السنة	الاسم وذلك عن نصف مال السنة	الاسم وذلك عن قيمة ربع مال السنة	الاسم وذلك عن قيمة ربع مال السنة
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
٥٠	٢٥	٢٥	٢٥
لوقدر قيمة الانتفاع في المائة	لوقدر قيمة الانتفاع في المائة	لوقدر قيمة الانتفاع في المائة	لوقدر قيمة الانتفاع في المائة
ثمانية وثلاث	ثمانية وثلاث	وثلث في كل سنة كاذ كقبلة	وثلث في كل سنة كاذ كقبلة
سنوات في كيسه	سنوات في كيسه	سنوات في كيسه	سنوات في كيسه
٦	٣	٣	٨
عن	عن	عن	عن
٨	٨	٨	٨
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
٥٠	٢٥	٢٥	٢٥
ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع باقي المقابلة	ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع باقي المقابلة	ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع باقي المقابلة	ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع باقي المقابلة
تكون مثل ذلك	تكون مثل ذلك	تكون مثل ذلك	تكون مثل ذلك



من يدفع كامل المقابلة في ثلاثة سنوات		من يدفع كامل المقابلة في أربعة سنوات	
تكون محاسبته كالآتي		تكون محاسبته كالآتي	
إذا كان المربوط عليه ممثلاً كيسه		إذا كان المربوط عليه ممثلاً كيسه مائة	
مائة فيكون أول سنة هكذا		فيكون أول سنة هكذا	
أصول	خصوم عن الذي يدفع	أصول	خصوم عن الذي يدفع
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
١٠٠ مربوط السنة ٢٠٠	ثلث المقابلة	١٠٠ مربوط السنة ١٥٠	ربع المقابلة
٢٠٠ ثلث المقابلة	٨٣ مال السنة	١٥٠ ربع المقابلة	٨٧ مال السنة
٢٨٣	٢٠٠	٢٣٧	٢٠٠
الفرق الذي يرفع من مربوط		الفرق الذي يرفع من الزمام من	
الاسم وذلك عن سدد من مال		مربوط الاسم وذلك عن قيمة من مال	
السنة		السنة	
كيسه		كيسه	
١٦		١٢	
لوتة در قيمة الانتفاع يبلغ في المائة ثمانية		لوتة در قيمة الانتفاع يبلغ في المائة ثمانية	
وثلاث سنوي كما ذكر		وثلاث سنوي	
سنوات في كيسه		سنوات في كيسه	
٢ مال		١ مال	
عنه		عنه	
كيسه		كيسه	
١٦		١٢	
ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع الثالث		ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع الرابع	
الثاني من المقابلة يكون هكذا		الثاني من المقابلة تكون هكذا	
وثالث سنة التي يدفع فيها غلق المقابلة		وثالث ورابع سنة كل منهم بالمثل	
يكون بالمثل			

من يدفع المقابلة في ستة سنوات كل سنة	من يدفع المقابلة في خمسة سنوات كل سنة
السدس تكون محاسبته كالاتي	سنة الخمس تكون محاسبته كالاتي
اذا كان المربوط عليه مثلا كيسه مائة	اذا كان المربوط عليه مثلا كيسه مائة
فيكون في اول سنة هكذا	فيكون في اول سنة هكذا
اصول	اصول
كيسه	كيسه
كيسه	كيسه
كيسه	كيسه
١٠٠ مربوط السنة ١٢٠ خمس المقابلة ١٠٠ مربوط السنة ١٠٠ سدس المقابلة	١٢٠ خمس المقابلة ٩٠ مربوط السنة ١٠٠ سدس المقابلة ٩١ من مربوط مال السنة
٢٢٠	٢١٠
٣٠٠	١٩١
الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط	الفرق الذي يرفع من مربوط الاسم وذلك
الاسم وذلك عن عشر مال السنة	عن قيراطين مال السنة
كيسه	كيسه
١٠	٨
قيمة الانتفاع كما ذكر قبله	قيمة الانتفاع كما ذكر قبله
سنوات في كيسه	سنوات في كيسه
١ وخمس ٨	١ ٨
عنه	عنه
كيسه	كيسه
١٠	٨
ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع الخمس	ثم وثاني سنة التي يكون فيها دفع السدس
الثاني من المقابلة تكون هكذا	الثاني من المقابلة تكون هكذا
وثالث ورابع وخامس سنة كلامهم	وثالث ورابع وخامس وسادس سنة كلامهم
بالمثل	بالمثل
	بند سادس

من حيث ان الجارى في الاطيان انظر اجمية والحالة هذه هو الترخيص لارباب بالهبة والتوارث واسقاط المذقة والوصاية بمقتضى الاوامر والواجب وكذا الايقاف بعد الاستئذان واستحصال امر ربه ثم والذي يؤخذ منها للمنافع العمومية يعطى



لأربابهم أو بدله بالتطبيق للأوامر فلا تن من يريد دفع المقابل عن ستة  
سنوات على أطمائه ويطلب استخراج حجة شرعية مجددا أو الشرح على حجة  
التي تكون بيده بما يقيد حصول رفع المقابل على أطمائه لأجل امتيازها  
على ما سواها من الأطميان الغير مدفوع عنها مقابل وعدم علاوة شيء عليها  
بعد ذلك وثبوت الترخصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والاستقاط  
والوصاية واعطاء من أو بدل ما يؤخذ منها للمنافع العمومية فحصل اليه  
المساعدة على ذلك بعدم ملوثة تأدية المقابلة عن الستة سنوات بالكامل  
أما من يطلب إيقاف أطمائه وقف خيري أو أهلي فيجيب لذلك أيضا بعد  
العرض واستكمال الأمر العالي

بند سابع

الأطميان العشورية الجارية في حيازة أربابها بتقاسيط ديوانية ودفعت عنها  
المقابلة من طرفهم متى طلبوا أمحياهم أو قبح النأشير الرسمى من الروزنامة  
على ذات تقاسيطها فيجيبوا ذلك وتصدر على تقاسيطهم النأشيرات اللازمة  
من الروزنامة بما يقيد دفع كامل المقابلة واستقرار ربط نصف المربوط  
عليها بحسب درجتها التي هي عليها الآن أى العال عال والوسط أو وسط  
والدون دون لتكون بذلك بمثابة عا سواها من الأطميان التي مادفعت عنها  
المقابلة

بند ثامن

من يمتلك أطميان في جملة بلاد ويدفع كامل المقابلة عن أطميان بلد أو بلدين  
متى طلب تحرير حجة أو نأشير من الروزنامة على وجه ما تعين في بندي ٦ و ٧  
فيجيب إلى طلبه ولا يصير تأخير تحرير الحجة عن الأطميان المراجعة أو النأشير  
على تقسيط الأطميان العشورية على دفع المقابلة عن باقي أطمائه السكائنة  
بالبلاد الأخرى وكذا من يدفع جانب من المقابلة ويرغب اعتباره عن جزء من  
أطمائه فيجيب ويصدر له الحجة ونأشير من الروزنامة عن الجزء المذكور

بند تاسع

أطميان الأوامر المربوطة على أربابها بالعشور وموجودها بتقاسيط ديوانية  
تحت أيديهم عما أنه لم يكن جائزهم التصرف فيها كأطميان الأبعاد العشورية

وكل من مات منهم ولم يعقب ذرية تفحل أطيانه للميرى فالآن تسعح الحكومة  
لأربابهم بدفع المقابلة عنهم كغيرها من أطيان الأبعاد العشورية ومن يؤدي  
منهم المقابلة على أطيانه بالتقام تعطى له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها  
بالمبيع والهبة والوصاية والايقاف ونحوه ومن سائر التصرفات المصرح بها  
لأرباب الأبعاديات العشورية ويحظر له بذلك التقسيط الا ان يصرح في هيئة  
التقسيط الجارى اعطاؤها لأرباب الأبعاديات انما من حيث أطيان الأبعاد  
العشورية لم يكن مرتب لها فوايض بالروزنامه كالمرتب لأرباب الاواسى  
فلاجل مساواة الاواسى بالأبعاد العشورية بكل أوجه المساواة بدون استثناء  
يصير قطع الفوايض المتبقية بالروزنامه لأرباب الاواسى مقابلة حيازتهم  
تلكها والتصرف فيها على وجه ما ذكر

بنده عاشر

الأطيان المربوطة على أشخاص بالعشور ولم يوجبها تقاسيط تحت أيديهم  
والتي أعطيت الى بعض مستخدمين الحكومة لتعيشهم منها ولم تعطى لهم بها  
تقاسيط ديوانية ولا رخصة بالتصرف فيها هذه متى رغبوا واضعين اليد عليها  
دفع المقابلة عنهم ايجابوا بذلك وبعد دفع ما يستحق عليها من المقابلة بالكامل  
يصرح بها التقاسيط الديوانية لتعيشهم ملكا لهم ويتصرفوا فيها بالكامل الانواع  
المصرح بها لأرباب الأبعاديات التي بتقاسيط ديوانية

بنده حادى عشر

أطيان المستبعدات الواردة في تقاسيط أرباب الأبعاديات وغير مربوط  
عليها العشور حيث الجارى فيها ان كل ما استصلح منها يرتبط عليه العشور  
بحسب درجته التي تظهر من القرر فهذه والأطيان المعطية بواعيد على  
مقتضى قرارات مجلس شورى النواب على انها ترتبط بالعشور اذا أرادوا  
أربابهم مساعدتهم على عدم فرزها وتعيين درجاتها الحقيقية بظواهرها عليهم من  
الآن بدرجة الدون ودفع ما يستحق عليها من المقابلة على اعتبار هذه الدرجة  
في مساعدتها على ذلك ويحظر عليهم بتقاسيط ديوانية بعد دفع كامل المقابلة  
التي تستحق عليها

بنده ثانى عشر



الاطيان التي توجد زيادة بالنواحي ولم يكن مربوط عليهم مال ولا عشور لعدم  
المعلومية بهم أو يكون بعضهم منزرع أو يصلح للزراعة أو عام أصلاحه يكون  
محتاجا لبعض عمليات فإذا كان أهالي الناحية المربوطة بهم ذلك ومشايخها  
ومن أرباب الأثرية دفعوا كامل مقابلة أطيانهم المصلحة ثم يريدوا  
أخذ الزيادة المذكورة بكمية أن الصالح منها للزراعة يربط عليهم بحسب  
ضريبة حوضه واحتياج التصاريح يطلبوا أخذ بقية الأطيان العشورية  
الدون ويدفعوا على ذلك المقابلة بقدر مربوط ستة سنوات فيعدان يدلوا على  
تلك الزيادة في محلاتهم يساعدا على إعطائهم المسم وتربط عليهم بالعشور  
أو المال ولا يصرر لهم تقاسيط بالعشور من هنا وحجج بالخراجي الابدئ تسديد  
كامل المقابلة المستحقة عليهم كافي البنود السابقة انما البلاد التي يوجد فيها  
أشخاص دفعوا المقابلة وتخزين ليندفعوا فلهذا كان فيها زيادة تعطى  
بالشرائط التي ذكرت لمن يطلبوها عن دفعوا المقابلة سواء كانت في ذات  
عيطانهم أو مجاورة لهم أو غير

بند ثالث عشر

الحق الك والابعاديات التي لم يدفعوا أربابها ما يستحق عليهم من المقابلة هذه  
إذا وجدت في أطيانهم زيادة ورغبوا المشايخ والمزارعين بالناحية السكان فيها  
ذلك أخذ تلك الزيادة بكمية أن المنزرع والصالح منها للزراعة يربط عليهم بقية  
عشور حوضه عال كان أو أوسط أو دون والغير منزرع يربط عليهم بقية  
الاطيان الدون ويعطى لهم تقاسيط بذلك فإذا كانوا الطالين دفعوا  
أوتهم هذا بدفع المقابلة عن أطيانهم الأصلية في ذات المحاضر الاتي ذكرها  
في بند ٢٢ يساعدا على تقبيلهم وبعد تأدية كامل المقابلة المستحقة على  
الاطيان الزيادة التي يطلبوها بهذه الكمية يعطى لهم التقاسيط اللازمة  
بهم استوفية الترخيمات المصريح بها في البنود المحررة قبله

بند رابع عشر

الحق الك المعطى بها تقاسيط ديوانية لأربابها يوجد فيها زيادة ناتجة عن  
مستبعديات استعملت أو غير ذلك مما يدخل في كمية الوارد بالتقسيط وليس  
مربوط عليهم عشور هذه إذا طلبوا أربابها أخذها بنوع الملكية بكمية أن

المنزوع منها يربط عليهم بحسب قيمة عشور حوضه والغير صالح للزراعة  
ومحتاج للتصليح بقيمة العشور المدون ويكونوا دفعوا أو سيدفعوا المقابلة  
على أطيانهم كباقيين بالمحضر الآتي عليه القول في بند ٢٢ يجابو بذلك وبعد  
تسديد قيمة المقابلة المستحقة عليهم ايعاوا بحسب القاعدة التي يعاملوا بها في  
حق باقي الاطيان بجهن الكهم ويأخذوا تقاسيط ديوانية تثبت لهم المثلث  
وانتخضات الموضحة بالبنود السابقة

بند خامس عشر

اذا لم يرغبوا ارباب الجندالك أخذ الاطيان الزيادة والمسة بعدات الموجودة  
بجهن الكهم بالكيفية الموضحة قبلة وظهرت الرغبة من أهالي اومشايج  
أومزارعين الناحية لاخذ تلك الزيادة والمعادلة فيها كالموضح في بند ١٤  
فبعد الاستوثاق بدفع المقابلة منهم على أطيانهم الاصلية تعطى لهم انما  
تحرير التقاسيط اللازمة بأسهام من يأخذوها يكون بعد دفع كامل المقابلة  
المستحقة عليهم وحيث يوجد بلاد جندالك وأهاليها لم يكن لهم اطيان أثرية  
فيما هو لاه اذا كان يوجد منهم زيادة والخلف لا يرغب اخذها فرجعة  
بأهاليه تعطى لهم تلك الزيادة بترخيصاتها اذا رغبوا أخذها بدفع المقابلة  
الحكمي عنها

بند سادس عشر

الاطيان الزيادة المعبر عنها في بند ١٢ وبند ١٣ وبند ١٤ وبند ١٥ اذا  
رغبوا أخذها اشخاص من غير أهالي ومشايج ومزارعين النواحي السكانية  
بهم اقلا قبل منهم ذلك بل تبقى تلك الزيادة على ذمة المعري يتصرف فيها بحسب  
الاصول الجارية في مثلها

بند سابع عشر

لا يجوز للمشايج والاهالي والمزارعين المطالبة بأخذ الزيادة التي توجد  
في بلادهم على وجه ما ذكر في البنود المذكورة في بند ١٦ الا في مدة الستة  
سنوات المحددة لتسديد كامل المقابلة بحيث أنه بعد انقضاء تلك المدة  
فن يطلب أخذ شيء من ذلك لا يحجب لطلبه ولو كان دفع المقابلة عن اطيان  
الاصالية



بنو ثامن عشر

تأول وكيان النواحي المعدين لأخذ سباح الزراعة ومحلات الابحان المقررة  
الى زمام كل ناحية بحسب لائحة المساحة وارضى المباني التي بكل بلد جميع  
ذلك لا يجوز ادخاله في تصرف مع الاعطاء المرخص به في البنود السابقة بل تبقى  
على ما هي عليه لا تتقاع اها الى النواحي بم بدون مقابل

بنو تاسع عشر

اخراج جميع الاطيان الخارجية وتوقيع الكتابة الرسمية بالتأشير من روزنامه  
على تقاسيم الاطيان العشورية وتم واخراج تقاسيم الاطيان التي اصلها  
او امي والاطيان التي بغير تقاسيم واطيان الزيادات والمستبعدات حسيما  
هو موضح عنها بالبنود السابقة كل ذلك يجري عقب دفع المقابل من طرف  
أرباب الاطيان بدون ادنى تاخير ولا يؤخذ رسم ولا عوائد على ذلك

بنو عشرين

الذين يدفعوا أو يتعهدوا بدفع المقابلة تصير ضمن اقب اطيانهم الخارجية ثابتة  
على كمية واحدة هي قيمة النصف ولا يقع على الضرائب تعديل وكذا اطيانهم  
العشورية لا يقع عليهم افرز ولا تصعب درجات بل يستقر نصف المقرر على حاله  
كما تقرر في بنو ٣ أما الاطيان التي لا تدفع عنها المقابلة يتقدم في حقها  
أحكام الاوامر واللوائح بانها ويسرى عليها التعديل والقرقر على حسب  
ما في القرارات الصادرة كما كان جاري قبل في حق سائر اطيان النوعين

بنو واحد وعشرين

الاعانة التي تقرر أخذها في سنة ٨٧ بمقتضى قرار المجلس المخصوصي يجوز  
خصمها لمن يرغب دفع المقابلة بالقيمة الآتية وهي  
من يدفع المقابلة في السنة الاولى أي سنة ٨٨ تخصم له الاعانة المدفوعة  
جميعها من اصل ما يستحق عليه من المقابلة

من يدفع المقابلة على سنتين تخصم له الاعانة على سنتين كل سنة النصف وهكذا  
من يدفع على ثلاثة سنوات تخصم له كل سنة الثلث

من يدفع المقابلة على أربعة سنوات فأكثر تخصم له الاعانة على أربعة سنوات  
باعتبار كل سنة الربع حيث انه محدد خصمها من الاصل على أربعة سنوات

بند اثنين وعشرين

مادام أن تادية المقابلة هي بالرغبة كما ذكرنا لاجل معلومية المالية بمقادير  
اموال اطيان من يرغبوا دفع المقابلة ووقوفها على كنية مقابلتها ومواعيد  
السداد من طرف أو باب الاطيان ينبغي ان يصير نشر ذلك لكافة النواحي وفي  
كل ناحية يعمل محضر يكون موجودا به مشايخ البلدة وعمه من ارباعها  
وكافة الاهالي ومن يرغب منهم دفع المقابلة يتوضح بجانب اسمه مقدار اطيانه  
والمربوط عليهم او ما تستحقه من المقابلة ومواعيد تاديتها بحسب رغبة كل منهم  
كما سبق التوضيح وبالاتهاء يجري ختم المحضر المذكور من الحاضرين  
ويتقدم للمديرية وهذه المحاضر تعتبر في مقام سندات على أبواب الاطيان عن  
مقادير تادياتهم بحسب المواعيد التي يصير توضيحها من كل منهم وبالاتمام  
تتقدم المحاضر عنها للمالية مع مجموع يتكرر عنها من ديوان كل مديرية  
بحيث لا تتجاوز تلك العملية زيادة عن شهرين من تاريخ صدورها وهذا القرار  
لهم وهكذا في جميع تلك المدة يجعل بالمالية دفاتر أو دفاتر اقيدها من يرغبوا  
لذلك من أبواب الاطيان الذين يكونوا موجودين بالحكومة ويتوضح من  
كل منهم بجانب اسمه مقدار اطيانه وجهات وجودها والمربوط عليها  
وما تستحقه من المقابلة ومواعيد تاديتها فيها وينتهي من كل منهم على ذلك قرين  
اسمه وباتهاء الميعاد وتكامل ورود المحاضر بالمالية يتنظم من واقعهم ومن  
واقع الدفاتر المحكي عنها مجموع عمومي وبعد رؤيته يصدر منها الاعلان  
باجراء التحصيل وعندئذ تسجل القومسيون الاتي عنه القول في بند ٣٩  
فيجري تقديم المجموع المذكور اليه من المالية لاجراء مقتضاه بحسبها  
يتوضح تفصيله في عملية القومسيون المذكور

بند ثالث وعشرين

تقبل الحكومة من يريد من أبواب الاطيان تسديد بعض أو كامل المقابلة  
بيونات من بيونات الخزينة المعبر عنها بيونات مالية ثم وبيونات المالية  
المستخرجة عن سهام القومبانية العززية ثم ورجعات الطاب المحررة من  
المالية وقبول ذلك منهم يكون بالكيفية الموضحة بالبند الاثني

بند رابع وعشرين



من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة مرة واحدة ورفع نصف ما على  
أطيانه من السنة الاولى من الست سنوات وقدم ببعض أو بكامل المقابلة  
بونات من البونات المذكورة ما بين ٢٣ ويكون فيهم بونات تستحق بعد  
سنة ٨٨ التي هي سنة دفع المقابل مرة واحدة أو يكون استحقاق البونات  
في أواخر شهر تلك السنة في حيث يلزم عليه تسديد قسط سنة ٨٨ بونات  
مستحقة الدفع في السنة المذكورة فإذا كانت البونات مستحقة في السنة  
شهور الاول من السنة يتبوا منه عين بعين ولا يستقطع من مبالغهم اسكونت  
ولو كانوا مستحقين في اليوم الآخر من السنة مشهور المذكورة اما اذا كانت  
استحقاقاتهم تحل في مجرى السنة مشهور الثانية من السنة فيجب جوازها عن  
اسكونت السنة مشهور الاول من تلك السنة وما زاد عن ذلك في المدة يستقطع  
عنه اسكونت باعتبار ثمانية وثلاث المائة في السنة اما الخمسة أقساط الباقية  
لتسلاق كامل المقابلة لا مانع من قبول تسديد جميعها أو بعضها بونات  
مستحقة في سنة ٨٩ وما بعدها بشرط أن يستقطع من مبالغها الاسكونت  
سنوي بحساب ثمانية وثلاث المائة في السنة اعتبارا من ابتداء سنة ٨٨  
الخاص في دفع المقابلة

بند خامس وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة في سنتين ويقدم بونات ويوجد  
فيهم بونات تستحق في مدة بعد السنتين المستحق فيهما التسديد في حيث انه من  
اللزوم عليه تسديد النصف الاول في سنة ٨٨ والنصف الثاني في سنة ٨٩  
فيقبل منه في تسديد النصف المستحق في سنة ٨٨ بونات استحقاق سنة ٨٨  
وما يكون منها مستحقا في السنة مشهور الاول من سنة ٨٨ بحسب اليه بمبالغه  
عين بعين ولو كان استحقاقات البونات تحل في اليوم الاخير من السنة مشهور  
الاول اما البونات التي تسكون مستحقة في السنة مشهور الثانية من سنة ٨٨  
فيترك عنها اسكونت السنة مشهور الاول من السنة وما زاد عن ذلك في المدة  
يستقطع عليه اسكونت بحساب المائة - ٨٩ في السنة اما النصف المستحق  
في سنة ٨٩ هذا يقبل تسديد بونات مستحقة في سنة ٨٩ وما بعدها  
ويستقطع من مبالغها الاسكونت من ابتداء سنة ٨٩ لمدة تواريخ استحقاق

دفع البونات بحساب المائة لحو ٨ في السنة وتقام تسديد نصف المقابلة المستحق الدفع في سنة ٨٨ يرفع له على اطمائه قيمة ربع المال في ذات سنة ٨٨ كما انه بتسديد النصف الثاني المستحق سنة ٨٩ في سنتها يرفع له ايضا الربع الثاني في سنة ٨٩

بند سادس وعشرين

من يريد من ارباب الاطيان تسديد المقابلة في مدة ثلاث سنوات فاكثر لحدت سنوات ويقدم بونات ويوجه لمن ضمنها بونات مواعيد استحقاقها متأخرة عن السنين التي يرغب فيها التسديد فرفع المقابلة بمن يريد التسديد في ثلاث سنوات يكون على ثلاث اقساط كل سنة قسط بحق الثالث فالقسط الاول المستحق الدفع في سنة ٨٨ يتقبل فيه بون مستحق في ذات سنة ٨٨ وقبوله يكون بالشروط المبنية في بند ٢٥ وتقام تسديد القسط المذكور يرفع له في سنة ٨٨ قيمة ثلث نصف المربوط على اطمائه اما القسطين المستحقين في سنة ٨٩ وسنة ٩٠ فيقبل فيهما بونات مستحقة في سنة ٨٩ وما بعدها ويستقطع منها الاسكونت بالكيفية الاتية وهي ان البون الذي يتقدم تسديده قسط سنة ٨٩ يخصم عليه الاسكونت من ابتداء سنة ٨٩ لحدها وعامه الدفع بحساب لحو ٨ وبالمثل البون الذي يتقدم تسديده قسط سنة ٩٠ يكون عليه استقطاع الاسكونت من ابتداء سنة ٨٩ بهذا الاعتبار وفي مقابلة ذلك يرفع له في كل سنة ثلث نصف المربوط على اطمائه وهذا عن بدفع في ثلاث سنوات والذين يريدون تأدية المقابلة في أربعة سنوات فيالمثل تكون تأديتها منهم على أربعة اقساط على هذا المنوال والذي يرفع اهم سنوي يكون قيمة ربع النصف المقرر رفعه وهكذا من يريد التسديد في خمسة أو ستة سنوات يصير معاملته في التسديد والرفع قياسا على هذا الحساب

بند سابع وعشرين

من يريد من ارباب الاطيان تسديد المقابلة سواء كان في سنة أو سنتين أو أكثر او تدرى بحال حلت سنوات ويقدم من ضمن تسديدها ربعات طالب باسمه على ديوان المال به فالذي يكون غير محتجب بمواعيد التسديد لا تسدد وتسبل وتخصم والذي بمواعيد تسديدها له فيها احسبها هو مبين في حق البونات بالبنود



السابقة

بند ثامن وعشرين

من يريد من ارباب الاطيان تسديد المقابلة برجع طلب ماله يريغبوا  
تسديدها سواء كانت خالية عن الميعاد او تستحق بميعاد او مواعيد موصحة  
بها وتكون تلك الرجوع ياءه ائشخاص خلاف ارباب الاطيان يجوز قبولها  
مضى كان صاحبها محولها له صاحب الطين بسند مستوفي وما يكون فيها بغية  
ميعاد بقبل عين بعين والتي بميعاد يستقطع الاسكوت من مبالغها حكم  
القاعدة الموصحة قبله في حق البونات المتأخر مواعيد استحقاقها عن  
أوقات التسديد

بند تاسع وعشرين

بعد صدور الاعلانات من ديوان المالية الموضح عنها في بند ٢٢ وورود  
التقديرات من المقابلة تتمتع الحكومة منها كليا عن اخراج بونات خزينة وعن  
اجرا كل عملية مالية تسدعي خسارة فوايد وقومسيونات

بند ثلاثين

لاجل ضبط وربط زمام الايراد والمصرف يتعين على نظار الدواوين ومديرين  
الاقاليم وامورين المالح تقديم موازين سنوية لديوان المالية ببيان  
ايراداتهم ومصروفاتهم عوم وفروع كما هو جاري بمافي ذلك السكك الحديد  
والاشغال العمومية وبعد تقديم تلك الموازين للمالية والنظر فيهم بها وتوضيح  
ملحوظاتهم بتقديمهم للجلسة بحسبة المالية الاتي الايضاح عنه بعده بند  
٣٣ لاجرا اللازم عنهم

بند واحد وثلاثين

ديوان المالية يلزم أنه في آخر كل سنة يحضر جدول مستوفي ببيان كامل  
ايرادات ومصروفات الجهات جهة جهة بالبيان اللازم قلم قلم من مقتضى  
الحسابات والسندات المتقدمة اليه ويقدمه للجلسة بحسبة للمراجعة  
اللازمة بمعرفة عن ذلك كما هو آتى الذكر عنه بعده بند ٣٤

بند اثنين وثلاثين

حيث ان الايرادات والمصروفات مربوطة بالميزانيات ولا يجوز تجديدها

ولا صرف زيادة عن الوارد بالموازن في بحر السنة فإذا اقتضى الحال  
لتعديل نظام الترتيب بذات الجهات أو لزم الحال لتحويل شيء من ترتيبات  
جهة إلى أخرى فيكون اجرا ذلك بالامر العالي  
بند ثلاثة وثلاثين

بترتيب مجلس يسمى مجلس محاسبة المالية ويكون مركب من رئيس ووكيل  
وأربعة أعضاء فالرئيس والوكيل يكون تعيينهم بالامر العالي والاربعة  
أعضاء يصير انتخابهم بحرفة مجلس النواب في كل ثلاث سنوات مرة ويعرض  
عنهم للاعتاب السنوية وبصدور الامر العالي عنهم يتبع الاجراء بحوجه  
بند أربعة وثلاثين

عند ما يتقدم إلى المجلس المذكور من المالية الموازين المختصة بجهات  
الدواوين والمحافظة المذكورة عنهم وبند ٣١ فيجري مراجعتهم به  
وتطبق ما بهم على موازين السنة الماضية وأوامر الربط فإذا ظهر شيء من  
المراجعة مقتضى له تحريات واستكشافات ونحوه على حسب ما يلاحظ  
للمجلس يحججه إلى أن يستوفي الغرض المقصود من المراجعة وبالوقوف على  
صحة ما بالموازين يجري ما هو آت في ذكره بعده في بند ٣٥  
بند خامس وثلاثين

مجلس المحاسبة يلزمه أنه بعد استوفاء ورود الموازين إليه كما ذكر قبله في بند ٣٤  
ومراجعتهما يتحرر عنهم ميزانية مستوفية بالبيان الكافي ويقدمها للمجلس  
الخصوصي وبعد مناظرة ما به والتحرر عما يلزم استوفيا به يتم ترسل من  
الخصوصي لمجلس شورى النواب وبعد مناظرة ما به وصدور القرار منه عليها  
وتنفيذ الامر العالي تتخذ أساسا لحصر الايراد والمصرف والمراجعة منها  
بمجلس المحاسبة ويتحرر بوجهها من المالية لجهات الحكومة بالاجرا بحيث  
انه لا يصير التعدى عن حدود الميزانية بأي جهة مما في صرف زيادة عن المربوط  
بها ولا يصير التثبت في استجداد اعمالا في السنة المربوط مصر وقتها ابتداء  
المحاسبة

بند سادس وثلاثين

حيث انه بموجب بند ٣٥ فكل ديوار أو مصلحة من المصالح والمحافظة



والاقاليم سواء كانت فروع أو عزم ملزم انه لا ينعدي صرف شي زيادة عن  
مقرر ومقتن مصروفاته التي تكون مربوطه بميزانيته لكنه اذا كان بحسب  
مقتضيات الاحوال يحدث أو يتلاحظ لا يما كان من مديري الاقاليم  
ودواوين العموم والمخافطات والمصالح بعض اجراءات واستجدادات  
في اشياء ضرورية ومهمة للمصلحة ويترب على اجرائها صرف مصروفات  
زيادة عن المربوط بالميزانية وان تأخر اجرائها ينشأ من التأخير خلل للمصلحة  
فلهذا يكتب عنها من جهات الداخلية وتظهر بالجلس الخصوصي واذا  
كان المجلس يقدر على ضرورة لزومها ويهمل من الميزانية ان هناك امكان  
اصرف تلك المصروفات من ايرادات الحكومة فيعطى القرار اللازم  
ويصير تنفيذه بالامر العالي اما اذا كان يتضح للجلس تعذر صرف ذلك من  
الايرادات لعدم وجود ما يوازي صرفه فالجلس الخصوصي حين ذلك ينظر  
الطريقة اللازمة لتسديد ذلك المصروف بتوفير شيء من مربوط المصروفات  
ويعطى به القرار منه بما يراه ويعرض للاعتاب السنية وبصدد دور الامر  
العالي عليه يتبع الاجراء بحسبه

#### بند سابع وثلاثين

ديوان المالية يلزمه أن يقدم لجلس المحاسبة في آخر كل سنة دفتر واضح فيه  
ايراد ومصرف كل جهة من جهات الحكومة بالبيان اللازم قلم قلم والجلس  
يجري المراجعة منه على ما في الميزانية الاساسية السالف ذكرها في بند  
٣٥ واذا تبين له اراء حسد المصالح أو الاقاليم أو المخافطات او دواوين العموم  
صرف شي زيادة عن الوارد بالميزانية فيتمخر له من المجلس برد وتخصيل  
ما يكون مصرف زيادة ممن آذن باجره صرفه نقدا حالا بدون قبول أدنى عذر  
ويعطى عنه من المجلس اشعار للمالية لمراجعة اضافته بحساب الجهة التي  
يردها الى المالية

#### بند ثامن وثلاثين

اذا كان بالتصادف يحدث في بعض السنين أمور قدريه أو قهريه كسرق  
أو غرق وما أشبه ذلك مما يوجب عدم استكمال الايراد المربوط في مقابلة  
المصروفات بميزانية المالية ويتحقق ذلك لسعادة ناظر المالية ومجلس المحاسبة

ولا يوجد طريقة لتدارك ذلك من أوجه توفيرات أو من تكثير ايرادات من المبالغ والالتزامات فبعد أن يجري حصر عجز الايراد بعرفة المالية ومجلس المحاسبة يتقدم به جدول للداخلية وبعده رؤيته بالخصوصى بحال المجلس شورى النواب بوقت انعقاده للنظر فيه وما يراه فيما يكون به تسهيل الايراد الذى يساعد على صرف ذلك فى تلك السنة بطريق الاعانة يعطى به القرار اللازم ويعرض للاعتاب وبعده مقتضى الامر الذى يصدر يتبع الاجراء

بند ناسع وثلاثين

يتشكل قومسيون مركب من واحد رئيس من الذوات يعين بالامر العالى واثنين أعضاء تنتخبهم الحكومة ليكون مخصوصا بحصر واستولى نقود المقابلة وأوراق البونات وسندات الطلب وعملية تكون بالطريقة الاتية وهى أن يجعل للقومسيون دفتر مخصوص لقيس ما يرد من المقابلة المذكورة سواء كان من أوراق البونات التى تقدم من أرباب الاطيان للخصم مما عليهم من المقابلة أو من النقود التى تحصل نظير المقابلة المذكورة

بند أربعين

من عملية القومسيون حصر كامل النقود التى تحصل كاذكر فى بند ٣٩ ويجعل لها صندوق مخصوص فى عهدة اثنين أمناء مينوالذلك ويجعل لها دفتر يورده فيه الايراد والصرف والباقي يرمى كالجارى فى يوميات الخزن بالجهات الميرية

بند واحد وأربعين

البونات والسندات التى تقدم للقومسيون على وجه ما يأتى ايضاحه بعده يلزم أن تنظر ابتداء بالمالية ويوضع عليها منها علامة الصحة والاعتماد

بند ثمانى وأربعين

البونات التى يرغبوا من هى فى أيديهم ختمها مما عليهم من المقابلة يتحرر عنها كشف من صاحبها بقدرها ومبالغها والجهات التى يريد التسديد اليها وتقدم مع الكشف المذكور للقومسيون وبه تجرى المحاسبة اللازمة عنها وبعد تنزيل ما يقتضى تنزيله يكتب بيونات كل اسم حافظة بيمان تاريخ كل بون وغمرته وهى مبالغه وميعاده تسديده وما صار تنزيله منه نظير الاسكوت والباقي



وامم المديرية التي سيجرى تسديد ذلك اليها من المقابلة بحسب رغبة صاحب البونات وترسل تلك الحافظة للمالية بعد قيدها بالدفترا الموضع عنه في بند ٣٩ ومن المالية تحرر الافادات اللازمة للمدريات وأما البونات فتحفظ بالصندوق بهـ مدة الاثنين الاثني عشر الذي ذكر عنهم في بند ٤٠ ويؤخذ سند الاستلام باختتامها على ذات قيدهم بالدفترا المذكور عنه في بند ٤٠ السابق ذكره

بند ثالث وأربعين

النقود التي تحصل من المقابلة يصير استعمالها في سداد ديون الحكومة على الوجه الآتي  
أولاً يتمدأ بصرف مبالغ البونات التي يستحق صرفها ويحال من المالية صرف مبالغها على القومسيون ومشتري بونات المالية الجارية في التداول بالاسعار والحالات التي يرى القومسيون موافقة بحسب ظروف الوقت والحال

ثانياً بعد ما يتم الحصول على استجماع كامل البونات المتداولة سواء كان من بونات الخزينة أو العزيزية فكل ما يحصل من نقود المقابلة يجرى استعماله في مشتري سندات من سندات أي استقراض كان من استقراضات الحكومة المصرية يرى القومسيون موافقة البده بجمع سندات مقدمه

بند اربع واربعين

كل ما تحصل من نقود المقابلة وتورد للصندوق يعطى به كشوفه للمالية في كل اسبوع والمالية لها أن تحول على الصندوق دفع مبالغ البونات التي تقدم للصرف في أوقات مستحقات الاستقراض وكل ما صار جمعه من البونات بالصندوق سواء كان من المقدم نظير المقابلة أو من المحول من المالية أو من المشتري يعمل عنه جدول بيانه في كل خمسة عشر يوم ويتم من القومسيون لنظارة المالية وبعد مراجعته يعطى القرار من القومسيون ومن سعادة ناظر المالية بخصوصه وتسديده من الديون ومحو الاوراق والسندات وتقدم مع البونات والسندات للداخلية وعن يد المجلس المخصوص يصير حرق تلك الاوراق ومحوها وجرى درج وعلان

مقادير ذلك بالجزائريات

بند خامس وأربعين

ليس بعدد عن المخطوط من انه في بعض الاحيان يكون مستحقا على المالية  
بونات في أول الشهر وفي وقتها ربحا لا يوجب - انفق في صندوق المقابلة فلا يجوز  
اخراج بونات جديدة على وجه ما توضح في بند ٢٩ وانما في هذه الحالة سعادة  
ناظر المالية يتداوله - سيد البون المستحق بحساب جاري لعدة قريية -  
ووجود النقود في صندوق المقابلة يتسدد بانحدار رأي سعادته مع مجلس  
المحاسبة

الخاتمة

قد توضح بالبنود المأونة قلة الطريقة المنظورة به التخلص وطننا من كامل  
الدين بحالة مستحسنة لا تتخلل باقيا ما عليه من الوركين للخرينة الجلية -  
الشاهانية ولا بنظام ترتيباته ولا بتدبيره مقادير مصر وفاته والخيرات والقوائد  
الجزيلة التي كانت جارية وعائدة منافعها على غير أهلية تقصير فائدتها  
في اصحاب الاطيان خاصة يتمتعون بها أحسن تمتع فيعرضه للمسامح الزكية  
اذا وانق الابرا بموجبه فيبعد صدور الامر الكريم بالاجراء بمقتضاها -  
نشر مكانة المديرين والنواحي لمعلومية الجميع والعمل كافيها هذا الذي  
روى والامر مفوض في يوم الاحد ١١ جمادى الثانية سنة ١١٥



## صورة الامر العالي الصادر للمجلس الخصوصي

بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٨٨ غرة ٢ على قرار المجلس

صادرة منظورنا قرار الخصوصي هذا رقم ٢٩ ج سنة ١٢٨٨ غرة ٢ المشتمل على  
الثلاثة بنود الذي انظر للمجلس لزوم بيانها وعلاوتها على بنود قرار اصلاحات  
مالية البلد وذلك فيما يتعلق بالمقابلة التي يجري دفعها عن اطميان العائلات  
والاطيان المعطية بالغاروقة واطيان المتجهين بتوضيح ما استوجب اجراءه  
في كل نوع منهم وحيث وافق لدينا الحاق وعلاوة الثلاثة بنود المذكورة  
بالقرار المشار اليه فاصدرنا امرنا هذا للاجراعية مقتضا

## صورة قرار المجلس الخصوصي

قد صار المتذكر بالمجلس فيما انظر لزوم بيانها وعلاوتها على بنود قرار اصلاحات  
مالية البلد في مسدلة دفع المقابلة عن الاطميان المميزين انواعها بهذا فاستقر  
الرأى على تدوين هذه الاجراءات لها الحاقا بنود القرار المشار اليه من بعد  
بند ٤٥

بند ٤٦

اطمیان العائلات الجارية زوائجها وتسديد أموالها بمعرفة أكبر العائلة  
فعلى حسب اتفاق العائلة مع الأكبر على كيفية دفع المقابلة بحسب  
مافي البند الرابع يكون القيد في دفتر المحضر من كبير العائلة وبعدم الدفع  
تكتب حجة امتيازات المقابلة عن الاطميان على الشيوخ بمقدار حصة كل  
منهم في صلب الخجة مع بقاء استمرار الادارة بمعرفة أكبر العائلة واجراءات  
قرار شوري القواب الصادر عن اطميان العلاقات

بند ٤٧

الاطيان المعطية بما غاروقه من بعض الاهالى لبعضهم تحت أحكام البند  
الثامن من لائحة الاطيان هذه من يريد دفع المقابلة عنها فيجب ما يتفق عليه  
الراهن والمرتهن في الدفع بصير الاجرا

بند ٤٨

اطيان المتسحين المنزوع عنها انتظار عودة المتسحب لمدة ثلاث سنوات  
اعتبارا من تاريخ تسحبه حسب الامر الكريم وتكون معطية مؤقتا ان  
يوجد من أقاربه بالمال فهذه اذا رغبوا أقاربه المذكورون دفع المقابلة  
عنها فيجب قبول منهم على شرط انه اذا حضر المتسحب في المدة الباقية  
لا تتطاره من ميعاد الثلاث سنوات ويدفع ما يكون دفعه عليه من المقابلة فله  
أن يأخذها والا فتكون الاطيان وامتيازاتها من حقوق أقاربه المذكورين  
وأما ما يكون معطى من هذه الاطيان بالايجار لعدم وجود أقارب للمتسحب  
ورغب المستأجر أن يدفع عليها المقابلة من سنة ٢٨٨ لتكون في حكم  
الاطيان التي تحت يد الاقارب المذكورين عند دفع المقابلة منهم كما ذكر  
في قبل منه ذلك مثلهم واذا لم يحضر المتسحب المعطية اطمانه بالايجار في المدة  
الباقية من ميعاد انتظاره فتكون الاطيان وامتيازاتها من حقوق  
المستأجر الذي يدفع المقابلة واذا كان من ضمن ذلك اطميان مؤجرة ويكون  
زيادة ايجارها بعد المال توازي الى تسديدات المقابلة لمدة ميعادها فيست من  
المقرر بالامر العالى ان زيادة الايجار تكون على ذمة المتسحب اذا حضر  
قبل مضي ميعاد انتظاره فتفضل الاطيان المماثلة لذلك في الايجار لمدة نهاية  
الميعاد المحدد للمتسحب والزيادة عن الايجار تحسب له من مبالغ المقابلة  
ويصير تسديدها باسهمه متى حضر قبل مضي الثلاثة سنوات وأراد تسديد  
المقابلة فاذا لم يحضر في الميعاد المذكور وأراد أحدهم الاهالى ان يأخذها  
لمنفسه ويدفع عنها كمال المقابلة فتعطي له وتسكتب له حجتها بعد دفع  
المقابلة



هذا الذي رؤى وباعراضه للاعتاب الخديوية اذا وافق وصدر عليه الامر  
 العالي بالايجراء يصير الحاق هذه البنود باقرار السابق صدوره من بعد بنـ  
 ٤٥ خمسة وأربعين وتكون الخاتمة المدونة باقرار المشار اليه تتم  
 بعد ذلك كما استقر عليه الرأي

## قرارات واوامر كرام تتعلق بالمقابلة

قرار من المجلس الخصوصي في ٨ محرم سنة ٨٩ من يستد المقابلة ويريد التأشير على تقسيط الاطيان العشورية او تحرير حجة بالاطيان الخراجية يلزم ان يكون بيده تقسيط وحجة عن الاطيان العشورية بثبوت علمكها له او حجة عن الاطيان الخراجية

منشور من المجلس الخصوصي في ر سنة ٨٩ الاطيان الخراجية وموجبة من نظار واقافه الاشخاص بالايجار المسانحة ومرخص لهم بالانشاء والعمارة والتجديد قيم او مقيمة في دفتر التكايف بامام المستأجرين ودفعوا عنها المقابلة تستمر على ما هي عليه من الوقت في مقابلة دفع نصف المربوط

أمر عالي في ١٤ ر سنة ٨٩ على قرار الخصوصي في ١٠ منه اطيان المستبعدات هي بمائله الزيادات الغير معلومة المنصوص عنها بقرار الاصلاحات بند ١٢ فيحدد ميعاد ستة شهور فقط لمن يريد الاخذ منها حسب القرار اعتبارا من تاريخ النشر

منشور من المجلس الخصوصي في ٨ ج سنة ٨٩ اطيان المستبعدات التي بالبناء ولا يعطى منها لمن يطالب الاخذ ولو مع رغبة دفع المقابلة عنها منشور من المجلس الخصوصي رقم ٧ ب سنة ٨٩ اطيان الزيادات المعلومة والغير معلومة لا يتحرر تقاسيط بالعشوري منها وحجب بالخارجي الا اذا كان من اعطيت له يستد كامل المقابلة التي عليها وعلى اطيانها السكائنة بالمدينة المعطى له منها

أمر عالي في ١٠ ص سنة ٩٠ على قرار الخصوصي رقم ١٨ محرم سنة تاريخه يجوز الاعطاء من الاطيان الزيادات الغير معلومة والمستبعدات المثبوتة بالتوازي للعجز زاهم اخذها متى كانوا قد وابدق المقابلة على اطيانهم الاصلية ويتخذ لذلك ميعاد ستة شهور مع اعطاء ميعاد أيضا مثل هذا الارباب الابعاد الواردة التقاسيط وغير مربوط عليها عشوري في قبول طلب من يريد منها مربوطها عليه بدرجة الدون الثاني بشرط ان يحضى ميعاد الستة شهور المذكورة لا يقبل أدنى طلب بهذا الخصوص من أحد بل



تكون الاطيان للميرى

أمر على في ٢٣ سنة ٩٠ يتم دفع الباقي من المقابلة من ابتداء وقت سنة ٩٠ على اثنتي عشرة سنة بأوقات متساوية

قرار من الخصوصى في ٢٤ ص سنة ٩٢ وعالمة أمر على في ٨ سنة تاريخه يجوز لأرباب الاطيان الاواسى الموقوفة دفع المقابلة عنها نظير رفع نصف المربوط عليهم أو عدم إعادة فرزها ولا تعديل درجات مربوطها في المستقبل وزيادة على ذلك يستمر دفع مائة ثلاث الاواسى من القوايض السابق ايقافها مع أطيان الاوسية وصارت من ملحقاتها في الوقف

منشور من المجلس الخصوصى بتاريخ ٨ سنة ٩٢ من تعهد من أرباب الاواسى الغير موقوفة بدفع المقابلة على جملة سنوات بدون تجاوز المدة المحددة للتسديد في تسديد دمه سنوى يستقطع بنسبته من القوايض المرتبة له بالزناجحة حتى انه عند انقضاء التسديد تكون القوايض صادرة عنها باكملها

تم

لائحة ترتيب  
مجالس نقشب  
الزراعة



## صورة الامر الكريم

مجلس خصوصى رتبى دواتلو باشا حضر تلى  
صار منظورا هذه اللائحة التى صدرت من المجلس الخصوصى رقم ١٦ شوال  
سنة ١٢٨٨ عمرة ٣ المشتملة على استحداث ترتيب مجالس تفتيش الزراعة  
بالاقليم بحالة مستديمة وان تكون اجرا آتيا بالسكينة التى صار توضيحها  
باللائحة وحيث وافق لدينا ما رآه المجلس الخصوصى فى ذلك اصدرنا امرنا  
هذا الكم لاعتقاد الاجراء بوجبه فى يوم السبت ١٨ شوال سنة ١٢٨٨

## مقترمة

ان دوام النظر لما فيه زيادة اصلاح الاراضى الزراعية وانجاز عملياتها  
وتحسين المزروعات وزيادة ثمراتها يستلزم الى استجداد مجالس تفتيش  
الزراعة بالاقليم فى هذا العهد وترتيب مديريات بحرى مجالس مديريات  
قبلى ثلاثة وتقرر لهم اجرا آتيا بدائمية بمعرفة مجلس شورى النواب  
تقتضى لانتظام ادارتهم فى مواسم معينة فى السنة اكتفاء بوجوده تفتيش  
مروور على كل مديرية من طرف هذه المجالس وبعدها صارت ادارتهم قاصرة  
على رؤية جداول العمليات التى تقدم اليهم من المهندسين فى مدة معينة  
وكان محول على المديريات تخصيص انصار العمليات والمصاريف وباقي ما يلزم  
وكذلك عمليات تقسيم المياه بحسب اتساع دائرتهم احتياج الى تظيمات  
جديدة والا ن قد نظر بالمجلس الخصوصى ان مجالس تفتيش الزراعة تترتب  
بحالة مستديمة ويكون لها النظر فى جداول العمليات العمومية والمشاركة  
والخصوصية وفى مصروفاتها وتخصيص أنصار العمليات على البلاد وتفتيش  
اجرا آتيا العمليات فى محلات تشغيلها وتكون أعضاء هذه المجالس منتخبة

ومختارة معرفة أهل البلاد من كل مركز واحد بالدور ويكون من  
خصائص هذه المجالس دوام التمسك في تحصيل المزروعات وزيادة ترقيا  
واختاذر وإبط أساسية لخدمة المصالح العامة بعد عمليات الفتح والسد بحسب  
ما تقتضيه مييزات العمليات التي استجدت فيها تزعوقنا طرورا ونحوه ما في  
ومصارف وترتيب أمور من ذوات المهندسين ومعاونين جمعيتهم وهذه  
حصلت المداولة والمذاكرة بالمجالس في تدوين لائحة اجراءات لهذه الاعمال  
واستصواب الاجراء كما بالنود الآتية

### في ترتيب مجالس تفتيش الزراعة

بند ١

يترتب في الاقاليم خمسة مجالس اثنين في بحري وثلاثة في قبلي وتكون مديريات  
كل مجالس ومراكز الاقامة بحسب ما تقر من قبل

بند ٢

يترتب لكل مجالس رئيس ووكيل موظفين والوكيل من المهندسين وأما  
الاعضاء يصيروا انتخابهم سنوي بالدور من معتبرين الاهل بكيفية ان يتطروا الى  
عدد مراكز الاداريات التابعة الى المجالس ويختب من معتبرين أهل  
بلاد كل مركز واحد ويختاروه رؤساء وأعضاء مجالس ادارة مشيخة بلاد  
دائرة المركز ويكون معهم في الانتخاب الاربعة عمد المخصصين الى تحرير  
جدول المركز الآتي الذكر عنهم في بند ٣٣ وتكون مدة دور الاعضاء سنة  
كاملة

بند ٣

انتخاب الاعضاء على موجب بند ٢ يكون بحضور حاضرة المدير أو وكيله  
في المركز في معاد الانتخاب السنوي المقرر اجراءه عن أعضاء مجالس دعاوى  
المركز ويصير استقفا شروط الانتخاب على حسب حدود المدونة في لائحة  
مجالس البلاد والمراكز ومن يمين أعضاء ويكون عليه وظيفة شياخة فهو  
يعين اهاما من ينوب عنه انما يدور

بند ٤



يكون موجود بالمجلس جداول أحدها يشتمل على بيان اطميان بلاد المديريات التابعة اليه ومقدار انفاذ العمليات الموجودة بكل بلد وثاني جدول عن بيان مافي المديريات المذكورة من الترع والقناطر والساقى والمصارف والموش والبرامج الموجودين بها والجهات المنتفعة منها في هيئة خريطة والمثالث ببيان ما يصير تداركه من المهمات على موجب قرارات مجلس تفتيش الزراعة الصادرة منه للمديرية والصادر عنه اذونات الاجراء بتقتضى بند ١٩ لاجل معلومته بسائر تصرفات العمليات

بند ٥

وظائف هذا المجلس النظر في كل ما يلزم من العمليات بسائر انواعها وفي تفتيش اجراءاتها في محلات تشغليها وفي تعيين مواعيد اجراها وما يلزم لها من المهمات وفي تعيين اسماء البلاد التي تخصها العمليات ومقدار ما يخص كل بلد ومراعاة قرب وبعد المسافات على الانفاذ وبيان درجات الانتفاع في المشترك والخصوصى واعلان مواعيد العمل بواسطة المديريات من قبل الشروع في اجراها بايام معلومة بمراعاة تقديم الاهم على المهم ومعرفة بيان المصروفات على موجب بند ١٩ والنظر في جداول المزارعات كل بلد عند ورودها في مواهبها من مجلس ادارة المشيخة على موجب بند ٢٦ من لائحة ترتيب مجالس البلاد وفي جميع ما يلزم لزيادة اصلاح الاراضى وتحسين المزارعات وترقيتها

بند ٦

تقديم بيان العمليات لهذا المجلس يكون من أربعة جهات الاول من الجمعية الهيئية بكل مركز لتحرير الجدول الاثني المذكور عنها في بند ٣٣ والثاني من جمعيات بعض المراكز المشتركة كفي العمل عند اجتماعهم سوية في مجلس تفتيش الزراعة في ميعة ادعة بجمعية الجدول وهذا كرتهم فيما يكون متراعى لبعض المراكز لزوم استجدادهم من العمليات المشتركة فيما بين مركزين أو أكثر وبسبب اشتراكها ما وردت الجدول أو كانت اعطيت عنها ملحوظات واستقر الراى فيما بينهم على اعمالها كافي بند ٨ والمثالث عما يتفرع من تفتيش الهندسة من المسائل العمومية المشتركة بين مديريات

ويؤيدها الى المجلس في الميعاد الذي يحضر فيه جميع ارباب جمعيات المراكز  
الذين حروا الجداول والمدير والاشبهه هندس المديرية كافي بند ٩ والرابع في  
يردله بعد تحرير الجداول من بعض مجالس ادارة مشيخة البلاد بطلب اعمال  
مسقة أو ترعة على موجب بند ٢٧ من ترتيب مجالس المشيخة ومع هذا اذا  
وردت مكاتبة من طرف أحد ارباب الايمان الى المجلس في خصوص أى  
عمالية تكون مشتركة فيما بينه وبين آخر وعزم من أطيان ماسوية ويكون  
حاصل توقف من المعارف الثاني في اعمالها فللمجلس ان يتظر في ذلك ومتى  
ترأى له حصول المنفعة من تلك العمالية فيعطى القرار اللازم بحسب ما يراه  
لاجراها بامارة ما في بند ٢٢ وبند ٢٤

في حدود اجراءات هذه المجالس

بند ٧

عند حرو الجداول من جمعية كل مركز الى مجالس تفتيش الزراعة على  
موجب بند ٣٩ فيتعين معاد يحضر فيه الى المجالس حضرة مفتش الهندسة  
وحضرة المدير والاشبهه هندس ومأمور تقسيم المياه وأرباب جمعيات المراكز  
الذين حروا الجداول ويصير تلاوتهم بحضور الجميع وتؤخذ معلوماتهم  
وملحوظاتهم في دفتر المجلس ويختم على محضر يومها من الجميع

بند ٨

بوجود جمعيات المراكز بالمجلس اذا كان مترافق اليه منهم لزوم استجداد  
علايات مشتركة بين مركزين أو أكثر بسبب اشتراكها ما وردت جداول  
المراكز وعنده وجود ارباب جمعيات المراكز المشتركة كفي تلك العملية  
تذاكر وفيها فيما بينهم واستقر رأيهم على اعمالها فيقبل منهم كفاية جدول  
آخر بها وبعد الختم عليه منهم يتطرق فيه بالجمعية كافي الجداول

بند ٩

يجب على حضرة مفتش الهندسة ان يقدم الى المجلس في يوم الجمعية ما يكون  
منظور له من الاشغال العمومية كافي بند ٦ ويؤخذ عنها القول من ارباب  
جمعيات المراكز في يوم وجودهم بتلك الجمعية حتى تكون جميع العمليات  
معلومة للجميع وصحورة في دفتر محاضر المجلس



بند ١٠

ما ينظر لزومه من المهمات والعمارات لعمليات القسم الاول والقسم الثاني  
الا في بيانها في بند ١٩ تعمل عنهم مقاييسات بعرفة باسمهم سدس المديرية  
وبعد من اجتمعها بعرفة حضره مفقش الهندسة والمصديق على المقاييسات  
من قلم الهندسة بنظارة الداخلية واعادتهم الى مجلس تفتيش الزراعة يصير  
تتبع مقاييسات مهمات وعمارة كل عملية الى القسم المختص بها امام مهمات  
وعمارات الاقسام الثلاثة من القسم الثالث الى الخامس المدون عنهم في  
بند ١٩ حيث انها مختصة باربابها كما يأتي البيان في بند ١٩ فيكون اجراؤها  
واستحضار مهماتها بعرفة العائد عليهم مصاريفها اذا ارادوا توسط مجلس  
تفتيش الزراعة في تخصيص المصاريف فيما بينهم فيجابوا بذلك

بند ١١

اذا ارادوا ارباب عمليات القسم الثالث والرابع والخامس توسط المديرية  
في مشيتى مهمات عملياتهم من باب المساعدة في تداركها فعلى المديرية  
انجاز ما يلزم بطريق التوسط

بند ١٢

تخصيص أنصار العمليات التي من القسم الاول والثاني يصير اجراؤها بعرفة  
مجلس تفتيش الزراعة بكيفية ان ينظر الى ما يلزم أيضا الى عمليات الاقسام  
الثلاثة الباقية ويصير حصر مقادير جميع العمليات المطلوب اجراؤها في  
السنة ومقدار الانفاق الموجودة بالنواحي التي تخصها تلك العمليات ببلد  
على حسب ما يفتضيه بند ١٣ ومواعيد التشغيل وبعد الموازنة بعرفة المجلس  
يتخصص على كل بلد ما يخصها باعتبار أقسام العمل ودرجات الاختصاص  
في مواعيد تعيينها بالمجلس وينتهي في قراراته

بند ١٣

اذا كانت أنصار عمليات القسم الخامس يعود عليهم منفعة أيضا من عملية  
القسم الرابع أو الثالث ثم يكون عليهم دور في عمليات القسم الاول  
أو الثاني على حسب ما يفتضيه بند ١٩ فيتراعى ذلك في حساب دور الانفاق  
عند التخصيص بما تفتضيه درجة المساواة والعدالة حتى لا يضرر

ولا تعطيل الى من يكون مشتركة في دور بعض الاقسام المذكورة ومن يتشكى من طابعه الى العمليات زيادة عن دوره فيقدم شكواه أولا الى مجلس دعاوى البلد على حسب المدون في بند ٣٤ من لائحة ترتيب مجالس البلاد واذا كان لا يكتفي بما يراه مجلس البلد فله ان يرفع شكواه ايضا لمجلس دعاوى المركز

بند ١٤

العمليات التي توجد جسمية على اربابها اقله انفارها او اقدم اقتدارهم على استخراج انفارها بالرغبة فللمجلس تفتيش الزراعة ان يمارس مع ارباب الاطيان التي تخصهم العملية ويجرى تقسيم عملياتهم عليهم على مدد بحسب ما يرى فيه الامكان مادامت منفعتها عائدة عليهم

بند ١٥

اذا كان في اثناء النظر بمجلس تفتيش الزراعة في بيان العمليات ولوازمها يتراءى الى المجلس لزوم المراءى به مع تفتيش عموم الافايم عن شيء منها فللمجلس ان يتخابر مع التفتيش

بند ١٦

باتمام الاجراءات المدونة في البنود السابقة تعطى القرارات من مجلس تفتيش الزراعة على جداول الاقسام الخمسة المبينين في بند ١٩ ويستوفى في قرار كل قسم ما يلزم من البيانات والملاحظات وما يكون منها مختص بالقسم الاول والثاني تعرض قراراته أولا الى المجلس الخصوصي لينظر فيها به بحضور من يلزم من ذوات الهندسة ثم تصير الموازنة على ما تباعه مصروفات عمليات القسمين في ستمائة اعمية درجة الاهمية وينظر لما يمكن المالية صرفه بالنسبة لغيرها وما يقتضيه بند ١٨ وبند ٢٠ وبحسب امكان حالة المالية يعطى القرار من المجلس ويعرض للاعتاب الخديوية وبصدور الامر العالي يتحرر بوجبه للمديرية وللمجلس تفتيش الزراعة وفي حالة عدم امكان المالية اجراء العمليات المذكورة فلا يتخير الحكومة على اجرائها واذا كانت بعض الجهات تريد اعمالها من طرفهم فالحكومة لاتنعه من اعمالها انما اذا كانوا يجددوا ترع ويعمل فيها قناطرا وهو يسات ويربط عليهم اعواند على ما يترتب منها



وعليه من مر اكب وغيره فالعوائد التي تترتب تكون بقدر المصاريف التي  
تلتزم تعميم تلك القفاطر والهويسات وما هيأت الخدمة التي تختص بادارتها  
فقط وتحديد العوائد المذكورة بقدر المصاريف فقط كما ان المذكر هو  
بالنظر لكون تكاليف الاعمار والاشغال المذكورة بما يجتمع من  
طرف الجهات الراغبة في اعمالها بدون تكاليف الحكومة بشئ وتحدد  
وتقدير العوائد يجري بعرفة مجلس تفتيش الزراعة التابع له الجهة التي تعمل  
فيها العمليات بموجب قرار يصدر عنه عن هذا الخصوص ويتقدم الى  
المجلس المذكور للنظر فيه والتصريح لمجلس الزراعة باعقاده انما من  
حيث تلك العمليات يلزم ان اجراها يكون على حسب القرارات الهندسية  
التي تصدر في خصوصها من مجلس تفتيش الزراعة لاجل هذا يلزم ان  
الحكومة تعين مهندس من طرفها بالباشرة العملية في محها على حسب  
القواعد والاصول الهندسية التي يقتضيها العمل طبقا لالتزامات الصادر في  
شأنها سواء كان عملية القنات أو البنايا أو النظر في لياقة المهارات والادوات  
المتعلقة بذلك ونحوه ليكون الاجراء في ذلك موافق ومطابق لاصول الهندسة  
واما ما هيأت المهندسين والخدم التي تعينهم الحكومة لذلك تكون على طرف  
الجهات الجارية بين تلك الاعمال بعرفتهم واما ما يختص بباقي الاقسام الثلاثة  
المدونة عنهم في بند ١٩ فتصدر القرارات عنهم من مجلس تفتيش الزراعة  
الى المديرية بالاجراء

بند ١٧

الرخصة لمجلس تفتيش الزراعة بتنفيذ اجراء اول عمليات الاقسام الثلاثة  
على موجب بند ١٦ يكون فيما يتفق عليه آراء المجلس المذكور مع ارباب  
الهندسة اما ما يحصل فيه اختلاف رأى بين المجلس وبين حضر تفتيش  
الهندسة اذا كان وقوعه في مسألة هندسية فتجلس تفتيش الزراعة الواقع  
فيه ذلك يطلب مأمورين تقسيم المياه وكميل مجالس الزراعة الثاني  
وبحضورهم الى المجالس الواقعة فيه هذا الخلاف بحضور تفتيش الهندسة  
بعمل قورمسيون وينظر فيما وقع فيه الخلاف والذي يستتر عليه رأى  
القورمسيون يصدر عنه قرار المجلس باجراه وأما ما يكون فيه اختلاف رأى

بن مهندس المركز والاربعة عمد المخصصين لتحرير جداول عمليات المركز  
أوفيا بينهم وبين باشمهندس المديرية فقل هذا ينظر فيه بالجمعية التي يحضر  
فيها حضرة مفتش الهندسة المدقون عنها في بند ٧ ويصرف فصل الخلاف بينهم  
ويصدر عنها القرار من المجلس للمديرية بالأجرا

بند ١٨

جميع المصاريف النيلية مثل مهمات تقوية الجسور في زمن النيل أو سد  
مقاطع تحدث في الجسور من فيضان النيل أو إلى سدا انمام ترع أو مهمات  
التلميش والشيم كل ذلك يكون مصاريفه على الميزي ويصير تدارك مهماته  
سنوي بعرفة ديوان المالية على موجب الميزانية السنوية وترسل قبل زيادة  
النيل في نقط يعينها المجلس تفتيش الزراعة على السواحل بالقرب من الترع  
والجسور أما إذا كان في وقت فيضان النيل يلزم تدارك أشياء ضرورية غير  
المندرج بالميزانية مما يهمل في الحفظ من مياه النيل ويظهر انما زيادة عن  
المربوط بالميزانية فيجبر تداركها أيضا بعرفة نظارة المالية ويعرض عنها من  
المالية إلى المجلس الخصوصي للنظر بعرفة المجلس في تسوية ميزانية سنة  
أو ميزانية السنة الآتية تطبيقا لما هو مدون بالبند السادس والثلاثين من  
قرارات اصلاحات المالية انما من حيث نص ذلك البند يقضى على أن  
المستجدات الضرورية يكتب عنها أو لاد اخلية للنظر بالمجلس الخصوصي  
لكن بالنظر بحساسة أهمية مهمات النيل عن خلافها وكونها ضرورية ويلزم  
تداركها في وقتها ولا تقاس بغيرها من المستجدات ففي هذا فقط يكون ناظر  
المالية مرخص بتداركها حالا في وقتها بدون انتظار لكتابة عنه أو لا للمجلس  
وبعد التدارك وصرف ما يلزم صرفه وإرسال تلك المهمات للجهات والنقاط  
اللازمة إليها يكتب من بعد ذلك المجلس الخصوصي للنظر في تسويته كما سلف  
الذكر وتكون حسابات المهمات النيلية المذكورة ومرتبها تحت حدود  
تصدر عموما من المالية إلى المديرية وأما ما يصير تعميمه وإنشاءه من القناطر  
والبراجح يأتي اليان عنه في بند ١٩

بند ١٩

مصاريف سائر العمليات وما يصير تعميمه أو إنشاءه من القناطر والبراجح



تنقسم الى الاقسام الخمسة المبينة في بند ٢٧ وتكون مصروفات كل قسم منها وما يتبعها من ائمان الاطيان التي تعطى قيمتها الاربابها عند ائلافها في العمليات على حسب ما يقتضيه بند ٢٢

القسم الاول عن العمليات التي يكون اتقاعها الى ازيد من مديرية وعمليات البحر وجسور هذه تعد من العمومي تكون مصاريفها على الميري واما انصار عملياتها تكون على مدير ياتما

القسم الثاني عن العمليات التي تكون منفعتهما عامة بالادمديرية واحدة هذه ايضا تعد من العمومي وتكون مصاريفها على الميري واما انصار عملياتها تكون من عموم المديرية العائد لها المنفعة

القسم الثالث عن العمليات المشتركة شعبا بين بلاد في مركزين هذه تعد من المشتركة وتكون مصاريفها وانصار عملياتها على اهلها الذين من المركزين العائد عليهم نفعها بحسب درجة المنفعة

القسم الرابع عن العمليات العائد نفعها على بلاد في مركز واحد هذه تعد ايضا من المشتركة وتكون مصاريفها وانصارها على اهلها الذين من المركز العائد عليهم نفعها بحسب درجة المنفعة

القسم الخامس عن العمليات التي فيا بين بلدين او مختصة ببلد واحدة او ببعض اطيان في بلاد هذه تعد من العمليات الخصوصية مصاريفها وانصارها تكون على اربابها

بند ٢٥

درجات الاختصاص المدونة عن المصروفات في بند ١٨ وبند ١٩ يكون اجراها بحسب الامكان على مقتضى بند ١٦ كما انه اذا استجدت عمليات جسيمة فوق العادة وقرر عندها مجلس نفقش الزراعة فينظر فيها أولا بالمجلس الخصوصي بمائة المستجدات المدونة عن بند ٣٦ من قراوا اصلاحات المالية ومع مراعاة ما في بند ١٦ من الامكان وعدده وما تقر في بند ١٨ يعطى القرار اللازم والذي يتاخر اجراءه من العمليات العمومية اهدم امكان اعماله سواء كان من طرف المالية او اهدم تطلب الجهات اعماله من طرفهم فمراعاة الاهمية يورد ما يلزم من ذلك في ميزانية سنة قابلة عند تقديمها من

مجلس محاسبة المالية الى المجلس الخصوصى ومنه الى مجلس شورى النواب  
وبالمثل ما يختص بآداب الانتفاع من العمليات المشتركة والخصوصية  
فمما يكون اجرا مصر وقاتم بعرفة رباها على حسب امكانهم ودرجات  
انتفاعهم ولزوم كل سنة

بند ٢١

لا يترقب على هذه الاجراآت أدنى مدخل لضرائب مال وعشور الاطيان  
التي يصير دفع المقابلة عنها حيث انها بمثابة كل الامتيازات المصروفة في قرار  
اصلاحات المالية

بند ٢٢

الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة بموجب هذه  
اللائحة تجري مساحتها وتخصص لتأمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٣  
أربعة معتمدين أهل خبرة في كل مدير يضمن معتبرين أهاليها ويكون انتخابهم  
بعرفة رؤساء واعضاء مجالس ادارة المشيخة باطلاع مجلس تفتيش الزراعة  
بحيث يكون التامين بحضور صاحب الطين أو وكيله على حسب قانونه والذي  
يخص العمليات العمومية يضاف على مصر وقاتم بموجب القوار الذي  
يصدر عنهم من المجلس الخصوصى وما يخص العمليات المشتركة يكون على  
العائد عليهم الانتفاع بحسب درجة المنفعة

بند ٢٣

بعد اجراء مساحة الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات وتخصيص أهل  
خبرة لتأمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٢ يتظر لما يكون مدفوع عنه  
مقابلة ويعطى نفسه أو بدله بناء على اصدار من المجلس الخصوصى عن اجرا  
العملية التي تتلاف فيها الاطيان المذكورة وأما الاطيان التي لم يوجد  
مدفوع عنها مقابلة فيجوز فيها مقتضى الاصول المتبعة في شأنها انطبقا لما  
هو منصوص ومدون عن ذلك بلائحة الاطيان

بند ٢٤

مال وعشور الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة  
المبينة أقسامها في بند ١٩ ولأنه يستعمل من الزمام ويرفع من على أربابه



ليكن حيث انه من الايرادات المقررة التي ينظر الى ما يقابلها عند تنزيهه من الزمام ينظر الى ما يكون استجد اضافته على الزمام سواء كان من تعديل ضرائب وفيات الاطيان الغير مدفوع عنها مقابلة أو من استجد اداضافة اطيان بالزمام تكون استصلحت بواسطة العمليات من المستفيدين الخارجة عن الزمام وعن كمية التقاسيم الدوائية فان وجدت الزيادة من هذا وهذا توازى تقريبا الى مال وعشور الاطيان التي صار اطلاقها في العمومي والمشارك كما ذكر فيهما واذا لم يوجد فيها الكفاية فينظر بمجلس النواب الى ما يقابل ذلك من ايرادات مستجدة بحيث لا يترتب على ابرائها في المنافع الداخلية التي يقتضيها النظام أدنى مدخل لضرائب مال وعشور الاطيان التي بصير دفع المقابلة عنها كما في بند ٢١ واما ما يخص بالعمليات الخصوصية فيستمر بحصوله من المستفيدين

بند ٢٥

عند صدور قرارات الاجراء للمديرية على جدول اول العمليات يكون عليها تنفيذها في مواعيدها ويجب أنه من قبل الشروع في العمل بايام كافية يصير اعلان البلاد عن المواعيد على حسب ما يقرر مجلس تفتيش الزراعة لاجل أن الاقرار الذين عليهم الدور في العمليات ينجزوا أشغالهم الشخصية ويستعدوا لاطلاع الى العملية في ميعادها وعلى ما موريه ضريبة المراكز ملاحظة اجراء العمليات العمومية والمشاركة التي تؤمر باجرائها من طرف المديرية في نواحي المركز على حسب القرارات الصادرة عنها كما في البند الثامن من حدود ما موريه بيات ضبطيات المراكز

بند ٢٦

لمجلس تفتيش الزراعة أن يطلب من المديرية في أوقات اجراء العمليات كشف في كل خمسة عشر يوما انتهى منها من الاقسام الخمسة على موجب القرارات قسم قسم عملية عمالية وبيان ما يكون جاري فيه العمل ومواعيده

بند ٢٧

يتقدم من هذا المجلس الى المجلس الخصوصي كشف في كل ثلاثين يوما ببيان ما انتهى من العمليات قسم قسم مديرية مديرية ويتبدون في ذلك الكشف

مقدار أصل العمليات ومواعيدها والباقي والجاري فيه حتى من بعد رؤيته  
بالمجلس يرسل منه الى العمدة السنوية وكذلك في آخر كل سنة يحرر كشف من  
مجلس تفتيش الزراعة بما يكون يتفق من العمليات الصادرة بمقرارات الى  
سنة قابلة ببيان الاسباب والمحذورات لينظر فيه بالمجلس الخصوصي

بند ٢٨

للمجلس أن يعين في أوقات اللزوم بعض الاعضاء لاستكشافات تقتضيها  
العمليات والمزروعات حسب وظائفه

بند ٢٩

اذا علم المجلس ان المديرية جارية أى عملية بغير ما يكون صادر عنها قرار منه  
على مقتضى هذه اللائحة ويتحقق لذلك فله ان يحمرر للمديرية في الحال  
باطالها ويعرض من المجلس الى المجلس الخصوصي عن كيفيةها

بند ٣٠

في أوقات خلو مجلس تفتيش الزراعة من الاشغال تعين أعضاء لمباشرة  
اجراءات العمليات الجارية في المركز كل منهم الى المركز المنتخب منه وعلى  
الرئيس والوكيل المرور على العمليات العمومية في محلات تشغيلها  
وللرئيس أن يجرى عقد المجلس في أوقات اللزوم لامدراكه فيما تقتضيه  
وظائفه

بند ٣١

اذا تعين لرئيس مجلس تفتيش الزراعة واحداً رباب المجلس عند المرور أن  
الانقار الشغلين ببعض العمليات ليس جاري معاملتهم بالرفق وحسن  
الاخلاق من مأمورين العمل سواء كان مأمورهم بجهة المركز او من يكون  
معينها وان تقسيم العملية على الانقار لم يكن بالمساواة وغير ذلك مما يتحقق  
في اجراء مخالفة ففي الحال يكتب الى المديرية بمن شاهد ذلك سواء كان  
الرئيس او الوكيل او احد الاعضاء وعلى المدير أن يتدارك ما يخفى عليه  
فوات الوقت ويحول تحقيق المخالفة على المجلس المحلي ويخطر مجلس تفتيش  
الزراعة

بند ٣٢



دركات الغفر في وقت فيضان مياه النيل يكون ترتيبها بمجالس المراكز بتعداد  
مجالس المشيخة المتعلقة بالادارة وترسل صورة الترتيب لمجالس الزراعة  
والمديرية لمعلوماتهم به وعلى الضبطيات انهم انزعوا على الدركات المذكورة  
وتلاحظ وجود الغفر بهم من عدمه واستقامتها كما يجب

في عملية تحرير الجداول في كل مركز

بند ٣٣

يترتب في كل مركز تحرير جداول العمليات الجمعية الموقفة من كية من  
اربعة عمد من اعيان اهالي بلاد اترية المركز ومن المهندس الموظف بالمركز  
ويكون انتخاب الاربعة عمد بالدروسنوى بعرفة رؤساء وأعضاء مجالس  
مشيخة بلاد المركز المتعلقة بالادارة

بند ٣٤

انتخاب الاربعة عمد على موجب بند ٣٣ يكون بحضور حضرة المدير او وكيله  
بالمركز في معاد الانتخاب السنوى الذي يجرى عن اعضاء مجالس دعاوى  
المركز على حسب حدود الانتخاب المدونة في لائحة ترتيب مجالس البلاد  
والمراكز

بند ٣٥

وظائف هذه الجمعية الموقفة النظر في كل ما يلزم لبلاد المركز من العمليات  
العمومية والمشتتركة والخصوصية وفي تقدير ما يلزمها من الانتفاخ ومخاطبة  
رؤساء مجالس ادارة مشيخة البلاد عما يكون لازم انشاء من العمليات التي  
يعود نفعها عليهم ومعلوماتهم ببيان الموجود في بلاد المركز من مهمات مصلحة  
الري من ابحار واخشاب تكون صرفت وتبقى منها ما يقع اسنة قابله كافي  
بند ٤٠ ويتقدم بيان كل ذلك الى مجلس تفتيش الزراعة التابع اليه  
المديرية وتستمر تلك الجمعية من وقت تحرير الجداول لحد انتهاء نظرها بحضور  
جميعات المراكز امثالها في مجلس تفتيش الزراعة على مقتضى بند ٧

بند ٣٦

في اوقات لزوم تحرير جداول العمليات يصير من ورار باب الجمعية المذكورة  
على اراضي بلاد المركز وما فيهم من الترع والمساقى والقناطر والمصارف

والحوش والجسور والبرايخ وينظروا اللازم لهم من العمليات والتعمير  
مع ما يطلبوا البلاد انشاء من المساق والمصارف والحوش وإذا كانت بعض  
العمليات مشتركة نفعها بين بلاد في مركزين فيختاروا ارباب جهات  
المركزين مع بعض والذي لم يتوفق استوفوا الخبره فيه بين المركزين فحور  
ملحوظاته على الجداول من كل مركز

بند ٣٧

جدول العمليات تنقسم الى خمسة أقسام على البيان الآتي وكل قسم منها  
يتبعه ما فيه من القناطر والجسور والمصارف والمساق والحوش والبرايخ  
الصيدية والانشاء وعمليات التطهير ويكون لكل قسم من ذلك جدول  
مخصوص ويتمين فيه لكل عملية ما يلزم لها من أنصار العمليات وميعاد  
نشغالها على حسب مواقعها بمرعية ما يقتضيه تقسيم العمل على الأنصار فيها  
يكون سهل التطهير وصعب الانشاء أو يكون عمل في ترع صيفيه ويلزم لما  
عليها من المزروعات الصيفية تجديد موانعها في أوقات مخصوصة لا يترتب  
عليها نكحة المياه عن تلك المزروعات في مواسمها

القسم الاول عن الترع الكبيرة الآخذة من البحر وتكون منافعها عائدة  
على ازيد من مديريه وعمليات البحر وجسوره

القسم الثاني عن الترع العائدة منقعهما على مديريه واحدة سواء كانت اقلام  
بعض الترع آخذة من البحر او متفرعة من ترع كبيرة

القسم الثالث عن الترع والمساق العائدة منقعهما على بلاد في بلاد مركزين

القسم الرابع عن الترع والمساق العائدة منقعهما على بلاد في مركز واحد

القسم الخامس عن الترع والمساق العائدة منقعهما على بلدين أو بلد واحدة

بند ٣٨

عمليات الاطيان المعطية على موجب قرار مجلس شوري النواب بمواعيد  
وكانت مستفيدة من جداول العمليات فالاطيان التي يدفع عنها مقابلة من  
هذه على موجب قرار اصلاحيات المالية يصير درج عملياتها في الجداول تبعها

لاقسامها المهيئة في بند ٣٧

بند ٣٩



بالاستوفاء تحرير جداول العمليات على هذا الترتيب يبين فيها أيضاً أمرين  
الاول عن بيان الاطميان التي يصير اتلافها في العمليات المستجدة في كل قسم  
بمقدار مساحتها وأسماء اربابها وبلادها وما عاين امن المال والعشور سنوي  
وما يكون منها دفع عنه المقابلة والثاني عن العمليات التي تكون ببلادها  
قليلة الانتشار وغير مكن اربابها استخراجاً لنتائجها وبعد استوفاء هذه  
الملحوظات يختم على كل جدول من الاربعة عمد والمهندس سوية واذا اختلف  
بعضهم في الرأي فيكتب ملحوظة على الجدول ويصير ارسالهم الى مجلس  
تفتيش الزراعة

بند ٤٠

جدول بيان المهمات الموجودة في بلاد المركز من السابق صرفه في لوازم مصلحة  
العمليات يبين فيها بيان المواقع الموجودة بها المهمات جهة جهة والذي  
ينظر امكان استخراجها من المهمات بعد نزول النيل من الاخشاب والاجرار  
التي يمكن معرفة مقدارها بحساب موازين المكعبات الهندسية وبعد حصر  
مقدارها يصير تقديم بيانها سنوي لمجلس تفتيش الزراعة مع جداول  
العمليات واماماً يختلف من المهمات السابق صرفها في زمن النيل من  
المصاريف التالية فيكون حسابه ومصرجه كافي بند ١٨

في وظائف مأمورية تقسيم المياه

بند ٤١

يترتب لمأمورية تقسيم المياه في مديريات بحري اثنين من ذوات المهندسين  
أحدهما يختص بالقليوبية والشرقية والدقهلية والثاني يختص بالمنوفية  
والغربية والبحيرة وترتب مع كل واحد منهم ثلاثة معاونين وكذا مديريات  
قبلي بحري عمليات التقسيم بمعرفة المحول لهم بدتهم اجرائها ومترتبين بها  
ويكونوا مأمورين بالتقسيم تابعين الى مجالس تفتيش الزراعة التابعين لها  
المديريات الموزعين بها ويعمل للتقسيم جداول على حسب البؤدالاتية  
ويكون تنفيذ احكام الجداول في التقسيم بمعرفة مهندسين الاقسام  
وباشة مهندسين المديريات وتكون وظيفة مأمور التقسيم هي استكشاف  
احوال اجرائها على موجب روابطها والنظر في اجرائها بموجب الروابط

من عدمه وإذا أحد تشكى أو تضرر بالمأمور أو تقسيم من مادة فتح أو سد ترتب  
عليه عدم أخذ حقه في التفتيش فبمفعول المأمور أن ينظر في ذلك وما يمكنه من  
معرفة فيجريبه والذي لم يمكنه فيكتب عنه لمجلس تفتيش الزراعة انما اذا كان  
أحد من مهندسين الاقسام يتأخر عن اجراء ما يأمر به المأمور الموحي اليه  
في هذه المصلحة أو أنه لا ينفذاته لجهات المأمور الموافقة للروابط وان  
المأمور يظهر له حال ضروره واستدساك شافه على الجهات التي تحت ادارته  
حصول مخالفات من أحد المهندسين في اجراء حدود التفتيش ويتراى له  
لزوم رفع المهندس المنسوب لذلك فله الرخصة بان يعرض الكيفية لتفتيش  
عموم الاقليم ويطلب واحد مهندس بدلا عنه وعلى التفتيش تعيين البديل  
وارساله في وقته كما هو مودون عنه في بند ١٠ من لائحة اجراءاته واحالة محاكمة  
المهندس السابق على مجلس دعاوى المركز لتحقيقه بابه بمرعية حدوده  
المدونة في بند ١٦ من اجراءات المجالس المركزية والذي لم يكن من حدوده أن  
يحكم فيه فيقدم القضية بعد التحقيق الى المجلس المحلي وبصدور الحكم اذا لم  
يقنع المهندس المحكوم عليه فله ان يعمل الا بالاول والالزام والضابط التي  
تصدر في ذلك تتقدم الى المجلس الخصوصي كما أنه اذا كان أمورا تقسيم  
يتراى له حصول مخالفة أيضا في ذلك من الباشيهندس ويتطور اقتضار رفعه  
فيما لم يعرض الكيفية لتفتيش عموم الاقليم ويطلب تعيين بدله والتفتيش  
بتعيين البديل ويحول محاكمة السابق على المجلس المحلي ليحققها ويحكم فيها  
حسب حدودهم واذا ما كان الباشيهندس يقنع فيعمل الا بالاول وانها حسب  
الاصول ويكون تقديم مضابط الحكم الى المجلس الخصوصي أيضا وعلى  
أمور التفتيش ان يقدم لمجلس تفتيش الزراعة جدول بما يظرو به ويستكشفه  
حال ضروره على الجهات التي تتبعه ويبين فيه ما يكون تراه في بعض  
المهندسين وما يكون اجراءه بمقتضى هذا البند لئلا يكون له معلومات المجلس  
باجراءاته

بند ٤٢

تقسيم المياه في مواسم المزارع والنباتية والشتوية والصيفية الجارية  
بعميات الفتح والسد في الترع حسب ما تقتضيه ميزانية مياه كل ترعة في كل



موسم بالنسبة لميزانيات الاراضى التى عليها بالطرائق الهندسية لاجل  
المساواة فى الرى بين ارباب الاطيان كانت لها روابط اصلية وبسبب  
استبعاد ماصار انشاؤه من الترع والمساقى والمصارف والقناطر والبرايخ  
لزيادة اصلاح الاراضى واتساع دائرة العمارة وترقى درجات الانتفاع  
صارت موازين التقسيم محتاجة الى وضع اساسات جديدة على مقتضى  
بند ٤٣ فمعرفة مجلس تفتيش الزراعة بصيرعة جمعية من كبة من حضرة  
مفتش الهندسة ومأمور التقسيم وباشة مهندس ومهندسين المديرين التابعة  
اليه ويجزى وواجب ان اسامى لذلك كما فى بند ٤٣ وبصيراعلان صورته لكل  
بلد

بند ٤٣

جدول التقسيم يبين فيه ميزانيات الترع الآخذة من البحر وفروعها ببيان  
درجات ارتفاعات المساحات للرى والموجود عليها من الاراضى وأوقات  
اجراء عمليات الفتح والسد ومراكزها المعينة لكل جهة بمواعيدها وبيان  
الموجود بين مسافات نقاط الفتح والسد من المساقى والبرايخ ويكون بسبب  
فتحهم فى اوقات الدور لا تصل المياه الى الدرجة المرتفعة لاراضى صاحب  
الدور ويان ما تقتضيه الطرائق الهندسية فى التقسيم بكل ترعة وفروع  
ويصير تقدير درجات الرى على تقسيم مستقيم فى كل موسم ببيان النقاط التى  
تعين للفتح والسد فى مواعيد وساعات معلومة وبعد اتفاق الاراء على هذا  
الجدول يصير اتخاذ اساسات تدعى وبصيراعلانه واجراء مقتضاه على  
موجب بند ٤٤

بند ٤٤

عند اجراء العمل بموجب الجدول الاساسى اذا تبين للمورد التقسيم فيما  
بعد لزوم تعديل بعض موازين فى ثانى سنة أو يكون استجد من بعد الجدول  
الاساسى ترع أو مساقى ترع عليها اختلاف بعض ميزانيات فعلى المأمور  
أن يقدم ملحوظاته عنها لمجلس تفتيش الزراعة وبصيرعة جمعية من  
أرباب الهندسة الذين حضروا اعمال الجدول الاساسى وما يستقر عليه  
الرأى يصير اثباته بقرار من المجلس واعلانه للبلاد كما جرى أولاً

بند ٤٥

على الدوام يكون التقسيم بمباشرة المحول لعهدهم اجراء ولا يجوز اعادة اجراء الفتح والسد على ارباب الانتفاع فيما بينهم بدون مباشرة الذين من وظائفهم ذلك ومن يتعدى حدوده من ارباب الاطمان ويتجارى على اجراء فتح أو سد بعرفته على خلاف هذه القاعدة فيحاكم عليها وان نشأ عن اجرائه مضرة لزروعات أحد فيصير تضمينه بقيمة يحكم به مدر من المجلس المحلى

بند ٤٦

من يتشكى من عدم اعطائه حقه في دورة تقسيم المياه فله ان يتشكى الى اولاى ضبطية المركز اولاى امور التقسيم اولاى مجلس تفتيش الزراعة واذا كان مع هذا وهذا لم يتحصل على حقه فله ان يتشكى لتفتيش عموم الاقاليم وبعد أن تجرى الجهة التى يتشكى اها ما يلزم للوقوف على الحقيقة واعطائه المياه اللازمة بحسب دوره يتحول محاكمته من تفتيش لزوم محاكمته على مجلس دعاوى المركز القريب من محل الواقعة وبنهاية التحقيق به يتحول على المجلس المحلى على حسب ما يقتضيه

بند ٤١

هذا الذى روى على ذلك يجرى ترتيب امور من تقسيم المياه ومعاونهم من الاكابر و ترتيب مجالس تفتيش الزراعة على موجب هذه اللائحة بقدر اية اولاد بدوى المتوفية والغربية كما تنتر فى ترتيب مجالس المشيخة وباعراضه للاعتاب النديوية اذا وافق يصعد عليه الامر العالى بالاجراء لاجل النشر والاعلان عموما واتخاذ دستور الاجراء كما اسبق عليه الراى فى ١٦ شوال

سنة ١٢٨٨

تمت



مجلس خصوصي رئيسي دواخلو باشا حضر المرى

صار من منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ١١ ب سنة ٩٠  
غرة ٢٧٢ بماتراى استنساب تهديله وافصاحه في بعض بنود لائحة اجراآت  
مجلس تفتيش الزراعة ومأموريات تقسيم المياه السابق صدره من  
المجلس بتاريخ ١٦ شوال سنة ٨٨ وتوجبنا من الصادر عليها في ١٨  
منه لائحة مناسبات التي ذكرت بهذا القرار حسب الواضح تفصيله به وحيث وافق  
ارادتنا تفتيشه واتخاذ ذيل الى تلك اللائحة فاصدرنا أمرنا هذا بما ذكر  
لاعتقاد الاجراء بمقتضاه في ٢٣ ب سنة ١٢٩٠

الاثنين  
غرة ٧ من الجزيرة

### الاول

ذكر بالبند العاشر من لائحة اجراآت مجلس تفتيش الزراعة ومأموريات  
تقسيم المياه ان ما يتظر لزومه من المهمات والعمارات لعمليات القسم  
الاول والثاني الموضح عنهم في بند ١٩ المعدودين من العمليات العمومية  
من سائر العمليات وما يصير تميزه وانشاء من القطار والبراج فانه بعد أن  
يعمل عنها المقاييسات اللازمة بمعرفة باشا مهندس المديرية ومراجعتهم بمعرفة  
حضرة مفتش الهندسة وتقديمها الى قلم الهندسة بنظارة الداخلية  
وانتصديق عليها منه ترسل الى مجلس تفتيش الزراعة للاجراء فيها كما في  
البند المذكور وحيث هذا كان بناء على أن ديوان الاشغال ما كان في وقتها  
بالهيئة التي هو عليها الآن فصار من المقتضى أنه بعد تحرير تلك المقاييسات  
بمعرفة الباشا مهندس ومراجعتهم بتفتيش الهندسة يصير تقديمها الى ذلك  
الديوان حتى بعد مراجعتهم به يصير اعادتهم الى مجلس تفتيش الزراعة  
للاجراء فيها حسب نص ذلك البند

### الثاني

انه وان كان بالبند السادس عشر من اللائحة ذكر ان بعد اتمام الاجراآت  
المذكورة في بنودها لائحة بمجدول العمليات تصدر القرارات اللازمة من

مجلس تفتيش الزراعة على جداول العمليات العمومية والخصوصية ومنها ما يتعلق بعمليات القسم الاول والثاني ذكر عن اجراء تقديم القرارات المتعلقة بها الى المجلس الخصوصي لينظر فيها بحضور من يلزم من ذوات الهندسة والاجراء فيها حسب نص البند المذكور الا انه بالنظر لوجود ديوان الاشغال الا ان يكون اللازم ان تلك القرارات تقدم اليه وبعد رؤيتها بحضور من يلزم من ذوات الهندسة تتقدم منه للمجلس الخصوصي بافادة ما يراه ليحري ما يقتضى لذلك

## الثالث

ولوانه بالعدد السابع عشر من اللائحة تدون به ما يقتضى أن ما يحصل فيه الخلاف بين مجلس الزراعة وبين مفتش الهندسة من عمليات الثلاثة أقسام التي ليسوا من العمليات العمومية ويكون ذلك الخلاف يتعلق بمسئلة هندسية فالمجلس الذي يقع به ذلك يستحضر مأمورين تقسيم المياه ووكيل مجلس الزراعة الثاني وبحضورهم وحضور ذلك المفتش يعمل قومسيون والذي يستقر عليه رأى القومسيون يصدر عنه قرار مجلس الزراعة باجراء الا انه بالنظر لوجود ديوان الاشغال صار من الموافق أنه بعد تشكيل ذلك القومسيون على الوجه السابق ذكره فالذي يستقر عليه الرأى به يصدر عنه من ذلك المجلس الى ديوان الاشغال للنظر به في أصل المسئلة وموضوعها وبعد فحصه فان أقر على ما رآه القومسيون او تراعى له لزوم محو وانبات فيحسب ما يصير به الرسمى وينتهي عليه الحال يصدر عنه القرار اللازم من مجلس تفتيش الزراعة باتباعه

## الرابع

حيث من مقتضى البند الثالث والثلاثين ان يترتب في كل مركز تحرير جداول العمليات جمعية موقوفة من كبة من أربعة عمد من اعيان أهالى بلاد دائرة المركز ومن المهندس الموظف به فلاجل أن تكون تلك الجداول مستوفية الايضاحات الكافية يجب على ذلك المهندس أنه بوقت تحريرها يستوفى بها ما يلزم استوفاه من البيانات المتعلقة به على حسب ما تقتضيه الاعمال الهندسية



الخامس

انه وان كان ذكر بالبنسبة الحادى والاربعين من اللائحة أنه اذا انما احد  
مهندسين الاقسام عن اجراء ما امر به مأمور تقسيم المياه فيما يتعلق بعملية  
التقسيم او أنه لا يتقاد الى تعليمات ذلك المأمور الموافقة لاروابط او يظهر  
للمأمور حال مروره واستكشافه على الجهات التى تحت ادارته حصول  
مخالفات من أحد المهندسين او بائشهمهندس المديرية فى اجراء حدود  
التقسيم ويتراعى له لزوم رفع المهندس او بائشهمهندس المديرية المنسوب  
لهما ذلك فيعرض الكيفية الى تفتيش عموم الاقاليم ويطلب تعيين البديل  
والتفتيش بعين البديل ويحيل المحاكاة على المجالس التى توضع عنها بذلك البنسبة  
الا انه من حيث موجود الان ديوان الاشغال بالهيئة التى هو عليها فبذلك لا عن  
حصول العرض من ذلك المأمور الى التفتيش ينبغي أن يكون العرض منه الى  
ديوان الاشغال ويطلب منه البديل والديوان المذكور يعين البديل ويحيل  
المحاكاة على المجالس التى ذكرت بذلك البنسبة

السادس

قد ذكر بالبنسبة الثانى والاربعين والثالث والاربعين والرابع والاربعين  
باللائحة انه بجهة مجالس تفتيش الزراعة يصير عقد جمعية من كبة من حضرة  
مفتش الهندسة ومأمور تقسيم المياه وبائشهمهندس ومهندسين المديرية  
التابعة اليه ويحضر واجدول اسامي بتقسيم المياه فى مواسم الزروع  
النباتية والشتوية والصيفية الجارية بعمليات الفتح والسدى والترع حسبما  
تقتضيه ميزانية مياه كل ترعة فى كل موسم بالنسبة لميزانيات الاراضى  
التى عليها باطراف الهندسية لاجل المساواة فى الرى بين ارباب الاطيان  
بالكيفية الواضحة بتلك البنود وبهذا اتفاق الراء على ذلك الجدول  
يتخذ اساسا مستديما يصير اعلانه واجراء مقتضاه واذا تبين فيما بعد لما مور  
التقسيم لزوم تعديل بعض موازين فى ثانى سنة أو يكون استجده بعد ذلك  
الجدول ترع أو مضافا ترتيب عليها اختلاف بعض ميزانيات فيقدم لمحوظاته  
عنها لمجالس تفتيش الزراعة وبه يصير عقد جمعية من حضرة واعمل الجدول  
الاول وما يستقر عليه الرأى يصدر عنه قرار من ذلك المجلس ويعلن للنواحى



كما جرى أولا وحيث ان هذا الجدول عليه قوام انتظام اجراءات التقسيم  
ورى الاراضى فن المقتضى انه بعد تحريره يتقدم الى ديوان الاشغال قبل  
اعلانه للنواحي واذا أقر عليه الديوان المذكور يعاد لذلك المجلس واذا ذاك  
يصير اعلانه للنواحي

## السابع

مع الاقرار على الجدول الموضح عنه بالبند السادس واعلانه للنواحي ترسل  
صورته الى مأمور تقسيم المياه والى تفتيش الهندسة وعلى مأمور التقسيم  
القيام بالاجراء على مقتضاه واذا تراهى ايضا الى حضرة تفتيش الهندسة أن  
المأمور المسمى اليه لم يجرى العمل بوجبه تصير المبادىء من حضرة المفتش  
باجراء ما يكن حصل فيه التأخير ومع هذا فيحور من طرفه الى ديوان الاشغال  
اشعارا بما ظهر اليه وما اجراه ليعلم به ويجرى ما يلزم

## قرار المجلس الخصوصى

حيث ان لائحة اجراءات مجالس تفتيش الزراعة ومأموريات تقسيم المياه  
التي صدرت من المجلس الخصوصى بتاريخ ١٦ ل سنة ٨٨ وتتوجت بالامر  
العالى رقم ١٨ منه قد ذكر في بعض بنودها عن بعض اجراءات هندسية أن  
يكون اجراءها بكميات توضح في تلك البنود وهذا انما هو بالنظر لعدم  
تسكيل ديوان الاشغال العمومية في وقت صدورها ولمناسبة وجوده  
الآن بالهيئة التي هو عليها وكون المواد الهندسية مما يقتضى رؤيتها  
والنظر فيها به اذ هو المرجع اليه والمعول عليه فيها قد اقتضى الحال التعديل  
تلك البنود على حسب ما يلزم بالنسبة لوجود الديوان المذكور ولهاذا قد  
تليت تلك اللائحة بالمجلس والذي تراهى به لزوم تعديله وافصاحه في بنودها  
قد صار ايضا وافصاحه على وجه ما ذكر أعلاه وبعرض ذلك على الاعتاب  
السنية متى صدر الامر العالى باجراه يصير الحاقه ذيل الى تلك اللائحة  
والاجراء على مقتضاهم كما استقر عليه الرأى فى ١١ رجب سنة ١٢٩٠

غرة قرارات دواوين



داخلية ناظرى دولت لوباشا حضر تلى  
صار منظورا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى رقم ٤ ذ سنة ٩٠  
نمرة ٤٥ المشتمل على مقدمة وسبعة وعشرين بند وخاتمة يتضمنوا بيان  
الحدود التى استصوب بالمجلس وضعها لاجراآت المهندسين فيما يتعلق  
بالعمليات خاصة الخافا الى لائحة ترتيب مجالس نقائش الزراعة وحيث وافق  
ارادتنا اتخاذها ذيل الى تلك اللائحة وتبعا لاجراء على مقتضاها فاصدرنا  
أمرنا لكم بذلك لاعتماد الاجراء بمقتضاه ١٨ الخطة سنة ١٢٩٠  
نمرة ٦٠ المجلس

من عابدين

وزدنى ٢٠ منه

شهاب

٢٨

مقدمة

بما أن اللائحة التى صدرت قبل الآن فى شأن ترتيب مجالس نقائش  
الزراعة تدون فيها ما لزم عن العمليات التى تلزم بانواعها ولم يوضع بها حدود  
لاجراآت الهندسة فى هذا الخصوص مع أن العمليات المحكى عنها فى الحقيقة  
مرتبة ومنوعة بالهندسين وهم المصنوع والمداين على التعريف عنها  
والتميز على الطرق والوسائط التى تلزم لها فلهذه الاسباب صار التذكير  
بالمجلس الخصوصى وتراعى به ضرورة اعمال حدود لاجراآت المهندسين فيما  
يتعلق بالعمليات خاصة الخافا باللائحة المحكى عنها لاجراء على موجبها وبنشاء  
عابه قد علمت هذه الحدود المشتملة على بند كالاتى بيانه ادناه

## البند الاول

مهندس كل من كان يلزمه ان يكون على علم بدار البلاد التي في مركزه  
واهتمامه وزمامها بلاد بلد وتعدادها وبيان من زروعها وفي الجملة يرسل له  
خريطة من قلم الاشغال واضحة اليمين تشتمل على تفصيلات البلاد وما فيها من  
الحيضان والقبائل والترع والمساقى والجسور ونحو ذلك مما يلزم للمراجعة  
عليها عند لزوم

## البند الثاني

يجب على مهندس المركز انه بمجرد نزول مياه النيل يمر على سائر بلاد المركز مع  
ارباب الجمعية المنصوص عنها في البند الثالث والثلاثين من لائحة مجالس  
تفتيش الزراعة بما فيها من الابعاد والحقا لك وغيره ويستكشف ما فيها من  
الترع والجسور ويعاين الطمى الحاصل بالترع والمساقى ويشاهد القطوع  
والاضحية لالات الحادثة بالجسور وكل ما رآه لازم وضروري بالنسبة  
للمنفعة العامة وصالح شؤون كل بلد سواء كان مما يتعلق بالعمليات النيلية  
او بالعمليات الصيفية عومية كانت او خصوصية او مشترك يدرجه في جدول  
العمليات بالبيانات اللازمة من اطوال وارتفاعات ومكعبات ونحوه حسب  
أصول الهندسة بالملاحظة لعدم قدرج مكعبات زيادة عن اللزوم ولا اسبقه  
مكعبات يكون لها لزوم كما أنه يدرج ما يترامى لزوم اعماله او ترصيه من قناطر  
او براج ونحو ذلك من الاعمار المتعلقة بالرى والصرف والحاصل انه  
لا يدع شيئا مما يكون هناك ضرورة لاعماله الا وعليه درجه واثباته بالجدول  
مع الملاحظة لموضيح البيانات المنصوص عنها ببند ٣٩ من لائحة مجالس  
تفتيش الزراعة عن الاطميان التي يصير اتفاقها في العمليات المستحقة  
وما عليها من المال والعشور وما دفع عنه المقابلة ونحو ذلك مما هو واضح  
بالبند المذكور

## البند الثالث

بما ان تحرير الجدول هو باتحاد المهندس مع ارباب الجمعية كما ذكر بالبند قبله  
فاذا كان المهندس يرى شي ضروري ويريد درجهه لكن ارباب الجمعية  
لم تساعده على ذلك فله ان يشتمه بالجدول بالتأشير اللازم عن التعارض الواقع



فيه حتى انه بتقديم الجدول لمجالس تفتيش الزراعة بوقتها يتظر بالمجالس  
المذكور والذي يستقر عليه الحال يجري مجراه

#### البند الرابع

يجب على مهندس المركز انه عند تحرير جدول العمليات اللازمة الى بلاد  
مركزه كما ذكر في البند السابق بين قيمه ما يترأى له امكان اعماله من الاشغال  
في بحر السنة الحالية وما يهذرا جراؤه في بحر السنة المذكورة وبقضاء الحال  
لتأخيرها للعام القابل كما ان الممكن اجراؤه في السنة الحالية يبينه على درجات  
ونغم مسائله بتقديم الالهم عن المهم ام يكون واضح ومعلوم عند تلاوة الجدول  
بمجالس تفتيش الزراعة وعند طلوع أنظار العمالية يتبدوا أولا في تشغيل  
عمليات الدرجة الاولى بحسب اهميتها وبنهوها يشتهغلوا في عملية الدرجة  
الثانية وهكذا بالدور والتسلسل

#### البند الخامس

يجب على مهندس المركز انه عند تحرير الجدول واستوفاه يقدمه أولا الى  
باشه مهندس المديرية لكسب اطلاعه عليه قبل تقديمه من الجمعية الى مجالس  
تفتيش الزراعة حتى اذا بدأ بالباشه مهندس ملحوظات فيه بحسب معلوماته  
الهندسية يراجع مهندس المركز فيها حسب ما يلزم والذي ينتهي عليه الحال  
يجري تأشيرته بالجدول ويتقدم من طرفه لمجالس تفتيش الزراعة للنظر فيه  
بالمجالس في الميعاد الذي يحدد لذلك كما هو مذكور في بند ٧ من لأشعة المجالس  
المذكورة

#### البند السادس

مهندس المركز عند هروره مع أرباب الجمعية لعمالية الأعمال اللازمة الى  
بلادهم مركزه واعمال جدولها يلزمه استكشاف المهمات الموجودة بالبلاد من  
السابق صرفه في لوازم مصلحة العمليات كما هو مذكور في بند ٤٠ من لأشعة  
مجالس تفتيش الزراعة ومعرفة الممكن استخراجها منها وموافقة لعمليات  
السنة الحالية بمقاديره ويعمل جدول بالبيان بتوضيح الجهات والواقع  
الوجودية تلك المهمات ويقدمه مع جدول العمليات الى باشه مهندس  
المديرية لاله لومية بمافيها والملاحظة لذلك عند عمل المقاييس التي تلزم

العملية السنة الحالية وتتبع مهمات كل عملية الى قسمها المخصص به وارسل صورة الجداول لمجلس تفتيش الزراعة لمعيته بذلك واما ما يخاف من المهمات السابق صرفها في زمن النيل مما يتعلق بالمصاريف النامية فهذا يكون حسابه ومراجعته كما في بند ١٨ من لائحة المجالس المحكي عنهم

#### البند السابع

جدول العمليات على سائر أنواعها مع ما يقتضى عمله من المقاييسات والرسومات بما أن هذا وهذا يلزم المبادرة في عمله ونموه باوقات معينة ومحددة لا لحاق على اجراء تشغيل العمليات والعمارات في اوقات مواسمها بدون تأخير من وقت الى آخر فقد تخصص وتحدد مدة عنايتهم شهرين من كل سنة لهم والجداول والمقاييسات والرسومات وما يلزم لها وفي بحر شهر كيمك ينتهى نظريتهم بمجالس تفتيش الزراعة واجراء المقتضى نحوهم على حسب الحدود المبنية باللوائح والقرارات الصادرة عن هذا الخصوص ومن ابتداء شهر طوبه يجرى المباشرة اليه في التشغيل وهذا عدد اعمارة القناطر الخجلة التي لا يتيسر دقة الكشف عنها الا في أوان التجارب ولو اسطة كونها مغمورة بالمياه

#### البند الثامن

انه عند التصريح من مجالس تفتيش الزراعة باجراء العمليات اللازمة وطولوع الانقار والمباشرة بالاجراء يجب على مهندس المركز استمرار وجوده في محلات العمل واعطاء التعليمات والتعريفات المقتضية للتشغيل على وجهها وملاحظة اجراء الاعمال على حسب قواعدها وأصولها الهندسية بقطع النظر عن ترك شئ منها بدون اعمال وبقطع النظر أيضا عن ترك العمل واقامته بجهة أخرى

#### البند التاسع

مهندس المركز اذا نظره حصول تأخير في اخراج الانقار اللازمة للتشغيل أو عدم استكمالهم على واقع أصل التخصص فلا يرتكن على ان هذا خارج عن وظيفته وعن حدوده بل يلزمه حالا اخبار مأمور ضبطية المركز بطالب استكمال الانقار واذا ما كان يحصل اسعاف من المأمور في ذلك فيجب على



المهندس اخبار باشه مهندس المديرية يجري المكاتبه منه الى مدير تلك الجهة  
بما يلزم عن هذا الخصوص لتأكيده من طرفه باستكمال طلوع الانفار ونجاز  
العمل

### البند العاشر

مهندس المركز يجب عليه مباشرة عمارات الري التي في مركزه حسب  
القرارات والاوامر التي تصدر عنها والملاحظة والدقة في اجراء المباني على  
حسب رسوماتها واولاها الهندسية بحالة المتانة والتوطين واذا تراءى  
له حصول تأخير في تواردها من جهة او اسبب لال الانفار المختصة لها فعليه  
استعمال الطلب من جهات اللزوم بحسب ما يترأى بالانواع التي تتأخر سواء  
كانت انفار او مهمات حتى لا يحصل عطل في العمل

### البند الحادي عشر

باشه مهندس المديرية يجب عليه أن يلاحظ فوق مهندسين المراكز كافة ما يلزم  
لكل مركز من عمليات التطهير وتقوية الجسور واعمال ما يقتضي من  
الترع والساقى النيلية والصيفية سواء كانت عمومية او خصوصية او مشتركة  
بحسب مساهلات الري والصرف عن عموم كل بلد ويباشر حركات  
مهندسين المراكز ويقتصد اعمالهم ويكون على علم بزمان مديريته وتعداد  
انفارها وبيان من درعاتها

### البند الثاني عشر

باشه مهندس المديرية يلزمه أيضا انه في وقت طلوع الانفار للعمليات يعرف على  
محلات الاعمال ويلاحظ حركات سيرها ويقتصد بها بدون أن يترك في ذلك  
على مهمة مهندس المركز ويجري ما يلزم عليه سير العمل على مقتضى الاوضاع  
الهندسية واجراؤه واتمامه في المواعيد المحددة له واذا تراءى له قصور  
او احوال من مهندس المركز في توقيته عمل وظيفته فيكتب عنه الى مفتش  
الهندسة لينظر في دعوته ومن طرفه يكتب لقلم الاشغال حتى اذا تراءى انه  
يستحق المماكة فيجوز تحويل محكمته بواسطة الداخلية على أحد المجالس  
حسب القانون واما اذا تراءى للباشه مهندس ان التأخير ناشئ عن عدم  
استكمال الانفار حسب التخصيص او تبالغ لذلك من مهندسين المراكز يجب

عليه في الحال أن يكتب المدير بالتأكيده باستكمالهم على حسب أصل  
التخصيص وإذا تأخر المدير وما حصل له منه اسعاف في مكاتب مجلس تفتيش  
الزراعة التابع اليه حتى أن المجلس يؤكده على المدير بما يلزم عن ذلك وإذا  
اقضى الحال يكتب من المجلس انظاره الداخلية لتجري اللازم مع المدير نظير  
التأخير

## المند الثالث عشر

باشمهندس كل مديرية يلزم أن يرسل له من قلم الاشغال العمومية ما يلزم من  
العدد والالات الهندسية المتعلقة بعمل الموازين واخذ الارتماعات  
والانحدارات ونحوه لاستعمالها في أوقات مرور مهندسين المراكز لأعمال  
جداول العمليات وفي وقت اللزوم ايضا لاجل ضبط مقادير الكميات  
العمليات التي تلزم لكل جهة بوجه الدقة حتى بذلك تكون مقادير الكميات  
التي تدور بالجدول على وجه حقيق

## المند الرابع عشر

باشمهندس كل مديرية يلزم أن يرسل له خريطة من قلم الاشغال العمومية  
تحتوى تفاصيل بلاد مراكز المديرية وترعها ومساقها وجسورها وما فيها من  
قناطر وبرابنج ونحوه لحفظها عنده والمراجعة عليهم عند الاقتضاء واللزوم  
كما انه يرسل من قلم الاشغال ثلاثة خريطات مثلها عن كل مديرية اقدم الى  
مجلس تفتيش الزراعة والثانية الى المديرية والثالثة الى ضبطية مركز عموم  
المديرية لحفظهم بالجهات المذكورة والمراجعة عليهم عند اللزوم

## المند الخامس عشر

باشمهندس المديرية إذا كان يقضى الحال لانشاء اعمال قناطر جسمية  
في مديريةه ويتراعى له انه يلزم لها واحد مهندس مخصوص يباشر حركة  
عملية في محلها ولا يكتب في ذلك باحالتها لخدمة مهندسين المراكز فعليه ان يطلب  
بواسطة مفتش الهندسة من قلم الاشغال العمومية واحد مهندس موقفا  
لباشرة هذا العمل في محله ونحوه واتمامه بعودته بالثاني

## المند السادس عشر

باشمهندس المديرية يلزمه اعطاء التعريفات والبيانات الكافية الى المديرية



التابع اليها عن المهمات التي تلزم له مارات مصلحة الري بمديرية حسب  
القرارات والاوامر التي تصدر عنها والمقتضيات التي تدعو اليها الاجل  
تداركها وجليها على حسب الطلب ومثال ذلك نصف الاجار بانواعها يلزمه  
أن يوضح مقاساتها من أطوال واسماء ونحوه والاخشاب كذلك بيديان  
أصنافها واشكالها ومقاساتها وهكذا نصف الطوب الذي يلزم ضربه  
وتشغيله بالبلد يلزمه انه يعطى مقاساته ويعترف عن نوع الطينة التي يوافق  
تشغيله له من بالبلد ومقدار الخلط الذي يلزم للتشغيل فيل بحسب المقننات  
الكافية للصناعة والحريق وجودة المشغول كما أنه في أشياء تشغيل نصف  
الطوب المحكي عنه بالبلد يلزم انه يتحول على أحد مهندسين المراكز لاطلة  
ضربه وتشغيله في محلته حتى انه عند الشروع في العمل تكون تلك المهمات  
موجودة على حسب طلبه ولم يوجد فيها شيء يخالف لاصل الطلب

## البند السابع عشر

باشمهندس المديرية يلزمه عند الشروع في تشغيل عمارات الري يكشف  
ويعاين مهماتها الذي طلبها وعرف عنها المديرية كالمذكور بالبند قبله ومتى  
كانت مقومة وموافقة لاصل الطلب فيبادر بالتشغيل ويعطى التعليمات  
والمواصفات اللازمة الى المهندسين المتعلقين بمباشرة العملية ومع هذا فإنه  
ينبغي له يقظة التشغيل وحر كاته في وقت الامكان واذا تراهى او تباع له عدم  
استعاف حال ادارة العملية من تأخير انقار التشغيل او تأخير في حضور شيء  
من المهمات فيخطب مأمور ضبطية المركز أو المدير بالانسحاب حتى لا يتأخر  
عطل في الاشغال

## البند الثامن عشر

باشمهندس المديرية عند اجراء الكشف على مهمات عمارات الري كما ذكر  
بالبند السابق اذا تراهى له ان فيها بعض أشياء غير موافقة لاصل الطلب أو فيها  
شيء لا يتفق للتشغيل فاذا كان التدارك والتشغيل حاصل على مقتضى  
تعريفاته وطلباته الأصلية فيكون هو المدان بها والمسؤول عنها اما اذا كان  
حاصل اختلاف عن طلباته وتعريفاته فتسكون المديرية مسئولة ومدانة عما  
ينسب اليها تدارك بخلاف الطلب ومن ضمن ذلك نصف الطوب اذا ظهر بعد



تشغيله عدم موافقته للاشغال من جهة الصناعة أو المقاسات والحريق  
فيكون ملزوم ومسؤول من الهندس المتحول عليه ملاحظة تشغيله في محله  
كالمذكور في البند السادس عشر

## البند التاسع عشر

باشمهندسين المديريات عيان مأمورياتهم وأشغالهم مهمة ووقية ومن ضمن  
ذلك أعمال الرسومات والمقاسات الابتدائية التي تلزم إعمالها من مصلحة  
الري فلاجل الاسعاف يقتضي ان يتعين ويرفق مع كل باشمهندس مديريه  
واحد مهندس رسام خلاف المعاين الموجود معه حتى انه عند الاقتضا  
لاعمال قناطر وبراج ونحوه من عمارات الري يجري أعمال رسوماتها  
ومقاساتها الابتدائية بعرفة الباشمهندسين المحكي عنهم وبانعامها تقدم  
من طرفهم الى تفتيش الهندسة لراجعتها ومن هناك تقدم الى قلم الاشغال  
العمومية حتى بعد النظر فيها والتصديق عليها يجري ارسالها الى مجلس  
تفتيش الزراعة لتتبع مقايسته ورسم عمارته كل عبارة الى القسم المختص  
بها كما هو المذكور في بند ١٠ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة

## البند العشرين

مفتشين الهندسة من وظائفهم افتقاد كل ما يندرج في الاجراءات  
المختصة بوظائف مهندسين المراكز وباشمهندسين المديريات مع افتقارهم  
ايضا احوال المذكورين وشيئهم والتفتيش على العمليات الجسمية والمهمة  
والملاحظة الى العمليات التي تلزم الى الترع العمومية ودوام المرور على  
البلاد واختيار احوال الري والزراعة بها ووقوفهم على كليات وجرتبات  
الاجراءات الهندسية بالمديريات التي تحت تفتيشهم والملاحظة لعمارات  
مصلحة الري والكشف عليهم او معاينة مهماتهم واشغالها وهكذا من سائر  
ما يلزم لذلك وكل ما يرونه بحسب صالح المصلحة يقدمونه الى مجلس تفتيش  
الزراعة للنظر فيه بوقت الجمعية المذكورة عنها بالبند التاسع من لائحة المجالس  
المذكورة كما انه يرسل لكل منهم خريطة من قلم الاشغال العمومية تشمل على  
هيئته وبيان المديريات التي تحت تفتيشه بالكيفية المتصوص عنها بالبنود  
السابقة



## البند الحادى والعشرين

ما موزن تقسيم المياه يجب عليهم اجرا التقسيم لكل جهة بوجه العدالة والحفاية بحسب ما يلزم اليها بالنسبة لكفاية رى وسقية أراضيها ووزن ارضها شتوية كانت أو صيفية على حسب الجدول الاساسى الموضح فى بند ٤٢ وبند ٤٣ من لائحة محاسن تقايش الزراعة عن اعماله للتقسيم على مقتضاة مع المراجعة لما ذكر عن هذا الخصوص بالبند السادس من ذيل لائحة محاسن تقايش الزراعة الصادر عليه الامر للعجس الخصوصى فى ٢٣ رجب سنة ٩٠ نحو تقديم هذا الجدول لفل الاشغال ومن بعد الاقرار عليه يجرى اعلانه للنواحى لمعلوماتهم به وحيث ان هذه المأمورية مهمة وعليها مدار كلى وأربابهم مسؤولين عن كلياتها ووزناتها فيلزمهم المراجعة لها بالدقة واعطاء كل جهة راحتها من جهة المياه كفاية من روعاتها بوجه العدالة حسب المقرر بالجدول الاساسية المحكى عنها وعدم غدر جهة ورواج الاخرى لما فى ذلك من النفع العام

## البند الثانى والعشرين

الخرائط التى تدون بالبنود المقدمة عن ارسالها من قلم الاشغال العمومية الى مهندسين المراكز والباشه مهندسين والمديرىات ومحاسن تقايش الزراعة وضبطها بطيات المراكز بالبيانات السالف توضيحها حيث انه لا يغير اعمالها الا بعد اكمال خريطة مساحة عمومية تحتوى التفصيلات والبيانات اللازمة عن كل جهة كما أن تحرير جداول العمليات بالدقة والضبط على حسب ما ذكر بالبنود المتعلقة بها يلزم له اعمال موازين بجميع المحلات المحتاجة لذلك وهذا يلزم لاعماله وقت تمتد فلاجل عدم التأخير من الآن فى الاجراءات المتعلقة بهذه اللائحة انتظارا انه وخريطة المساحة واعمال الموازين المحكى عنها لا بأس من انه بعرفة قلم الاشغال يرسل لكل جهة من ذلك رسم يجرى استخراجها من الخريطة السابق اعمالها بعرفة محمود بك القاسمى للمراجعة عليه موقعا على قدر الامكان حتى ينهى اعمال خريطة المساحة السالف ذكرها وهكذا الموازين يكتفى الحال الآن فى الاشغال التى تتعلق بها بواسطة ايجاد الآلات والعدد الهندسية الكافية بطرف باشه مهندسين



المدير يات لاستعمالها في تقدير المكعبات ونحو ذلك حسب أصول الهندسة

### المبدأ الثالث والعشرين

المهندسين المتقدم ذكرهم فانه على اختلاف درجاتهم ووظائفهم مسؤولين  
ومدانين بمصلحة الهندسة بالبلاد كل منهم بحسب درجته كما توضيح هذا ومع  
قيام كل منهم بتوفيقه وظيفته كالواجب عليه في الطبيعة لا يمكن هذا باعث  
ولاموجب لاقدام الاهالي او المزارعين او ارباب الابعاديات والجنات  
بالشكوى من عدم انتظام رى اطيانهم او مصارفها او احتياجهم لاساقى  
او بسور وغيره من مستلزمات الرى والزراعة فاذا بدا لاحد من هؤلاء  
شكوى من هذا القبيل وينسب مصلحة الهندسة للصورة في عدم الملاحظة  
اشئ من ذلك وعدم درجه بالجدول او انه نسب مأمور تقسيم المياه لحرمان  
أطيانه وزراعته مما يلزم له من الرى والسقية خلافا للجدول الاساسي  
المعمول عن التقسيم كما ذكر بالمبدأ الحادى والعشرين فبوقتها يقدم  
شكواه الى نظارة الجهادية حتى ان من طرفها يتعين واحد معتمد من كبار  
المهندسين بالشغال او الجهادية لتحقيق الشكوى في محل الواقعة فاذا ثبت  
وتحقق حصول تأخير او قصور من أى ما كان من خدمة الهندسة او  
مأمورين التقسيم المحكى عنهم في اجرائى ضرورى مما يـمـكن داخل  
حدودهم فبوقتها يكتب من نظارة الجهادية الى الداخلية حتى انه بواسطتها  
يتحول على أحد المجالس محكمة من يتضح مسؤوليته من المذكورين كلا  
بحسب درجته

### المبدأ الرابع والعشرين

انه مع ما ذكر اعلاه ينبغي انه عند الاقتضاء يتعين من نظارة الجهادية كم نفس  
من كبار المهندسين ان كان حوب الموجودين بالجهدانية ويرسلوا بصفة  
بحرنا لخدمة الامر وعلى البلاد بمافهم من الابعاد والجنات وبقية قد وحرمة  
سير العمليات في اوقاتها ويتظروا في حالة استقامة الرى والصرف بالبلاد  
وتيسر وجود المياه الصفى الكافية لزراعة وسقية المزارع التى تناسب  
كل بلد بانواعها ويستهكسوا احوال المهندسين وسر كاشهم واذا بداهم  
شئ فيلزمهم مراجعة المهندسين فيه او مراجعة مأمورين التقسيم او غيرهم



وكل ما يترأى له -م حالة المرور يمرر واعنه التقارير اللازمة ويحضرهم  
يقدموها لقم الاشغال العمومية للنظر فيه حتى اذا تراءى هناك قصور  
او تمهاون من أى طرف كان فيكتب عنه للدخالية لتجرب فيه ما هو آتى توضيحه  
بالبنء الخامس والعشرين

#### البنء الخامس والعشرين

الكشوفات المقررة تقديمها من مجالس تقايش الزراعة بمواعيد معلومة  
ببيان العمليات وما انتهى منها والباقي حسب المدون بالبنء السابع والعشرين  
من لائحة المجالس المذكورة هذه يكون تقديمها الى قلم الاشغال العمومية  
لينظر فيها واذا كان يترأى فيها أو يظهر من تقارير الجرنالية السالف  
التوضيح عنهم بالبنء قبله حصول قصور من مهندسين المرأكر أو الباشمهندسين  
او مقيمين الهندسة أو غيرهم فيكل ما يترأى لقم الاشغال يكتب عنه الى  
الدخالية حتى انه من طرفها يتحول على المجلس المحلى الذى من خصائصه  
النظر فيما ذكر لها كة المسؤولين فيه على حسب القانون

#### البنء السادس والعشرين

كمان كل مهندس من كروباشمهندس مديرية ومفتش هندسة مسؤول  
ومكلف بالاجراآت الهندسية المتعلقة بالجهات التى تحت ادارته كما تدون  
قبله والذى يحصل منه قصور في وظيفة سيحيا كم ويجازى على قصوره طبق  
القانون في مقابلة ذلك اذا كان أحد مهندسين المرأكر يجتهد في اجراء  
الطرق والوساطة الهندسية التى يترتب عليها تقدم بلاد مر كره ونحو من روعاتها  
عن باقى بلاد المرأكر الاخرى من المرأكر المعاملة بالمديرية المتابع اليها  
فاذا ذلك يكون مستحق للاستئذان من الاعتاب السنية عن امتياز بين اقرانه  
باصعاده درجة ورتبة عن رتبته التى هو بم او على هذا القياس أيضا يعامل  
باشمهندس المديرية التى تمتاز بمديرية عنه عن مثله من المديريات والمائل  
مفتشين الهندسة التى تمتاز بالمديريات التابعة تقيس أحدهم عما يمثله من  
المديريات التابعة تقيس خلافه

#### الخاتمة

هذا الذى تراءى الآن بالمجلس المصوى فى حدود المهندسين كالشمس وروح

بياناً بالسنة وعشرين بنداً الموضحين بهذا وبعرضه للاعتاب السنية وصمدور  
 الأمر العالي بإجراه فاذا لم يجز نشره وإعلانه بواسطة نظارة الداخلية  
 لسان الجهات ويتخذ ذيل إلى لا تحية إجراء آت مجالس تفتيش الزراعة  
 للمراجعة عليه والأجواب عليه ٤ ذ سنة ٩٠

غرة قرارات ٤٥

تم



داخلية ناظرى دولتو باشا حضر تلى

صار من منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى رقم ٤٤ سنة ٩٠  
نمرة ٤٦ المشتمل على مقدمة وعناية بنود وخاصة يتضمنها بيان حدود  
واجراآت المديرين وما يجب عليهم اجرا فى مسئلة العمليات خاصة مع  
ما استغيب علاوته على حدود مأمورين ضبطيات المراکز ومجالس الادارة  
بالبلاد لا تخاذ هذا وهذا والحاقه ذيل لقرارات ولوائح مجالس تقاضى  
الزراعة والبلاد والمراکز وحيث وافق ارادتنا الاجراء على مقتضاها فلزم  
اصدار امرنا هذا اليكم بما ذكر لاعتقاد الاجراء بوجهه ١٨ الحجة سنة ١٢٩٠

المجلس

نمرة ٦١

وردى ٢٠ منه

من عابدين

شطب

٢٨

بما ان اللوائح والقرارات التى صدرت فى شأن تشكيل واجراآت وحدود  
مجالس ادارة المشيخة والدعاوى والمراکز والضبطيات ثم ومجالس تقاضى  
الزراعة بالمديرىات تدون فيما ملزم فيما يتعلق باجراء العمليات وتشغيلها بسائر  
أنواعها سواء كانت عمومية او خصوصية او مشتركة وقد وضع بها حدود  
للمجالس المذكورة بحسب وظائف كل منهم ولكون مدير بين الاقاليم عليهم  
المعول ايضا فى مراعاة نجاح تشغيل هذه العمليات باوقاتهم بالاطمباق لقرارات  
مجالس الزراعة الصادرة عنها ومنوطين باستكشاف أحوال مزروعات  
مديرياتهم وتنفذ حالتها فلهذه المناسبة قد فتحت المذكرة بالمجلس الخصوصى  
واسمى قرارى على ضرورة اعمال هذه اللائحة المشتملة على اجراآت وحدود  
المديرين الموصى اليهم مع ما تراهى لزوم علاوته على حدود مأمورين  
الضبطيات بالمراکز ومجالس الادارة بالبلاد المتعلقة بهم طلوع الانهار  
للعمليات حسب المدون باللائحة المجالس المذكورة وهذا فيما يتعلق  
بالعمليات خاصة حتى ان كلامنا أرباب الوظائف المذكورة يؤدى وظيفة  
على حسب حدوده المبينة بها كالاتى ايضا

البند الاول

حيث ان وظيفة المدير في نفس الامر تستدعي القيام بشؤون كل ما يلزم لمصلحة  
بلاد المديرية وثروة أهاليها وترقيتهم لدورات المعمورية فن الواجب عليه  
صرف الاقدام في مباشرة وتجزاا العمليات اللازمة لمصلحة الري المترتب عليها  
اتساع واداءان الزراعة بأنواعها سواء كانت زراعة او شجرية او صيدية بما ان  
ذلك هو الاساس الثروة والتقدم وعلى هذا يلزم على كل مدير ان يحدد دور  
قراوات مجالس تفتيش الزراعة ببيان العمليات اللازمة لاقسام المديرية  
يتوضح الهم منها عن المهم واعلان مجالس ادارة المشيخة عنها الطلوع الانقار  
بوجوبها على مقتضى المدقون بلائحة اجرائهم فالمدير اذا لم ير ايضا على  
محلات العمل جهة جهة ويشاهد حركات العمل في محلاته ويراعى  
استكمال طلوع الانقار المخصصة بكملها ويعتني باجراء ما فيه النجاة والتشجيع  
ولا يدع شئ من مستلزمات النجاة الا وعلمه اجراءه واعماله

## البند الثاني

من وظائف المدير المراقبة لتشغيل تدارك وتجهيز مهمات ولوازمات عمارات  
الري بسائر أنواعها من ابحار ووطوب وجير وغيره سواء كان ذلك برسم  
العمليات العمومية المتعلقة بصرفاتم بالملك كومة تطبيقا للاوامر التي  
تصدر عنها حسب المدقون بلائحة مجالس تفتيش الزراعة او برسم العمليات  
الخصوصية والمشتركة المتعلقة بصرفاتم ابجهاات الاتقاع اذا أرادوا  
أربابها توسط المديرية في تخصيص صرفاتم حسب المذكور في بند ١١  
من لائحة مجالس تفتيش الزراعة بحيث يلزمه المبادرة في اجراء الطرق  
المؤدية لتدراك واستحضار تلك اللوازمات الى محلات العمليات وتجهيزها  
باوقاتم للحصول بذلك على الثوب بالموايد المحددة لها ومنع ما يترتب عليه  
العطل والتأخير

## البند الثالث

المدير يلزمه في حال المروءة على العمليات ان يفقه احوال البلاد بالبلاد  
ويستكشف من روعاتم اسائر أنواعها ويختبر بمواقيع محصولاتها كما انه  
يرعى الابعاديات والبلدة التي الموجهة بالبلاد ويختبر احوالها ايضا واذا  
ترأى له عدم تقدم أى جهة من ذلك وتأخيرها واستقلال محصولاتها عن



أعمالها فينظر في الاسباب المحدثه لذلك حتى اذا تبين له ان هذا ناشئ من عدم  
انتظام مساقها وترعها التيلية او الصعوبة واحتياجها لبعض عمليات  
هندسية فيلزمه السؤال من المهندس المتعلق به ذلك تحريراً واذا ظهر من  
افادة المهندس ان العملية المحتاجة لها مندرجة بالجدول وتصرح بأعمالها  
وسم عمل عند حلول دورها فيجري الملاحظة لذلك حتى انه بحلول دورها  
يتأكد بآثارها في الاوقات المعينة لها وأما اذا تبين تأخير المهندس وأهماله في  
عدم درج لوازماها الهندسية بالجدول فبوقتها يسأل بهذا كره عن الاسباب  
الداخلة لذلك واذا ظهر له خطؤه وأنه يستحق المحاكمة على ذلك فيكتب في حقه  
لأن الشغال العمومية للنظر فيه وتحويل محاكمته على أحد المجالس بواسطة  
الداخلية وبمعرفة الاشغال تبين واحد منهم منسبداً عنه في وقته ويرسل لذلك  
الجهة لإدارة أشغالها الهندسية وعدم العطل

#### البند الرابع

مأمورين الضبطيات بالمرأ كزيمان من وظيفة تم اجراء العمليات الهندسية  
التي يؤمر من طرف المديرية بأجرائها على حسب الجدول التي تصدر من  
مجلس الزراعة فيجب على كل مأمور ضبطية انه عند صدور الجدول اول وطلوع  
الانقار يساير العمل والتشغيل في محلاته ويراعى ويلاحظ خروج الانقار  
بمعرفة مجالس ادارة المشيخة بتمامها حسب الخصاص بقرارات مجلس الزراعة  
واجراء التشغيل وانما في المواعيد المربوبة لذلك بالقرارات المذكورة  
واذا تبين له حصول تأخيراً وعدم استكمال طلوع الانقار لاي عملية من الذين  
تحت ادارته في الايام كد على مجلس ادارة المشيخة المتعلق به ذلك بطاوع  
الانقار الخاصة بالسكامل واستمرار وجودهم بعمل العمل والمراعية لعدم  
التأخير واذا كان مع ذلك لم يحصل له اسعاف من ذلك المجلس فيوقته يحوز  
من طرفه للمدير بالواقع حتى بمعرفة المدير يجري اللازم نحو ذلك كما هو موضح  
بالبند السادس بعده

#### البند الخامس

مجالس ادارة المشيخة بالبلاد كما انه من وظيفة تم طلوع الانقار للعمليات  
كما هو مذكور باللائحة اجراءات المجالس المذكورة فعند صدور جدول

العمليات بقوات مجلس الزراعة واعلانهم يجب عليهم المبادرة حالا بطولع الانقار المختصة بالكامل والاراعية لاستقرار وجودهم بمحلات العمل بواسطة التأكيده على المشايخ الموجودين معهم بزيادة الانقارات لذلك واذا تباع لهم عدم استقرار وجود الانقار المختصة بالكامل يلزمهم المبادرة باجراء ما فيه استكمالها بوقته وعدم التأخير في ذلك

## المادة السادسة

اذا تراهى للمدير حال ضروره على أفراد العمليات او تباع له من مأمورين الضبطيات او عن باشمهندسين المديريات عن وجود نقصان او تأخير في طلوع الانقار لاي عناية وعدم الاسعاف من مجالس ادارة المشيخة في اخراج الانقار حسب التخصص يلزمه تحقيق أسباب هذا التأخير بالدقة واذا تبين له أن مسؤولية ذلك عائدة على مجلس الادارة وان هذا المجلس يستوجب المحاكمة على ذلك فيجربى احواله محاكمته على مجلس دعاوى المركز كما هو نص بند ٩ من ذيل لائحة المجالس الصادر عليه الامر للمجالس الخصوصي في ٢٦ ر سنة ٨٩ ولاجل التسهيل والتجاز يلزم التأكيده على مأمور ضبطية المركز باتخاذ مع مشايخ الناحية الواقعة من مجلسها التأخير للمبادرة في تسهيل طلوع الانقار المختصة بالكامل واستقرار وجودها بمحلات العملية وأما اذا تبين للمدير أن التأخير ناتج من اعمال مأمور الضبطية أو تراخيه في عدم طلب استكمال الانقار فالمدير مخصص في رفعه بوقته واتخاذ من يليق ويوافق بدلا عنه والاستئذان من الداخلية عن تعيينه وصدور التصريح منها بالاجرا يجرى تعين الخلف واحالة دعوة السلف على المجالس المتعلقة به ذلك لرؤيته به وتحقيق ما نسب له للمدير وصدور الحكم من المجلس بما يرى له في ذلك بالطبع في القانون

## المادة السابعة

انه مع ما ذكر أعلاه عن محاكمة مجالس ادارة المشيخة ومأمورين الضبطيات على التأخيرات التي تحصل في العمليات من حيث ان ذات المدير عليه المسؤولية العامة وهو المكلف بكليات وجزئيات مديريته ومن كل معلوم انه اذا صرف أفسكاره وجهده واهتمامه في تحسين أحوال مديريته وتقدمها



عن أمثالها فبالضرورة يكون مدوح على ذلك وإذا اتقاء عدوتك كاسل وتأخر  
عن اجرامه من التزامات وظيفته طبعاً ما يكون مذموم ولا يترك أمره بناء عليه  
يقضي انه اذا كان معاذ الله تعالى يأتي بأحد المديريات تأخيرات في أشغال  
العمليات بسائر أنواعها فلا يكتفي في ذلك بحكمة أرباب مجالس الإدارة  
ومأمورين العمليات فقط بل وقتها يلزم مسؤولية المدير ومحاكمته أيضاً  
بالمجلس المتعلق به ذلك حسب القانون

#### البند الثامن

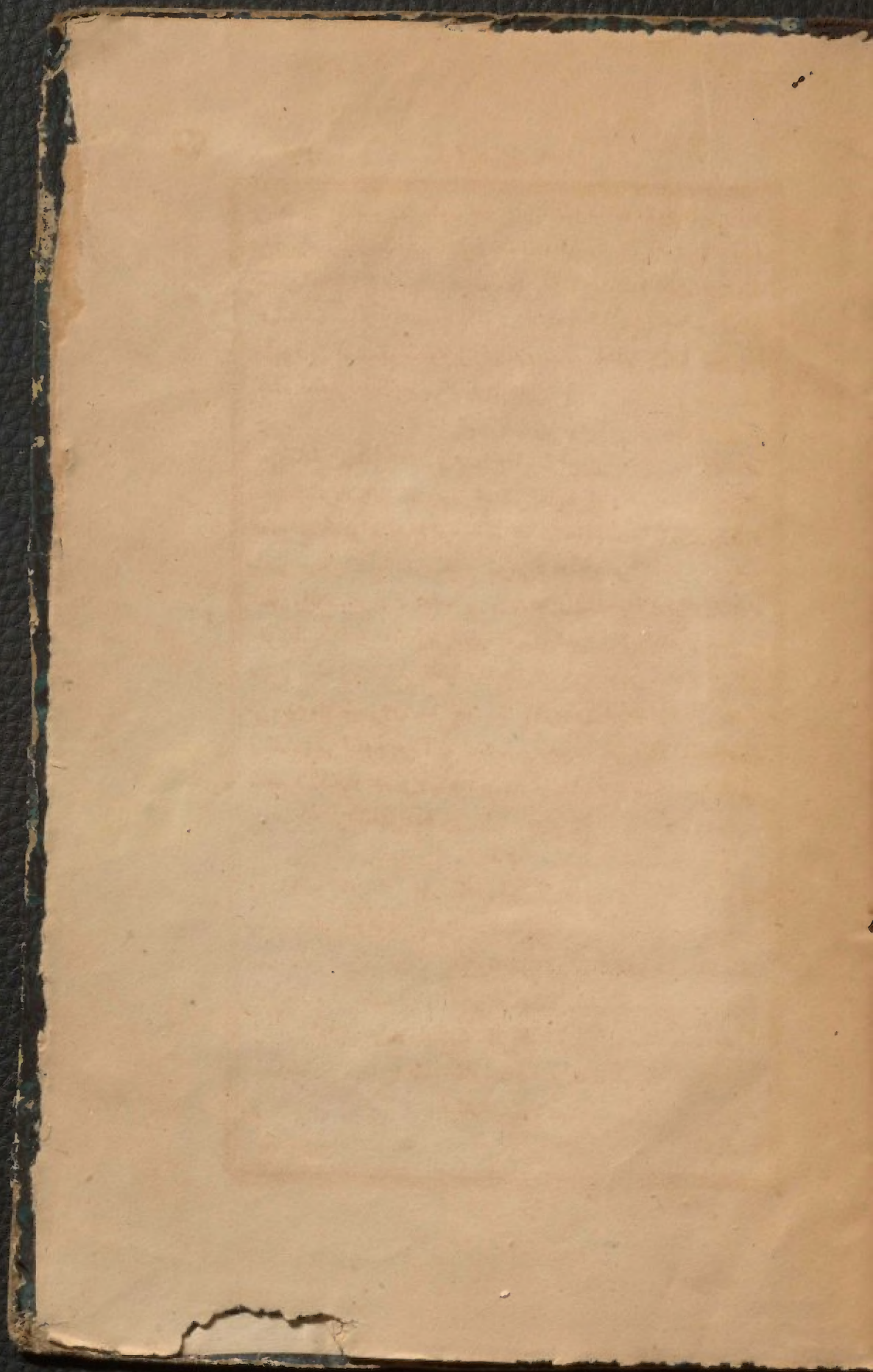
العلم بالتأخيرات التي تحدث في هذه العمليات هو من ثلاثة جهات الاول من  
الكشوفات التي تقع من مجلس تفاتيش الزراعة الى قلم الأشغال  
العمومية بالمواعيد المربوطة لذلك ببيان العمليات وما ينتهي منها كما هو  
منصوص عن ذلك بالبند السابع عشر من لائحة المجالس المذكورة وبالبند  
الثاني والعشرين من لائحة حدود المهندسين والثاني من تقارير المهندسين  
الجربا لخدمة الذي يتعينوا من نظارة الجهادية للمرور على البلاد والعمليات  
عند الاقضاء والثالث من التفتيشات التي تجري اذا حصل شكوى للجهادية  
من جهة ما في خصوص هذه العمليات كما هو مدقون عن هذا وهذا في بند ٢٣  
وبند ٢٤ من لائحة اجراءات المهندسين وعلى ذلك حتى علم للأشغال حصول  
تأخير بالكمية المحكي عنها في مكتب منه للداخلية لتحويل محاكمته المسؤول  
فيه على المجلس المتعلق به ذلك

#### الخاتمة

هذا الذي تراهي الى المجلس الخصوصي في حدود و اجراءات المديرين  
وما يجب عليهم اجراه في مسئلة العمليات خاصة مع ما يستتبع علاوته على  
حدود مأمورين بعمليات المراكز ومجالس الإدارة بالبلاد ويعرضه للاعتاب  
السنية اذا وافق بصدر عامه الامر العالي لنظارة الداخلية لغرضه واعلانه  
والحاقه ذيلا لقرارات ولوائح مجالس تفاتيش الزراعة والبلاد والمراكز  
للعمومية والاجراءات على مقتضاه كما استقر عليه الرأي ٤ ذ سنة ٢٩٠

نمرة قرارات ٤٦

تم







al-diyār

26526



